جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

نمذجة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي – دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل – لبعض الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1996–2020).

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبة:

لبنى سعيدي

إشراف الأستاذ:

علي مكيد

أعضاء لجنة المناقشة

تهتان موراد	أستاذ دكتور	جامعة المدية	رئيسا
مكيد علي	أستاذ دكتور	جامعة المدية	مقررا
طهراوي حياة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة المدية	عضوا
جغلاف علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا
شرعي حسين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بومرداس	عضوا
بورقبة قويدر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجلفة	عضوا

السنة الجامعية: 2023–2024

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

نمذجة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي – دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل – لبعض الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1996–2020).

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبة:

لبنى سعيدي

إشراف الأستاذ:

علي مكيد

أعضاء لجنة المناقشة

تهتان موراد	أستاذ دكتور	جامعة المدية	رئيسا
مكيد علي	أستاذ دكتور	جامعة المدية	مقررا
طهراوي حياة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة المدية	عضوا
جغلاف علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا
شرعي حسين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بومرداس	عضوا
بورقبة قويدر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجلفة	عضوا

السنة الجامعية: 2023–2024

شکر و عرفان

شكر و عرفان

قال الله تعالى :

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

الآية 19 من سورة النمل

قال الرسول ﷺ :

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

رواه الترميذي

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة و أعانني على أداء هذا الواجب و وفقني إلى إنجاز هذا العمل، الذي لا يسعني وأنا أنهيه إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر و الامتنان و الاحترام إلى الأستاذ المشرف "**علي مكيد**" فله علي فضل كبير وله مني شكر جزيل على كل ما قدمه لي من علم و نصائح وتوجيهات.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة هذا العمل.

و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالدعاء في إتمام هذا العمل دون أن أنسى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير وعلى رأسهم الأستاذ سيد علي صغيري. وكل الطاقم الإداري.

شكرا

الإهداء

إهداء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى شيء في الوجود إلى من أسعى لإسعادهما و أطمع في رضاهما قرتي عيني.

إلى نبع الحب والحنان ،رمز العطاء والأمان إلى التي حملتني وهنا على وهن ولم تكلل في تربيتي إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى التي كانت ملجئا لي عند أحزاني إلى حبيبة القلب أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى نور عيني وتاج رأسي رمز الهبة والوقار من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من لا يعرف الرد بالرفض مهما طلبت إلى من تحمل مشقة الحياة حلوها ومرها من أجل إسعادنا إلى من غرس في مبادئ الحسان ورباني على الآداب والحنان أبي الفاضل حفظه الله و أطال في عمره.

إلى رفيق الدرب الذي كان لي السند طوال هذه الفترة والشمعة التي أنارت لي الحياة، إلى القلب النقي الذي هداني الحب والأمان، إلى الذي لا يزال قلبه يهديني العطاء والتضحية إلى زوجي الغالي.

إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحد أخي الغالي والوحيد مُحَمَّد إلى أختي حبيبتي وأنيستي في الحياة ياسمين

إلى من حلت بركة وجودها في حياتي ابنتي الحبيبة أمنية وإلى وردة العائلة ابن أختي الغالي يانيس.

إلى أمي الثانية والدة زوجي التي لطالما أعانتني بالدعاء والاهتمام.وإلى روح أبي الثاني الطاهرة الذي لم أتعرف عليه . إلى جدي أطال الله في عمره وأدام عليه الصحة والعافية .

إلى روح جدي وجدتي الطاهرين تغمدهم الله برحمته و أسكنهم فسيح جنانه . إلى كل عائلة سعيدي ومعاشو وشحام..كما أخص بالذكر كل أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعي.إلى كل من يعرف لبنى إلى من لم تحملهم أطروحتي ولم تنساهم ذاكرتي.

المستخلص

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، باستخدام نماذج بانل الساكن، ونموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1996-2020).

وبينت نتائج الدراسة أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن، هو نموذج التأثيرات الثابتة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن للفساد أثر موجب على النمو الاقتصادي، أما مؤشر التعليم فكان أيضا تأثيره ايجابي ومعنوي، في حين كان أثر مؤشري الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي، كما أظهر الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة معنوية على النمو الاقتصادي وبتأثير موجب.

و خلصت نتائج الدراسة عند تقدير نموذج (ARDL) لحالة الجزائر إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الفساد والنمو الاقتصادي، ونفس النتيجة بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي، بينما كان أثر مؤشر التعليم، فاعلية الحكومة، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي موجب ومعنوي.

الكلمات المفتاحية: الفساد، النمو الاقتصادي، نماذج بانل الساكن، نموذج (ARDL).

Abstract:

The study aims determine the relationship between corruption and economic growth, for a sample of developing countries, with special referece to the case of Algeria, Using the static panel models and the autoregressive madel with lagging distributed time gaps (ARDL) during the period (1996-2020).

The results of the study showed that the best model for estimating the static panel model is the fixed effects model. The results of the study also showed that corruption has a positive impact on economic growth, While the education index also had a positive and significant impact, While the impact of the government spending and trade openness indexes was nagative and significant on economic growth. Moreoover, political stability and government effectiveness showed a signifacant positive effect on economic growth.

The results of the study, when estimating the (ARDL) model for the case of Algeria, concluded that there was an inverse and signifacant relationship between corruption and economic growth, and the same resutl for the indicators of political stability, Whie the effect of the index of education, government effectiveness, trade openness, and government spending on economic growth was positive and significant.

Keywords : Corruption, Economic growth, static panel models, ARDL model.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	V-VII
فهرس (الجداول، الأشكال، الملاحق)	VIII-XII
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي	**80-2**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للفساد	**03**
المطلب الأول:ماهية الفساد	**03**
المطلب الثاني:آليات الفساد وآثاره	**14**
المطلب الثالث:قياس الفساد وطرق مكافحته	**19**
المبحث الثاني:الإطار النظري للنمو الاقتصادي	**34**
المطلب الأول:مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	**34**
المطلب الثاني:نظريات النمو الاقتصادي	**48**
المطلب الثالث:نماذج النمو الاقتصادي	**57**
المبحث الثالث:النظريات المفسرة لعلاقة النمو الاقتصادي بالفساد	**73**
المطلب الأول:الفساد والاقتصاد المؤسسي ومنهج الاختيار العام	**73**
المطلب الثاني:علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي	**74**
خلاصة الفصل	**80**
الفصل الثاني: تحليل واقع الفساد لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر	**137-82**
تمهيد	**82**
المبحث الأول:تحليل مؤشرات الفساد لعينة من الدول النامية	**83**
المطلب الأول:تطور مؤشر السيطرة على الفساد لعينة من الدول النامية	**83**
المطلب الثاني:تطور مؤشر الاستقرار السياسي لعينة من الدول النامية	**89**
المطلب الثالث:تطور مؤشر فاعلية الحكومة لعينة من الدول النامية	**95**
المبحث الثاني:تحليل كمي للمؤشرات الوسيطية للفساد في الدول النامية	**101**

المطلب الأول:التحليل الاقتصادي لتطور مؤشر التعليم لعينة من الدول النامية	**101**
المطلب الثاني:التحليل الاقتصادي لتطور مؤشر الإنفاق الحكومي لعينة من الدول النامية	**107**
المطلب الثالث:التحليل الاقتصادي لتطور مؤشر الانفتاح التجاري لعينة من الدول النامية	**111**
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لواقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته	**117**
المطلب الأول: واقع الفساد في الجزائر	**1167**
المطلب الثاني: مظاهر الفساد في الجزائر	**123**
المطلب الثالث:جهود مكافحة الفساد في الجزائر	**128**
خلاصة الفصل	**137**
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لعلاقة الفساد بالنمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر.	**183-139**
تمهيد	**139**
المبحث الأول:الدراسات التجريبية للفساد والنمو الاقتصادي	**140**
المطلب الأول: الدراسات التجريبية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الدول العربية	**140**
المطلب الثاني: الدراسات التجريبية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي المحلية	**146**
المطلب الثالث: الدراسات التجريبية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الدول الأجنبية	**149**
المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر الفساد على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (1996-2020).	**153**
المطلب الأول: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة	**153**
المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	**156**
المطلب الثالث: تحليل نتائج تقدير نماذج بانل الساكن	**160**
المبحث الثالث: نمذجة قياسية لأثر الفساد على النمو الاقتصادي لحالة الجزائر خلال الفترة (1996-2020).	**170**
المطلب الأول: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	**170**
المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL)	**174**
المطلب الثالث: تحليل نتائج تقدير نموذج (ARDL) ومناقشتها.	**176**
خلاصة الفصل:	**183-182**
الخاتمة	**188-185**

المراجع	**207-190**
الملاحق	**224-209**

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

1.قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(1.2)	تطور مؤشر الفساد (CPI) للدول العربية النامية للفترة (1996-2020)	84
(2.2)	تطور مؤشر الفساد (CPI) للدول الآسيوية النامية للفترة (1996-2020)	87
(3.2)	تطور مؤشر الفساد (CPI) للدول الإفريقية النامية للفترة (1996-2020)	88
(4.2)	تطور مؤشر فاعلية الحكومة(GE) للدول العربية النامية للفترة (1996-2020)	97-96
(5.2)	تطور مؤشر فاعلية الحكومة (GE) للدول الإفريقية النامية للفترة (1996-2020)	98-97
(6.2)	تطور مؤشر فاعلية الحكومة (GE) للدول الآسيوية النامية للفترة (1996-2020)	99-98
(7.2)	تطور مؤشر الإنفاق الحكومي (GOVEX) للدول الإفريقية النامية للفترة (1996-2020)	107
(8.2)	تطور مؤشر الإنفاق الحكومي (GOVEX) للدول العربية النامية للفترة (1996-2020)	109
(9.2)	تطور مؤشر الإنفاق الحكومي(GOVEX) للدول الآسيوية النامية للفترة (1996-2020)	110
(10.2)	تطور حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة لها في الجزائر	124
(1.3)	تعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها	154
(2.3)	أسماء الدول النامية محل الدراسة	155
(3.3)	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لعينة من الدول النامية	156
(4.3)	اختبار المفاضلة لاختيار نموذج البانل الساكن الملائم	166
(5.3)	الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة	167
(6.3)	نتائج تقدير طريقة **driscoll and kraay** للتخلص من المشاكل القياسية	168
7.3	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر	170
(8.3)	نتائج استقرارية المتغيرات لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP)	176
(9.3)	نتائج اختبار درجة الإبطاء الزمني للنموذج محل الدراسة	177
(10.3)	نتائج اختبار الحدود للنموذج محل الدراسة	178
(11.3)	الاختبارات التشخيصية للنموذج محل الدراسة	179
(12.3)	نتائج نموذج تصحيح الخطأ البديل	181

2.قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(1.1)	الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي حسب كينز	55
(2.1)	نموذج كالدور	63
(3.1)	تمثيل بياني يوضح معادلة النمو الاقتصادي لسولو	65
(4.1)	نموذج النمو المتوازن لدى ميد	68
(1.2)	منحنى عدم التجانس لمتغير الاستقرار السياسي حسب الدول الآسيوية النامية للفترة (1996-2020)	90
(2.2)	منحنى عدم التجانس لمتغير الاستقرار السياسي حسب الدول العربية النامية للفترة (1996-2020)	92
(3.2)	منحنى عدم التجانس لمتغير الاستقرار السياسي حسب الدول الإفريقية النامية للفترة (1996-2020)	93
(4.2)	منحنى عدم التجانس لمتغير التعليم حسب الدول الآسيوية النامية للفترة (1996-2020)	102
(5.2)	منحنى عدم التجانس لمتغير التعليم حسب الدول العربية النامية للفترة (1996-2020)	104
(6.2)	منحنى عدم التجانس لمتغير التعليم حسب الدول الإفريقية النامية للفترة (1996-2020)	106
(7.2)	تطور مؤشر الانفتاح التجاري للدول الآسيوية النامية للفترة (1996-2020)	112
(8.2)	تطور مؤشر الانفتاح التجاري للدول الإفريقية النامية للفترة (1996-2020)	114-113
(9.2)	تطور مؤشر الانفتاح التجاري للدول العربية النامية للفترة (1996-2020)	115
(1.3)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق اختبار (CUSUM) و(CUSUM of Squares)	180

3.**قائمة الملاحق:**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	210
02	تقدير نموذج بانل الساكن	211
03	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة	212
04	اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات	213

	العشوائية	
05	اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	213
06	نتائج اختبارfriedman test	214
07	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي.	214
08	نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين.	214
09	نتائج التخلص من المشاكل الثلاثة بطريقة driscoll and kraay	215
10	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر.	215
11	نتائج استقرارية المتغير(LNGDPPC) لاختبار ديكي فولر الموسع **(ADF)** وفيليبس بيرون(PP).	216
12	نتائج استقرارية المتغير(COORINDEX) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).	216
13	نتائج استقرارية المتغير(EDUSEK) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).	217
14	نتائج استقرارية المتغير(GE) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).	217
15	نتائج استقرارية المتغير(PV) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).	218
16	نتائج استقرارية المتغير(TRADE) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).	218
17	نتائج استقرارية المتغير(GOVEXP) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).	219
18	يمثل نتائج اختيار فترة الابطاء المثلى حسب نموذج (VAR)القياسي.	220
19	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bonds test).	220
20	يمثل اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلية في تقدير نماذج (ARDL)	221
21	يمثل نتائج تقدير نموذج (ARDL)	221
22	نتائج تقدير نموذج (ARDL) حسب طريقة تصحيح الخطأ البديل (Alternative EC)	222
23	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.	222
24	نتائج اختبار عدم تجانس التباين.	223
25	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.	223
26	نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج (Ramsey	224

	.Rrest)	
27	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)	**224**

مقدمة

تمهيد:

تعد ظاهرة الفساد من المسائل التي لم تحضى باهتمام الكثير من المفكرين والباحثين إبان العقود الأخيرة من القرن الماضي، فحينذاك كان جل الاهتمام منصبا على التنمية والتطوير، بينما ازداد في الوقت الحاضر الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة في السنوات الأخيرة، نظرا لدرجة اتساعها وانتشار آثارها السلبية لتمس الكثير من مناحي الحياة، حيث تزايدت وتطورت الأنشطة والممارسات غير المشروعة متخذة أشكالا وأبعادا تستدعي القلق الكبير من توسعها، إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة سواء كانت نامية أو متقدمة في كيانها النظامي، أمنها الاجتماعي، استقرارها السياسي، رخائها الاقتصادي وتنميتها المستدامة وإن كان بأساليب وطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة.

هذا الاهتمام لم يعد قاصرا على الجهود الفردية والمحلية بل تعداه إلى عقد العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية ووضع اتفاقيات باشتراك الهيآت والمنظمات العالمية، إضافة إلى إعداد الخطط والبرامج التدريبية والوقائية، الأمنية والإعلانية والقضائية لمكافحته.

يشهد الواقع المعاش في العقود الأخيرة وعلى مختلف الأصعدة الوطنية، الإقليمية والدولية تناميا لظاهرة الفساد، فتجاوز نطاقه البيئة المحلية وأصبح ظاهرة عالمية تختلف حدتها من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، اتسع مجاله وشاعت صوره حتى أضحى سلوكا متسما بطابع كلي الوجود، شمولي النطاق محيطا بالنظم الاقتصادية على تنوعها، متغلغلا في جميع مستويات وقطاعات النشاط الاقتصادي، وقد نتج عن اتساع دائرة الفساد وعالميته عواقب وخيمة، أعاقت بشكل أو آخر خطط التنمية عن تحقيق غاياتها وعرقلت جهود الاستثمار فيها، وشوهت آليات وقواعد السوق الحرة، وأساءت إلى الإصلاحات المعتمدة خاصة في الدول النامية، وهي عواقب أدت كلها إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة للنمو الاقتصادي.

فالنمو الاقتصادي يعتبر أحد أهم الموضوعات التي شغلت ولا تزال تشغل اهتمام الفكر الاقتصادي، باعتباره أحد المؤشرات المهمة في تصنيف الدول. والهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية، فالكل يبحث عن العوامل التي تحقق معدلات نمو مرتفعة، وبالرغم من وجود عدة محددات تصنع الفرق في مستوى نمو الدول. إلا أن قوة أي اقتصاد تقوم على مدى تقدمه التكنولوجي والخلو من الفساد بجميع أنواعه.

وبم أن الدول النامية كغيرها من الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق مستويات مرتفعة من معدلات النمو الاقتصادي، فهي تسعى جاهدة لمحاربة ظاهرة الفساد والقضاء عليها من خلال سن قوانين صارمة.

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فإن نتائجه تصب في وعاء واحد، ألا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المالية والمادية للمجتمع الذي يشكل فرصا ضائعة لكثير من الدول وخاصة النامية في سبيل تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وأصبح يمثل في نهاية المطاف عاطلا كابحا أو مغرصلا لكل المجهود التنموي لهذه الدول.

نظرا لاستفحال هذه الظاهرة في كل مفاصل النشاط الاقتصادي والتي تهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول والمجتمعات، بات من الضروري الإحاطة بمختلف مظاهرها، تحديد العوامل المسببة لها وقياس الآثار المترتبة عليه وخاصة على النمو الاقتصادي.

الإشكالية:

بالاعتماد على ما سبق الإشارة إليه، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

ماهو أثر الفساد على النمو الاقتصادي بعيد المدى في الدول النامية والجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة كل جوانب إشكالية البحث يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في الآتي:

1. ما هو واقع الفساد وما هي أهم آليات تأثيره على النمو الاقتصادي في الدول النامية والجزائر؟
2. ما هي أهم الأدوات المناسبة لقياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي؟
3. هل هناك علاقة إيجابية بين الفساد والنمو الاقتصادي في الدول النامية والجزائر؟
4. ما هي أهم عوامل الفساد المؤثرة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية محل الدراسة والجزائر؟

الفرضيات:

تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات للإجابة على الأسئلة المطروحة وهي كالتالي:

الفرضية الأولى: هناك تفاوت لظاهرة الفساد وتعدد في المؤشرات المحددة له، كما تختلف آليات تأثيره على النمو الاقتصادي باختلاف ظروف كل دولة.

الفرضية الثانية: تعتبر النماذج القياسية من بين الأدوات الأكثر فعالية في قياس وتحديد أهم عوامل الفساد المؤثرة على النمو الاقتصادي لأي بلد.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة موجبة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة وعلاقة عكسية لحالة الجزائر.

الفرضية الرابعة: يعتبر مؤشر عدم الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة والتعليم من أهم عوامل الفساد الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة والجزائر.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من انتشار وتنامي ظاهرة الفساد خاصة في الدول النامية، والضرر الكبير الذي يسببه لاقتصادياتها مما يجعل منه عائقا أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما تتجلى أهميته أيضا في الاهتمام الكبير الذي باتت توليه الحكومات و الهيآت الدولية لمكافحة هذه الظاهرة وإلى الموارد والإمكانيات الكبيرة التي أصبحت تخصصها هذه الدول لحث الباحثين والمختصين في كل دول العالم بغية الوصول إلى آليات تسهم في التخفيف من الانتشار الكبير لهذه الظاهرة والحد من آثارها المدمرة للاقتصاديات الناشئة خاصة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول النامية المشمولة في الدراسة خلال الفترة محل الدراسة مع إشارة خاصة لحالة الجزائر.
- ✓ الوقوف على واقع الفساد وكذا النمو الاقتصادي في الجزائر والدول النامية.
- ✓ تحديد عوامل الفساد الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة والجزائر.
- ✓ تحليل مؤشرات الفساد للدول النامية والجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني والزماني للدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية:

ترتبط هذه الدراسة بواقع عينة من الدول النامية و الجزائر. فيما يخص تناول ظاهرة الفساد ومدى آثارها وانعكاس ذلك على اقتصاد هذه الدول حيث، تشمل الدراسة عينة مكونة من 41 دولة نامية،وتم اختيار هذه الدول وفقا لمعيار توفر البيانات.

الحدود الزمانية:

القيام بدراسة تحليلية قياسية لأثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول النامية والجزائر وذلك خلال الفترة محل الدراسة (1996-2020).

المنهج والأدوات المستعلمة:

تماشيا مع متطلبات الدراسة، تم الاعتماد في الجزء النظري على المنهج الوصفي الذي يقوم عل جمع البيانات والمعلومات والآراء والحقائق، بهدف سرد الأفكار والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، كما تم الاعتماد في الجزء التطبيقي من الدراسة على المنهج القياسي باستخلاص نتائج الدراسة التحليلية القياسية المرتبطة بإعطاء طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي للدول النامية والجزائر.

ويتم الاعتماد في هذه الدراسة على البرامج الإحصائية (Stata 17.1 Eviews12)من جهة، ومن جهة أخرى يتم الاستعانة بالمنهج التحليلي وذلك من اجل إظهار النتائج المختلفة للدراسة، بغية الوصول إلى نتائج علمية مضبوطة. وبناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع وأسلوب تحليل التقارير الإحصائية لمدة الدراسة، وجد أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي الجداول الإحصائية الناشئة من التقارير الإحصائية.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة لأثر الفساد على النمو الاقتصادي نجد الكثير منها، وقد تم استعراضها ومناقشتها في المبحث الأول من الفصل الثالث تحت عنوان " الدراسات التجريبية للفساد والنمو الاقتصادي "، حيث نحيط بمجموعة من الدراسات المختلفة المحلية والعربية والأجنبية، بما يكفل التطرق إلى دراسات حالات مختلفة للاقتصاديات المتقدمة والنامية على اختلاف الأساليب والمناهج المتبعة.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو محاولة الجمع بين الشقين النظري والتطبيقي في نفس الوقت من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم العامة للفساد والنمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى استخدام تقنيات كمية جديدة لقياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية بما فيها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وهي نماذج البانل ونموذج (ARDL) من أجل معرفة أهم مؤشرات الفساد التي تؤثر على النمو الاقتصادي بحسب كل دولة وكذا الجزائر، من خلال الاستعانة بالبرامج الإحصائية مثل . stata.17 و .EVIEWS.12

صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها أثناء الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية للدول محل الدراسة على غرار جميع الدراسات، حيث نجد تضاربا في المعطيات باختلاف مصادرها، ناهيك عن وجود بعض القيم المفقودة لبعض المتغيرات.
- صعوبة ضبط المتغيرات لاتساع مجال الدراسة وكثرة المتغيرات المتضمنة لها.

هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي، والذي سنستعرض فيه أهم المفاهيم المتعلقة بظاهرة الفساد وذلك من خلال التطرق إلى التعريف، الأنواع، الخصائص، والمقاييس هذا بالنسبة للمبحث الأول من الفصل. أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى مفهوم النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به كالتنمية والفقر وذلك من خلال عرض أهم النظريات والمدارس الخاصة به. أما المبحث الأخير من نفس الفصل فسنتناول فيه العلاقة التي تربط بين الفساد والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني : جاء بعنوان تحليل واقع الفساد لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، والذي نستهله بعرض لتحليل مؤشرات الفساد لعينة من الدول النامية، من خلال مجموعة من الإحصائيات. ثم تحليل كمي للمؤشرات الوسيطية للفساد للدول النامية، وذلك باستخدام إحصائيات البنك الدولي. أما المبحث الثالث والمعني بتحليل واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته فسنتناول فيه واقع ومظاهر الفساد وأهم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لعلاقة الفساد بالنمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر حيث، يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة إذ نستهدف من خلاله تحديد العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، و نستهله بعرض لأهم الدراسات السابقة ومناقشتها، وأخيرا نختم هذه الدراسة بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة، وجدت مع وجود المجتمعات عبر التاريخ، فهي لا تقتصر على منطقة معينة ولا على بلد ما، بحيث لم تسلم منها لا البلدان المتقدمة ولا النامية، باعتبارها في العصر الحديث ظاهرة عالمية ممتدة زمانا ومكانا عابرة للحدود والحواجز.

إلا أن الجديد في الفساد أن حجمه آخذ في التفاقم والانتشار واتساع دائرته، وكذا تشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالانحلال الاجتماعي والركود الاقتصادي، مما يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، لذلك يسعى جل الاقتصاديين إلى دراسة الفساد وعلاقته بعدة ظواهر اقتصادية أخرى من أهمها النمو الاقتصادي للدول لما له من أهمية بالغة في زيادة الإنتاج الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة والرفع من القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي التقليص من حدة الفقر والتطلع إلى آفاق التحضر والرفاهية.

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد

إن ظاهرة الفساد بشكل عام ورغم قدمها لم ترق إلى ما تستحقه من اهتمام من قبل المنظرين والباحثين وكذلك السياسيين والإداريين، هذا رغم أضرارها وأثارها الخطرة والمدمرة، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة تزايد في السنوات الأخيرة، وأصبح الحديث عن الفساد محور الاهتمام ليس على مستوى رجال الفكر والسياسة والإدارة فحسب بل حتى على مستوى المواطن العادي، والفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين فهي تأخذ أشكالا متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع المجتمعات، وسنحاول في هذا المبحث تبيان ماهية الفساد من خلال التطرق إلى مفهومه وأنواعه وكذلك الأسباب والآثار المترتبة عنه.

المطلب الأول: ماهية الفساد

يوجد فرق كبير بين الكتاب والباحثين عندما يتم التطرق للفساد ومفهومه، ويكمن هذا الفرق في الغالب إلى الاختلاف في خلفيات المعرفين وتوجهاتهم العلمية والفلسفية، وإلى الاختلاف كذلك في المعايير الخاصة بالمجتمع والحضارية التي تستعمل في فصل ما هو فاسد من الممارسات والسلوكيات وما هو صحيح ومقبول منها.

أولا: تعريف الفساد وخصائصه

1.1تعريف الفساد:

1.1.1الفساد لغة:

الفساد: عكس الصلاح و أخذ المال ظلما، وهو مستنبت من فسد الشيء يفسد فسادا وفسودا، وحقيقته الابتعاد عن الصلاح، والمفسدة ضد المصلحة[1].

ويعرف معجم أكسفورد الانجليزي الفساد: "بأنه إفساد أو تجنب النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة".

[1] نزيه عبد المقصود مُحَمَّد مبروك، الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، وآليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2013، ص15.

2.1.1الفساد اصطلاحا:

هناك تعريفات كثيرة للفساد، لكننا سنعتمد تلك التي تتميز بعمومية مداها، والتي ترى أن الفساد:

تزوير سلطة ما لأشغال خدمة مصالح ذاتية، مهما كان الأمر مرتبطا بسلطة سياسية أو بسلطة قضائية أم إدارية أم اقتصادية، بمفهوم مختلف يعد الفساد عبارة عن اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة الخاصة، وليس خدمة للصالح العامة[1].

من المفهوم الاقتصادي يعتبر الفساد تبذيرا للموارد التي تتميز بالندرة وخاصة في البلدان النامية، ومن المفهوم التنموي يكبح الفساد آليات التراكم الاستثماري المنتج في الأصول البشرية والمادية وينمي من قيم وسلوك الربح السريع بواسطة استغلال الريع.

3.1.1الفساد في نصوص القرآن الكريم:

لقد ذكر مصطلح الفساد ومشتقاتها في القرآن الكريم في نحو خمسين موضعا والقرآن يستعمل مصطلح الفساد بمعنى كامل يشمل الفساد الديني والسلوكي والحكمي والأمني والمالي وهذه المصطلحات الخمسون ذكرت في واحد وعشرين سورة من القرآن الكريم[2].

كما أشرنا سابقا اختلفت التعريفات لمفهوم الفساد باختلاف الأوجه المرتبطة به وتوجهاته المتنوعة، وذلك بالرغم من التنوع في الثقافات والمبادئ السائدة، كما يتنوع بتنوع الأوجه التي ينظر إليها المهتم ما بين وجه سياسي، اقتصادي، اجتماعي، وهو ما يوضح التنوع في تحديد مفهوم الفساد.

حيث عرفه البنك الدولي بأنه: "استعمال أو سوء استغلال الوظيفة العامة خدمة لمصلحة شخصية "

كما عرفه البنك الآسيوي للتنمية على أنه: "سوء استغلال الوظيفة العمومية أو الخاصة لفائدة البعض"[3].

---

[1] بيان فيان،p, veyne، الفساد بين التعريف والواقع وضرورة التصدي له،نظام النزاهة العربي، المنظمة العربية للتنمية العربية، 2009، ص 23.

[2] نزيه عبد المقصود مُحَمَّد مبروك، الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، وآليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 17.

[3] مُحَمَّد محمود معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2011،ص73

بالإضافة إلى تعريف البنك الإفريقي للتنمية الذي عرفه بأنه: "استغلال الموظف العمومي لقوة منصبه وذلك لتمتعه بامتيازات مشبوهة". وأخيرا تعرفه منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد على أنه:" عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته".

2.1: خصائص الفساد:

يتصف الفساد بالخصائص التالية:

-السرية: عادة ما تكون نشاطات الفساد وترتيباته وإجراءاته ومفاوضاته تجرى بنمط سري وفي طي الكتان.

- الالتزام المتبادل: أي أن يكون هناك مصالح مرتبطة بين شخصيات الفساد ويحصل كل منهم على مصالح خارج القانون.

- التمويه: لأن هنالك تشابه وثيق بين الفساد والاحتيال فإن الفساد ينطوي على التمويه والإخفاء والتعتيم على الأعمال التي يرتكبها كل من يقوم بأفعال الفساد.

- خيانة الثقة: إذ يحتوي الفساد على الخيانة في الثقة التي يفترض أن تكون متواجدة في الموظف أو صاحب السلطة العامة.

- التناقض: أي وجود تناقض بين الأفعال في الحياة العامة والأفعال في الحياة الخاصة لمرتكبي الفساد.

- الخديعة والتحايل: حيث ينطوي الفساد على أفعال احتيالية ومخادعة لا تمد للحقيقة واصطناع الأوراق والمستندات المزورة والدوران حول القواعد والقوانين والشرائع لتحقيق المنافع الشخصية غير المشروعة.

سلوك منحرف: يعتبر الفساد فعل غير سوي يحدث عند الخروج عن القوانين والقواعد ، وهو ما نعبر عنه أيضا بأنه سلوك إجرامي يمثل فعلا يعاقب عليه القانون[1].

- الإخلال بالواجبات والمسؤوليات: يعبر الفساد عن اختراق الواجبات والمسؤوليات المرتبطة بأداء الأعمال والخروج عن القوانين والشرائع وعدم الالتزام بها.

[1] سهيلة إمنصوران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص40.

– تحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة: وذلك بأن يجني مرتكب الفساد على مصالح أو خدمات خاصة له أو لأقاربه على حساب المصالح العامة للمجتمع[1].

– الإضرار بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية: إذ ينجم على ارتكاب الفساد أضرار تمس بالاقتصاد الوطني مثل تدني العملة الوطنية أو بسوق المال، وقد تكون المخلفات اجتماعية مثل المخدرات، والإدمان وقد تكون العواقب سياسية مثل دعم الإرهاب وضرب الاقتصاد السياسي الداخلي.

– استغلال السلطة الوظيفية الحكومية أو العامة: إذ نلاحظ أن هنالك تشابكا في أنواع ومجالات الفساد ما يجعل هنالك علاقات تشابكية بين الموظفين العموميين المنوط بهم القيام بالوظائف العامة و الموظفين المنوط بهم تقديم التراخيص أو القيام بالرقابة أو المحاسبة[2].

ثانيا: أنواع الفساد ومظاهره

1.2 أنواع الفساد:

ومن أهم أنواع الفساد ضررا ما يلي:

1.1.2الفساد السياسي: يعد الميدان السياسي من أكبر الميادين التي ينتشر الفساد فيها، وهو النواة لبقية أشكال الفساد، ويكمن ذلك في أن صانع القرار يتحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا، وعرفته الأمم المتحدة بأنه استعمال السلطة العامة لتحقيق مصالح شخصية[3].

2.1.2الفساد المالي: يشمل كل الاختلالات المالية ومخالفة القواعد والقوانين المالية التي تنظم العمل المالي في الدولة وأركانها بما في ذلك مخالفة القواعد الخاصة بأجهزة المراقبة المالية، ويرتبط هذا الشكل من الفساد بفساد المؤسسات المالية مثل المصارف وبورصات الأوراق المالية[4].

---

[1] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 18.

[2] محمد حسين، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،ص100.

[3] أزهار حسن علي،تحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، 2017، ص394.

[4]صالح عيسى سعد، قاسم ذياب أساور، قياس أثر الفساد المالي والإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (2013–2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد، 40، 2017،ص58.

3.1.2الفساد الإداري: يعد الفساد الإداري شكلا مرضيا وخطيرا من جهة أخرى، فهو يصيب الجهاز الإداري مهما كان شكله سواء كان مؤسسة اقتصادية أو مؤسسة عامة وينتشر الفساد في كل دول العالم بدرجات متفاوتة، ويعبر الفساد الإداري عن الاستعمال الغير القانوني والغير أخلاقي للسلطة الحكومية لمصالح ومنافع شخصية[1].

4.1.2الفساد الاقتصادي: وهو شكل من أشكال الفساد المنافي للقوانين والتعليمات والتشريعات والأخلاق ومبادئ ممارسة النشاط الاقتصادي والمالي للدولة طمعا في التعاظم الربحي السريع على حساب مقدرات أخرى أهمها المصلحة العامة ويتم بالهدر الاقتصادي للمقومات المادية والمالية للدولة.

5.1.2الفساد الاجتماعي: وهو الإخلال بالقيم الاجتماعية، ويعتبر الفساد الاجتماعي شكلا من أشكال الفساد الخلقي، فالفساد ينتشر أولا بين مجموعة من الأشخاص ثم ينتقل في عامة المجتمع ومن أمثلة هذا الفساد جرائم القتل والاتجار بالمخدرات والأعضاء.

6.1.2الفساد الأخلاقي: ويعني تراجع القيم والمبادئ والأخلاق النبيلة والحث على تغييرها للأقبح، والقيام بممارسات مخالفة لشرع الإسلامي بصفة خاصة والنمط العربي بصفة عامة، مما يبرز عنه انتشار الجرائم الأخلاقية والسلوكيات المنافية للأخلاق والآداب العامة.

7.1.2الفساد القضائي: يعد القضاء هو الحجر المهم في هرم السلطة بالنسبة إلى المواطنين من خلال المحافظة على الحقوق التي يجب الحفاظ عليها من طرف السلطة القضائية من أجل تحقيق المساوات في الخصوصيا ت والخلافات الناشئة بينهم[2].

8.1.2الفساد الثقافي: ويعنى به ابتعاد الأشخاص أو المجموعات عن المبادئ العامة لكل مجتمع مما يهدد من تفكيك هويتها وارثها الخاص، ويعتبر من أبشع أشكال الفساد وعلى نقيض أشكال الفساد الأخرى يصعب الإجماع على إجرامه وذلك لتمتعه بشكل من الحصانة وهي حرية الرأي والمعتقد والفكر وهنالك عدة صور

[1] لشهب مسعود، دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نماذجvar، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8، 2017، ص 196.

[2] مُحَمَّد جمعة عبدو، الفساد أسبابه، ظواهره، آثاره، الوقاية منه، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2019، ص 13،14.

منه، انحلال بعض القيم الغريبة عن مجتمعاتنا مكان قيم أخرى ثبتتها تعاليم دينية خاصة في ميدان المعاملات التجارية والمؤسسات المالية ووسائط الإعلام والمنتوجات الفكرية والأدبية[1].

2.2 مظاهر الفساد:

من الواجب التطرق إلى ظواهر الفساد التي هي عبارة عن مخلفات أو نتيجة وليست سببا بل هي نتيجة لمجموعة من السلوكيات تعبر عنها في شكل خارجي وهي كالتالي.

- الرشوة للموظفين العموميين المحليين.
- الرشوة للموظفين الأجانب: نتيجة لمجموعة من المفاهيم تعرف بأنها المطالبة أو اخذ أية نقود أو مصالح من أجل عمل خارج القانون ويخالف اللوائح المهنية[2].
- الاختلاس: هو كل نقد أو أملاك في حيازة موظف عمومي باعتبار وظيفته من النقود المنقولة أو العينية ويقوم باختلاسها ويقوم على تحويل ملكيتها لشخصه أو يملكها لغيره، وكذلك استغلال النفوذ.
- إساءة استغلال الوظيفة العامة وسلطاتها: وهو حصول الموظف العمومي على مصلحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال غيره على خدمة من خدمات الإدارة التي يشغل فيها وظيفته.
- الإثراء غير المشروع: وهو جمع ثروة من الأموال أو العقارات الناتج عن القيام بأعمال يرفضها ويمنعها القانون.
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- غسل الأموال الناتجة من عائدات إجرامية: وتعرف بمفهوم عام وبسيط بأنها دمج الأرباح الناجمة عن أعمال غير قانونية داخل أعمال أخرى مشروعة والتستر خلفها[3].
- إخفاء العائدات الإجرامية: وهي عملية التستر المادي للأرباح الإجرامية أو المشاركة في التستر عليها.
- إعاقة سير العدالة: وهي الوقوف ضدا للعدالة ومحاولة عرقلتها من خلال وضع الحواجز المادية والمعنوية والتي قد تتشابه مع ظاهرة الرشوة والابتزاز والتهديد من أجل عدم تطبيق العدالة على المفسدين[1].

---

[1] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر(الأسباب والآثار والإصلاح)، الطبعة 2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001،ص19.

[2] عمر حمدان الحضرمي، ظاهرة الفساد(الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا)، منشورات عمادة البحث العلمي، عمان، 2014،ص 69.

[3] موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر،2009، ص26.

ثالثا: أسباب الفساد ومستوياته

1.3: أسباب الفساد

لمعرفة أسباب الفساد واليات انتشاره، قصد علاجه ومحاولة التقليل منه، والتي يمكن إرجاعها إلى مسببات اقتصادية وإدارية وأخرى سياسية، اجتماعية، ثقافية، نلخصها على النحو التالي:

1.1.3 الأسباب الاقتصادية والإدارية للفساد:

تعد المسببات الاقتصادية للفساد في الدوافع المادية أو المالية التي تدفع من يقوم بارتكاب جريمة الفساد وهي:

- انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له غاية في التدني لدرجة يعجز معها عن إشباع احتياجاته المعيشية الضرورية فيلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار في المخدرات.
- تعتبر البطالة والفقر من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد.
- ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي باعتبار أنه كلما ارتفعت درجة سيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما ازداد الميل نحو الفساد في ظل ما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية لا تهتم بعملية الإنتاج بقدر تركيزها على أنشطة التوزيع[2].
- وعلى النقيض من الرأي السابق يرى البعض أن التوجه نحو الاقتصاد الشمولي والمركزي والسيطرة الحكومية إلى الاقتصاد الحر واتجاه الحكومات إلى تقليل القيود والرقابة لتحفيز المستثمرين أو المنتجين ورجال الأعمال.
- ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جريمة الجاسوسية الاقتصادية خاصة في مجالات الصناعة.
- سوء توزيع الثروة في المجتمع، حيث يوجد فئة قليلة من الأفراد تستحوذ عل نسبة كبيرة من الثروة والدخل.
- اتساع الدور الاقتصادي للدولة: إن أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية[1].

---

[1] يوسف يوسف حسن، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، الطبعة 1، دار التعلم الجامعي، الإسكندرية، 2014،ص82.

[2] عامر الكبيسي، الفساد وعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، العراق، 2005، ص16.

- الأزمات الاقتصادية: إن الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث تؤدي إلى قلة عرض السلع والموارد، وتزايد الطلب عليها وما يستعتبه ذلك من ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين.
- تضخم الجهاز الإداري: بمعنى حجم القطاع العام يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة[2].

2.1.3 الأسباب السياسية:

يمكن رصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي إلى حدوث الفساد خاصة في المجتمعات الفقيرة والنامية وهي كما يلي:

-التنافس على السلطة السياسية: ويقصد به إساءة استخدام سلاح المال في الحصول على السلطة السياسية أو الحصانة البرلمانية.

- الاستبداد السياسي: تؤدي الديكتاتورية ونظم الحكم التسلطية إلى شيوع الفساد في ظل غياب الديمقراطية واحتكار السلطة السياسية ومنع مشاركة الجماهير في الحكم.
- العلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد، إذ تحرض بعض النظم السياسية المحلية على دعم نفوذها وسيطرتها على المجتمعات التي تحكمها مصالح سياسية واقتصادية.
- تزاوج السلطة السياسية مع الثروة وتشابك المصالح والمنافع بين رجال السياسة ورجال المال والأعمال.
- وجود المراحل الانتقالية السياسية من نظام إلى آخر،ضعف الإرادة السياسية أو انعدامها.
- ضعف أجهزة الرقابة بالدولة ومحاربتها وعدم استقلاليتها بالشكل الكافي.
- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية كبيرة في التصرف وعدم الخضوع للمساءلة لتمتعهم بأنواع من الحصانة[3].
- ضعف أو عدم وجود نظام للحوكمة الرشيدة للدولة،ضعف الشفافية.
- ضعف وغياب دور منظمات المجتمع المدني.

---

[1] المرسي السيد الحجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 266، 2007، ص21.

[2] يوسف خليفة اليوسف، الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 30، العدد 2، 2002،ص 272.

[3] عنترة مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر (دراسة الجذور والأسباب والحلول)، دار النشر جيلطي، الجزائر، 2000،ص 45.

3.1.3 الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد:

تتمثل الأسباب الاجتماعية للفساد في تداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات المادية أو الاقتصادية، والتطلعات الطبقية، وضعف القيم والأخلاقيات الوظيفية، التميز العنصري، صراع الثقافات، والفجوة الحضارية مع قيم وقواعد العمل الرسمية، وطبيعة النظم الاجتماعية في الدول النامية وتطور الحياة الاجتماعية في المجالات التنظيمية الإدارية والتجارية والصناعية والمالية ونوضح ما سبق كما يلي:

– التطلعات الطبقية: عندما توجد فجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع وتتجه هذه الفجوة إلى الاتساع في ظل ثروة المعلومات والرغبة في التقليد والمحاكاة وازدياد أحلام الثراء السريع لدى الفقراء أو محدودي الدخل، فقد يدفعهم ذلك إلى الفساد من أجل تحقيق تلك الأحلام في ظل ضعف الوازع الديني والأخلاقي وغياب مفهوم المساءلة أو المسؤولية العامة[1].

– التمييز العنصري: لا تزال هناك بعض المجتمعات المتقدمة والنامية على سواء التي يمارس فيها التمييز العنصري على أساس اللون أو الجنس أو الدين أو المنشأ الجغرافي للبشر الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

– اختلال القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.

– ضعف الوعي بالفساد ومخاطره.

– تدني المستوى التعليمي والثقافي للأفراد: حيث أن شريحة كبيرة من أفراد المجتمع تفتقر إلى الثقافة العامة، ناهيك عن الثقافة القانونية، فجهل المواطن بالإجراءات الإدارية، وجهله بالقانون يجعل منه فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظف الذي يحاول دوما تعقيد الإجراءات للحصول على الرشوة[2].

4.1.3الأسباب القانونية والقضائية:

الأصل أن التشريعات تصدر لتحقيق المصلحة العامة وأن المهمة الأساسية للقضاء هي تحقيق وإرساء العدالة وفقا لمبدأ سيادة القانون، غير أنه يمكن أن تصبح التشريعات منفذا للفساد وذلك من خلال بعض الآليات والأدوات التي توفرها الثغرات القانونية وإساءة بعض العاملين في مجال التقاضي لممارسة

[1] سامية حمريش، الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، 2018،ص 281.

[2] داوود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد309، 2004،ص67.

صلاحيتهم واستغلال نفوذهم لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

– عدم شفافية القوانين المتعلقة بالفساد.

– قلة معاقبة المفسدين،تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها.

– إقحام بعض القضاة والمحامين في عمليات الفساد[1].

5.1.3الأسباب الدينية:

* ضعف الوازع الديني: كما سبق الذكر في الأسباب الاجتماعية فإن الوازع الديني والالتزام الذاتي ومعرفة الحلال والحرام حسب الأمور الدينية والنصوص الشرعية والتمسك بتعاليم الدين الإسلامي، فإذا ما ضعف هذا الوازع ولم تصبح له أهمية لدى الشخص زاد استعداده لممارسة الفساد.

* انخفاض الوعي والتثقيف الديني بمخاطر الفساد خاصة على المنابر، لاشك أن المنابر الدينية والخطاب الديني له تأثير كبير في نشوء ظاهرة الفساد من عدمه وكذلك في تنامي هذه الظاهرة من عدمه.

قلة التثقيف وعدم تكراره المستمر من الناحية الشرعية والدينية عن ظاهرة الفساد وأسبابه يخفض أو يعدم أولوية اهتمام الأشخاص بالفساد ومرتكبيه وارتكابه.

*التطرف الديني: لعل من أهم الأسباب التي تعصف بأي مجتمع وتتسبب في تفككه هي التطرف الديني والتشدد فيه من أي ديانة كانت[2].

2.3مستويات الفساد:

توجد مستويات عديدة للفساد يمكن تصنيفها كما يلي:

***حسب الأطراف المتعاملة فيه:**

– الفساد الداخلي: وهو الذي يرتكبه طرف واحد دون تدخل طرف ثاني مثل: قيام الموظف العام أو الخاص بسرقة أو اختلاس أو تدليس داخل المنظمة التي يعمل بها.

– الفساد الخارجي: وهو النوع الأكثر شيوعا وانتشارا، الذي يتم من خلال اشتراك أكثر من جهة وذلك بالتفاعل بين جانبي عرض وطلب.

---

[1] يحي سعيدي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفساد وسبل مكافحته، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 2، 2009 ص176.

[2] مُحَّد عبدو جمعة، الفساد أسبابه، ظواهره، آثاره، الوقاية منه، مرجع سابق، ص30.

***حسب درجة تغلغل الفساد في المجتمع:**

– الفساد الكبير: وهو الفساد الذي ينتشر في مستويات وظيفية عليا وذلك من خلال الرشاوى والإتاوات التي تدفع لمستويات وظيفية عليا من أجل شراء أسلحة أو ترشيد عطاء والموافقة عليه لجهة معينة، ويرتكبه رؤساء الدول، الوزراء، المسؤولين الكبار في الدولة.

– الفساد الصغير: وهو الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمخفضة مثل رشوة موظف صغير لاستخراج مقترح ما أو ابتزاز لتسهيل عملية أو لإنجاز عمل معين أو عن طريق استغلال الوظيفة العامة.

*** حسب درجة التنظيم:**

– الفساد المنظم: وهو ذلك النوع الذي ينتشر في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة معينة ومحددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة، حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها.

– الفساد العشوائي (غير المنظم): وهو أكثر خطورة من سابقه، حيث تتعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق، ولا يمكن من خلال أي من الخطوات. ضمان إنهاء المعاملة فيها وعدم إيقافها ، وهذا يعرقل سير الأعمال مما يجعل أثر الفساد مضاعفا[1].

*** حسب انتشاره:**

– فساد دولي: ظاهرة الفساد قد تأخذ أبعادا واسعة تصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن الاقتصاد الحر، وتصل الأمور إلى أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة بشكل منافع ذاتية متبادلة.

– فساد محلي: وهو ما يعبر عن الفساد داخل البلد الواحد، ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ممن لا يرتبطون من مخالفاتهم وجرائمهم بشركات أجنبية تابعة للدولة[2].

[1] أ.د عطا الله خليل، مكافحة الفساد في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين (القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري) والمنعقدة في الرباط، المملكة المغربية، في يونيو 2008، المملكة الأردنية الهاشمية،2009،ص 342،341.

[2] محمود عبد الفضيل، الفساد الاقتصادي والحاكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد309، 2004،ص36.

المطلب الثاني: آليات الفساد وآثاره

يعد الفساد ظاهرة معقدة، فلا يأخذ الفساد وجها وحدا، كما أنه يتطور وينمو على نطاق واسع، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعريج على بعض آلياته وأبعاده الدولية، وكذا مختلف الآثار الناجمة عن انتشاره.

أولا: آليات الفساد

هناك العديد من الممارسات التي تعبر عن ظاهرة الفساد والتي عادة ما تكون متشابهة ومتداخلة فيما بينها وتتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي تنتشر فيها وباختلاف الأطراف والجهات المتورطة فيها، ونوجز هنا أهم السلوكيات المدانة والتي تعتبر فسادا إذا جاء فعلها بإرادة الفاعل، ويمكن تقسيم هذه الممارسات إلى عدة مجاميع كالآتي:

1- آلية دفع الرشوة والعمولة (المباشرة) إلى الموظفين و المسؤولين في الحكومة، في القطاعين العام والخاص لتسهيل وتسريع عقد الصفقات لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

2- وضع اليد على "المال العام"، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، في القطاعين العام والخاص.

3- وجود سياسات ممنهجة لإفساد المؤسسات الأساسية في المجتمع وأفرادها مثل مجلس الشعب ومجلس الشورى، المؤسسات الصحفية والإعلامية وأجهزة الأمن.

4- وجود قواعد عرفية بين "جماعات الفساد" والمنخرطين فيها تلزم أعضاءها بالتزامات متبادلة ومناطق النفوذ.

5- وجود خطوط اتصالات دائمة وواضحة بين هذه الجماعات وشاغلي قمة الهرم السياسي والتنفيذي سواء بصورة مباشرة أو عبر أقاربهم وأبنائهم، وجميعه يجري تحت شعار "تشجيع الاستثمار".

6- استمرار سياسات الإفقار للطبقات المحدودة الدخل، خاصة الموظفين والعمال وغيرهم بما يدفع الجميع إلى تعاطي "الإكراميات" هي النظير القانوني لمفهوم "الرشوة"[1].

[1] محمد عبد الرحمان الجنديل، أثر الرشوة في تعثر النمو الاقتصادي وأساليب دفعها في ظل الشريعة الإسلامية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض السعودية،1982،ص8.

7- إفساد أجهزة الرقابة سواء كانت رقابة شعبية (مثل الصحافة) عبر توريط قياداتها وكوادرها الوسيطة في ممارسات الإفساد، أو أجهزة الرقابة الرسمية (مثل الرقابة الإدارية، ومباحث الأموال العامة) عبر صلات القرابة ونظم اختيار قياداتها وأعضائها العاملين من خلال الوساطة والمحسوبية.

8- الفساد والانحراف الوظيفي أو التنظيمي: كالمخالفات التي يرتكبها الموظف العام أثناء الخدمة، كعدم احترام أوقات العمل أو الامتناع عن أداء العمل أو التراخي وعدم تحمل المسؤولية وغيرها.

9- الفساد والانحرافات السلوكية: ويتعلق بارتكاب الموظف أفعالا مخلة بالآداب في أماكن العمل أو قبولها للهدايا أو إساءة استغلال السلطة أو إساءة استغلال السلطة أو الإساءة إلى المواطنين أو ممارسة المحسوبية بشكلها الاجتماعي(المحاباة الشخصية) أو السياسي[1].

ثانيا: الآثار المترتبة على الفساد

بعدما حللنا مختلف الأسباب الاقتصادية، الإدارية، السياسية، الاجتماعية والثقافية التي تعمل على انتشار الفساد وتفاقمه، في هذا القسم نحاول تحليل آثار الفساد على النحو التالي:

1) الآثار الاقتصادية:

مم لاشك فيه أن للفساد آثار سيئة ومدمرة على كافة القطاعات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك نجد أن الاهتمام بآثار الفساد السلبية ليس وليد اليوم أو الغد وإنما كان من قديم الزمن. ومن ثم سوف أتناول أول هذه الآثار وهي الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع والاقتصاد.

1.1 أثر الفساد على الاستثمار:

لا شك أن الفساد يؤثر سلبا على الاستثمار. سواء كان الاستثمار محليا أو أجنبيا وذلك من خلال تأثيره على مناخ الاستثمار وازدياد تخوف المستثمرين خاصة الأجانب منهم من استثمار أموالهم في بيئة استثمارية يتحكم فيها الفساد ولا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين وتشريعات واضحة وشفافة وفعالة، حيث يكون الفساد هو الوسيلة الغالبة والفعالة للحصول على الحقوق والتراخيص وتخصيص الأراضي وغيرها، ومن ثم يؤدي ذلك إلى عزوف المستثمرين الجادين عن الإقدام على استثمار أموالهم في مثل هذه البلدان التي ينتشر فيها الفساد ويكون مناخها طاردا للاستثمار، ويؤثر الفساد في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد العلاقة الجهنمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013،ص 457.

ففيما يتعلق بالاستثمار الحكومي يبرز الأثر على المبلغ النهائي وعلى نوعية الاستثمار، ويضاف إلى ذلك أن الفساد يؤدي إل نهب أموال المساعدات والمعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المانحة للبلدان النامية والتي كان يمكن استخدامها في زيادة حجم الاستثمارات بهذه البلدان[1].

2.1 أثر الفساد على الإنفاق الحكومي:

لا ريب انه يترتب على الفساد تشويه النفقات العامة، حيث يتم توجيه الجزء الأكبر من الموارد العامة إلى الإنفاق على احتياجات ذات مبالغ كبيرة مثل التسليح ومجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة، وذلك حتى المستولون على رشاوى كبيرة بدلا من الإنفاق على احتياجات ضرورية ذات مبالغ أقل، لذا نجد أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة وتتجه إلى الإنفاق أكثر على مجالات الاستثمار وغيرها من المجالات المفتوحة للرشوة، فالمسئولون المرتشون يبددون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها.

فانتشار الفساد وشيوعه في القطاع الحكومي يؤثر سلبا على تخصيص النفقات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع من هذا الإنفاق وليس اكبر نفع ممكن منه، وعليه يترتب على انتشار الفساد وشيوعه في مجتمع ما سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع. والفساد يؤدي إلى وجود الانفاق التبذيري الذي يحدث بسب غياب المساءلة مثل الامتيازات المفرطة التي تعطى لمن يتولى المناصب الكبرى في الدولة والتي لا تقف عند المؤسسة التي يتولاها هذا المسؤول، ولكنها تمتد أيضا إلى بيته وأسرته وأعماله الخاصة، وكل ذلك من الموازنة العامة للدولة[2].

3.1 أثر الفساد على القطاع الضريبي:

الفساد الاقتصادي يحدث آثارا سلبية خطيرة على القطاع الضريبي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– عندما يخترق الفساد القطاع الضريبي فإن هذا من شأنه أن يدفع بعض الممولين إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبيا يخالف الحقيقة ومن ثم يتمكن هؤلاء الممولين وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية.

---

[1] رابح خوخي، رقية حساني، مروى كرامة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد وسبل علاجها، الملتقى الوطني الثاني حول الفساد وآليات معالجته، جامعة بسكرة، 2012، ص 264،265.

[2] أحمد الكواز، الحسابات القومية والفساد الإداري، بعض المعالجات والآثار، المعهد العربي للتخطيط،2011، ص20.

– انتشار الفساد في القطاع الضريبي يترتب عليه وجود مقدرة زائفة على الدفع للأفراد الذين ينهمكون في الممارسات الفاسدة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل.

– الفساد يخفض من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب، الأمر الذي يضيع على البلاد مبالغ كبيرة كان يمكن الحصول عليها لو لا هذا الفساد، فالممارسات الفاسدة في القطاع الضريبي تلحق ضررا كبيرا بإيرادات الدولة إذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقارب من 87% من ميزانية الدولة تعتمد على عائدات الضرائب.

– انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة خاصة الضرائب والجمارك التي يؤدي الفساد بها إلى التهرب من دفعها وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة والذي يؤدي إلى زيادة المديونية المحلية وزيادة معدل التضخم في الأسعار المحلية ومن ثم انخفاض الدخول الحقيقية للمواطنين[1].

4.1أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي:

عادة ما تقوم الدول بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وتسعى هذه الدول التي يتسم سعر عملتها الوطنية بالثبات على الأقل لفترة زمنية معينة، وذلك حتى تتمكن من القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها، ولكن انتشار الفساد في مجال سوق الصرف الأجنبي يترتب عليه انقسام هذا السوق إلى سوقين، سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي.

5.1 أثر الفساد على سوق الأوراق المالية:

يؤدي الفساد إلى تدهور أسواق الأوراق المالية واحتمالات انهيار البورصات وضياع مدخرات صغار المستثمرين المتعاملين في البورصة، التي تؤدي بدورها على فقدان الثقة في البورصة وعدم فعاليتها في جذب وتنمية الاستثمار[2].

[1] برويس ملنيكوف، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2008، ص 77.

[2] نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، الفساد الاقتصادي أسبابه، أشكاله، آثاره، وآليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 121،122.

2) الآثار السياسية للفساد:

لا يخفى أن للفساد مضار سياسية متعددة مثلما كانت له آثار سلبية على الجانب الاقتصادي على النحو السابق إيضاحه. إذ يؤدي الفساد إلى فقدان الدولة لشرعيتها وتتجه نحو الانهيار، كما أن الفساد يؤدي على تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، فضلا على ما يترتب على سلبيات الفساد من عنف ومظاهرات واضطرابات ضد الحكومة، وضد رموز الفساد خاصة في حالات الفساد السياسي المتعلق بفساد النخب الحاكمة. ونوضح ما سبق فيما يلي:

- فقدان الشرعية السياسية للحكومات والنظم الحاكمة،تشوه المناخ الديمقراطي في المجتمع.
- إيجاد مشروعية مصطنعة للفساد.
- يضعف الفساد ثقة الأفراد في الحكومات ومؤسساتها المختلفة.
- يساهم الفساد في تعطيل جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- يسيء الفساد لسمعة الدولة، ويقلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية، مما ينعكس سلبا على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يحول دون توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في صنع القرار وفي العملية السياسية بشكل عام[1].

3) الآثار الاجتماعية للفساد:

يترتب على الفساد نتائج اجتماعية سلبية تتمثل فيما يلي:

- الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين الناس حيث يصبح الفساد هو المدخل السريع للحصول على الحقوق الاجتماعية. وفي مثل هذه الظروف نجد من لا يستحق يحصل على ما يشاء، بينما يعجز صاحب الحق عن الحصول على حقه في المنافع أو الوظيفة أو التراخيص أو غيرها.
- التفاوت الطبقي والصراع الاجتماعي: يؤدي الفساد إلى وجود طبقية اجتماعية حيث تصعد فئات جديدة إلى قمة الهرم الاجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من دخول أو عائدات غير مشروعة.
- انهيار القيم والمبادئ الأخلاقية: إذ يؤدي الفساد إلى التخلي عن المبادئ والقيم والأخلاق القومية من اجل الحصول على منافع مادية بدون وجه حق.

[1] عبد الجسين جليل الغالبي، الحكم الصالح والتنمية واتجاهات التغيير مع إشارة خاصة للواقع غي العراق، مجلة الغري، المجلد1، العدد5،2006،ص33.

– تبديد المساعدات الإنسانية والدعم الموجه للفقراء: إذ يؤدي الفساد إلى عدم تحقيق أهداف المؤسسات المحلية والدولية التي ترصد مبالغ مالية لمساعدة الفقراء أو دعم السلع والخدمات التي يحتاجون إليها.

–يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي[1].

المطلب الثالث: قياس الفساد وطرق مكافحته

تتفاوت وطئت الفساد وشدته ونمط ممارسته من مجتمع لآخر، وهناك أيضا اختلافات داخل البلد الواحد بين القطاعات المصابة بالفساد في طبيعة الظروف والعوامل المهيأة له، والآليات التي تجري بها ممارساته وتعاملاته المختلفة، لهذا فمن الضروري أن يكون لجهود مكافحة الفساد والأطراف المعنية بها رصيد كاف عن خصوصية أوضاع الفساد في البلد المعني.

أولا: طرق قياس الفساد وتكلفته

لن يكون لجهود مكافحة الفساد إمكانية إحراز نجاح على أرض الواقع ما لم تستند إلى دراسات تحليلية وتشخيصية لظواهر الفساد، بحيث تستند إلى مفاهيم منضبطة ومحكمة، لتدعم مصداقية نتائجها واستنتاجاتها[2].

1.1 مشكلات القياس:

هناك صعوبات وإشكاليات عديدة تواجه عملية قياس الفساد وتحليل عوامله وتقييم آثاره، وأهم هذه الإشكاليات تتعلق بكون الفساد ظاهرة مستترة يحرص أطرافها في أغلب الأحيان على إخفاء معالمها والإحجام عن الإفصاح عنها، هناك إذا حالة من الكتمان والسرية تحيط بممارسة الفساد لحماية أطرافه من المساءلة والملاحقة، كما أن تقارير أجهزة الرقابة ونواتج عملها في كثير من البلدان النامية لا يتم التعامل معها بشفافية، بل يحدث التعتيم والإخفاء لإحصائيات المخالفات والانحرافات لكي يبدو الجهاز الحكومي في صورة نقية، والصعوبة الثالثة تأتي من تنوع ظواهر الفساد، حيث يكون لكل نوع الخصوصية المتعلقة به في القياس، وهذه

[1] بن رجم محمد خميسي، الفساد المالي والإداري في الجزائر: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، العدد 40، 2016، ص 69.

[2] المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، 2006، ص 66.

الخاصية في طبيعة الظاهرة تفرض خصوصية في التعامل معها في عملية القياس للتقييم أو للتشخيص أو للمقارنة أو للعلاج، حيث أن هدف القياس يغير من أسلوب وأدوات ومنهجية القياس[1].

2.1 مقاييس الفساد:

على الرغم من الصعوبات التي تعترض عملية قياس حجم الفساد إلا أنه هناك ثلاث طرق لقياس الفساد متفق عليها:

1. الطريق المباشر المتمثل بمعرفة وكشف حسابات وثروات كبار الموظفين والمسؤولين السياسيين وقد اعتمدت هذه الطريقة من قبل منظمة الشفافية الدولية لقياس حجم الفساد.

2. حسابات تعتمد على مستوى بيانات ومعطيات دقيقة، إذ أن بعض الباحثين اعتمدوا على المنهج الواقعي الذي يتمثل في إثبات واقعة إعطاء الرشوة للموظف الحكومي أو الخاص، في حين أن البعض الآخر اعتمد على المنهج غير المباشر الذي يتمثل في فقدان النفقات في إدارة المشاريع بصورها كافة.

3. الاستطلاعات والمسوحات: إن الاعتراف بالجريمة ليس من صفات مرتكبيها، لذلك ليس واقعيا بالطبع أن نتوقع من الناس الاعتراف لدراسة استطلاعية بسلوك إجرامي أو حتى بسلوك غير مسموح فيه اجتماعيا.

ويمكن تصنيف المقاييس التي يمكن استخدامها كالآتي[2]:

أ) المقاييس المباشرة / الموضوعية

تملك الأجهزة الرسمية المعنية بالفساد، وكذلك المؤسسات التنفيذية حصيلة من الخبرات، إذ تم تقنينها وترجمتها رقميا إلى إحصاءات وبيانات كمية، يمكن أن توفر مقاييس ومؤشرات موضوعية بالغة الأهمية والفائدة. وبالرغم من أن المؤشرات الموضوعية تمثل جزءا أكبر، حيث تعكس ما تم كشفه وليس ما حدث فعلا، إلا أن ميزة المؤشرات الموضوعية تكمن في أنها لا تمثل انطباعات، ولا تعتمد على التقدير الذاتي.

وهناك عجز في البيانات والإحصاءات ذات العلاقة بالفساد، ليس فقط في الدول العربية (وهو كبير في هذه الدول)، وإنما على مستوى مختلف دول العالم. وتكمن أسباب العجز في أن جهود رصد وتحليل وقياس الفساد، تعتبر وليدة وحديثة نسبيا، وأن الظاهرة معقدة تؤول إلى التستر والاختفاء والتقنع.

ب) المقاييس غير المباشرة/ الإدراكية:

[1] احمد صقر عاشور، وقائع مؤتمر: آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية، منظور استراتيجي ومؤسسي، القاهرة، مصر، 2001،ص357.

[2] نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات، لبنان،2005،ص ص270،269.

وتمثل المقاييس غير المباشرة محاولات لرصد الانطباعات عن الفساد، أو عن أوضاع الحكومة من خلال مقاييس للرأي، يهتم بها خبراء لتقييم درجة وحدة الفساد وأنماطه، أو لقياس أبعاد أو عوامل معينة للحوكمة، أغلبها على المستوى الكلي. وأغلب المقاييس المتاحة عن الفساد التي تصدرها المؤسسات الدولية، مثل منظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي(World Economic Forum) وكذلك مؤسسة غالوب(Gallop) لقياس الرأي العام.

ج) المقاييس الوسطية/ قياس الاستعداد المؤسسي:

هناك بعض المحاولات البازغة في قياس الفساد تركز على درجة توافر مقوماته، في البيئة المؤسسية للجهة أو الجهات محل الدراسة. وتتمثل عوامل الاستعداد المؤسسي للفساد في الآتي:

- درجة التعقيد البيروقراطي.
- مدى السلطة التقديرية المتاحة للعاملين الذين يتعاملون مع الجمهور، أو يسيطرون على موارد عامة.
- درجة الشفافية في القرارات والمعاملات.
- درجة غموض المعايير الحاكمة للقرارات والمعاملات.
- ضوابط ومعايير وفاعلية الرقابة والمساءلة عن الممارسات والقرارات والنتائج.
- كفاية مستويات الأجور للعاملين مقارنة بتكاليف المعيشة وبتلك السائدة في القطاع الخاص.
- درجة ثقافة مجتمعية تقوم على النزاهة والعدالة.
- آليات وضوابط الثواب والعقاب المرتبطة بممارسات الفساد والنزاهة ودرجة قوتها وتفاعلها[1].

1.3مقومات جودة القياس: أيا كان أسلوب القياس المستخدم في دراسات الفساد، فهناك عدد من المقومات والضوابط التي ينبغي أن يضعها الباحث في الاعتبار، وأن يدخلها ضمن معاييره في الحكم على جودة المقياس أو المؤشر المستخدم، والحكم بالتالي على جودة البيانات التي يولدها هذا المقياس. وتتلخص هذه المقومات والضوابط في الآتي[2]:

[1] أحمد سليم، عزمي الشعبي، مؤشر الفساد في الأقطار العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص47.

[2] أحمد سليم، عزمي الشعبي، مؤشر الفساد في الأقطار العربية، مرجع نفسه، ص50،49.

* **الغرض من البحث:** ينبغي أن يتم اختيار وتصميم المقاييس المستخدمة، بحيث تفي بالغرض الذي يجرى البحث من أجله. فإذا كان الغرض هو التعرف على الرأي العام حول الفساد، فلا بأس من استخدام المقاييس الإدراكية أو الانطباعية.

***صدق (مصداقية) المقاييس** : المقياس الصادق هو الذي يقيس المتغير و المفهوم المراد التعرف إليه، لا أكثر ولا أقل أي هو الذي يفي بالغرض من تصميمه واستخدامه.

* **ثبات المقياس** : يمثل معيار الثبات، قدرة المقياس على التنبؤ بنفسه، أو إمكانية الاعتماد عليه، فالمقياس الذي تتذبذب البيانات المتولدة عنه، بالرغم من استقرار الظاهرة التي يقيسها، يعني وجود أخطاء عشوائية في عمله، تؤدي إلى انخفاض ثباته ويمثل ثبات المقياس متطلبا أو شرطا أساسيا لتوفر الصدق،فلا يمكن لمقياس أن يكون صادق دون أن يستوفي معيار الثبات.

* **الإمكانية العملية والفائدة المتحققة** : وهي تتعلق بإمكانية ويسر القياس عمليا، وتكلفة البيانات المتحصل عليها، والفائدة المتحققة من البيانات المتولدة منه، وما إذا كانت تفيد في التشخيص والتحليل ووضع أولويات وبرامج المكافحة وتوجيه سياسات الإصلاح[1].

2. أهم مؤشرات الفساد: هناك رصيد لا بأس به من الخبرة الدولية في قياس وتقييم أوضاع الفساد، اعتمادا على المقاييس الانطباعية، وتركز هذه المقاييس على المقومات الكلية متمثلة في عوامل الحوكمة على مستوى البلد أو الدولة ككل، وعلى ممارسات الفساد الكلية، أو على مستوى قطاعات معينة. لكن المقاييس الموضوعية لعوامل الفساد وأسبابه تعتبر محدودة للغاية، وكذلك الحال في ممارسات الفساد ذاتها، فهناك ندرة شديدة في القياس المباشر لممارسات الفساد. ونعرض فيما يلي لعينة مختارة من المقاييس العالمية التي تستند إلى منهجية وجهود بحثية مكثفة.

* **المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية** :بدأ إصدار هذا المؤشر في عام 1980 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية، وهي نشرة أسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم، استنادا على نموذج إحصائي لحساب المخاطر، وفي عام 1992 انظم مبتدعو المؤشر إلى مجموعة خدمات المخاطر السياسية، وفي عام 2001 بدأ إدراج مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات.

[1] بابكر عبد الله الشيخ، العولمة والفساد، المؤتمر العربي لمكافحة الفساد: المحور الثاني مكافحة الفساد من منظور عالمي، مركز الدراسات والبحوث،الرياض، السعودية، 2003، ص21.

- يندرج المؤشر الفرعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي يعنى بقياس الفساد ضمن " المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية"، ويحظى بست نقاط مخاطر ويقيس درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار، وهذا وتتراوح قيم المؤشر من الصفر، لتعكس حالة تفشي واسع للفساد، مما يعني مخاطر مرتفعة للاستثمار، إلى 6 لتعكس حالة انعدام الفساد الإداري، مما يعني مخاطر متدنية للاستثمار، تبرر مجموعة الخدمات للمخاطر السياسية بملاحظة أن الفساد داخل النظام السياسي يمثل تهديدا للاستثمار الأجنبي لأنه يشوه الأوضاع الاقتصادية والتمويلية، ويؤثر سلبا على كفاءة الدولة وقطاع الأعمال.

*** الفساد في المؤشر المركب للحاكمية:**

يقوم البنك الدولي منذ عام 1996 بدراسات عن الحوكمة، تغطي الآن 212 دولة وصدر عنه العديد من التقارير التي كان الباحث الرئيسي في عدد كبير منها دانيال كوفمان (Danélkoufman)، ويجري تطوير وتحديث قاعدة البيانات بصفة دورية.

تعرف مؤشرات الحوكمة على أنها مجموعة من المقاييس والمعايير الكمية المناسبة لقياس أداء إدارة الحكم بالطريقة التي تمكننا من توضيح آثار إدارة الحكم على المتغيرات الاقتصادية وفي هذا الإطار سعى البنك الدولي على إيجاد مجموعة من المؤشرات الكمية التي من خلالها يمكن إنجازات إدارة الحكم وفي هذا المجال تم تحديد ستة مؤشرات لتحقيق الحكم الرشيد وذلك على النحو الآتي[1]:

1)مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة(voice and Accountability):

يقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى قدرة مواطني تلك الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وفي اتخاذ القرار ورسم الاستراتيجيات، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، وتضمن له حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان. كما يقيس هذا المؤشر كذلك مستوى حرية التعبير والإعلام في الدول محل القياس، وكذلك مبدأ المحاسبة الذي يجعل جميع

[1] صغيري سيد علي، أثر الفساد و مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017). مجلة الريادة لاقتصادياتالاعمال، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 332.

المسئولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، حيث يكون للمواطنين القدرة على محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم، وأنه لا أحد فوق المساءلة[1].

2)مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها(RegulatoryQuality):

وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تتحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت توجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع، وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة من شأنها فتح المجال أمام تنمية القطاع الخاص وتشجيعه، وكذلك مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج، كما يقيس جودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحكومة، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة، ويهتم هذا المؤشر أيضا بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحكومة[2].

3)مؤشر حكم دولة القانون أو سيادة القانون (Rule of Law):

يعني أن الجميع حكاما ومسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان، ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها[3].

---

[1] البسام، بسام العبد الله، الحوكمة الرشيدة دراسة حالة الربية السعودية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 67، 2014، ص 195.

[2] نسيمة شراطي، تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، 2017، ص 39.

[3] الشمري، مايح شبيب، حسين علي، العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، 2016، ص 4.

أما فيما يخص المؤشرات الثلاث المتبقية (مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر الاستقرار السياسي) يتم التطرق إليها في الفصل الثاني بالتفصيل.

يعتمد كل بعد من هذه الأبعاد على مجموعة من المقاييس، بحيث يتبع كل منها التوزيع الطبيعي على مستوى العالم بمتوسط للمؤشر يبلغ صفرا وبانحراف معياري يبلغ واحدا، وتتراوح قيمة المؤشر من (- 2.5) إلى (2.5) وبحيث تعني القيم المرتفعة مستوى أعلى من الحاكمية، وفي إطار الحاكمية تم تفسير الفساد على أنه: "عدم احترام طرفي الفساد للقوانين التي تحكم سلوك التفاعل بينهما، ومن ثم تنطوي على خلل في الحاكمية" [1].

*** مؤشر منظمة الشفافية الدولية:**

تصدر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد"، وهو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات، يعكس أراء المستثمرين المحليين والأجانب ورجال الأعمال والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية، والخبراء المحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة التعقيدات التي تعترضهم في تنفيذها في بلدان عديدة، وقد جاء في تقرير المنظمة " 2011" أن المؤشر يرصد الدرجات التي أحرزتها 183 دولة، بدءا من الدرجة صفر" فاسد للغاية" إلى الدرجة 10 "نظيف للغاية"، بناء على مستويات الفساد المدركة في القطاع العام، ويعتمد مؤشر قياس الإدراك لمفهوم الفساد المتفشي في الأقطار مدار البحث، ويتم استفاء بيانات والحصول على المعلومات من خلال 17 مسحا، تكشف مدى تنفيذ قوانين مكافحة الفساد، وإمكانية الوصول إلى المعلومات و تضارب المصالح، تقوم بها 13 مؤسسة مستقلة.

*** التقرير العالمي للنزاهة:**

يصدر هذا التقرير عن منظمة النزاهة العالمية، وهي منظمة أنشئت منذ بضعة أعوام، ومقرها مدينة واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية. وتقوم المنظمة بإصدار تقرير يشمل مجموعة من المؤشرات عن النزاهة، تغطي عوامل الحوكمة والفساد، وبدلا من قياس الفساد فإن مؤشرات النزاهة تحاول تقييم مقدرة المواطنين ومنشآت الأعمال على معرفة ما يجري في الحوكمة، ومتابعة أعمالها ومواجهة انحرافاتها. وتتضمن المؤشرات قياس لعوامل شبيهة بتلك التي يصدرها البنك الدولي عن الحوكمة، وإن كانت غير متطابقة معها. وتشمل المؤشرات التالية:

- المجتمع المدني، وإتاحة المعلومات، والإعلام.

[1] مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، العدد سبعون، 2008، ص3

- الانتخابات العامة (المشاركة والنزاهة والتمويل).
- مساءلة الحوكمة.
- الإدارة والخدمة المدنية.
- مؤسسات وآليات الرقابة والمحاسبة.
- مكافحة الفساد، وسيادة القانون[1].

ثانيا: الإطار الفكري والعملي لمكافحة الفساد

إن أهم متطلبات مكافحة كافة أشكال وصور الفساد، يتطلب توافر الشفافية والمساءلة والحكم الجيد في المجتمعات التي تسعى للتصدي لظاهرة الفساد .

1.2. الإطار النظري لمكافحة الفساد:

هناك العديد من النظريات التي يمكن تبنيها في مكافحة الفساد، وأن يتم اختيارها بما يتناسب مع البيئة التي ستطبق هذه النظرية، وأهمها[2]:

أ) نظرية الاختيار العام:

ويرى أنصار هذه النظرية بأنه يمكن تخفيض الفساد بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك بالتحرر الاقتصادي، والحد من قوة الدولة من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية، كالخصخصة وإزالة الرقابة على الأسعار، وعلى القطاع المصرفي[3].

ب):مدخل الجماعية:

يرون إمكانية الحد من الفساد بخلق المؤسسات الديمقراطية الجديدة، كالمشرعين المنتخبين، ولجان البرلمانات المنتخبة والمؤسسات الرقابية المنتخبة ونحوها، لأن هذه الإصلاحات السياسية تساهم في خلق بيئة أكثر تحفيزا في تخفيض الفساد، لأنها تزيد الاستجابة السياسية لرغبة أفراد المجتمع.

ج) مدخل الأشواك المتعددة:

[1] خالفي علي وخليل عبد القادر، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته، دراسة اقتصادية حول الجزائر، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، العدد 88، 2009، ص 7.

[2] عبد الستار سلمي، حدود تدخل الدولةفي المجال الاقتصاديفي ظل اقتصاد السوق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص61

[3] World bank.1997 b.world development report 1997 :the state in a changing world. New york : oxford univesity.

تقوم جهود مكافحة الفساد وفقا لمدخل الأشواك المتعددة على مجموعة من الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية، فهي من خلال تقوية آليات مؤسسات الرقابة على استخدام الموارد، وتحسين شروط تشغيل المستخدمين، وعدم محاباة الأقارب في التعين ونحو ذلك، أما التشريعية فهي كإصلاح النظام القانوني، بحيث يتضمن عقوبات، وكذا صلاحيات كافية لردع الفساد[1].

2.2 الإطار العملي لمكافحة الفساد:

فيما يلي سنتناول الجوانب الرئيسية التي يجب أن تشملها آليات مكافحة الفساد، ضمن إطار عملي بشكل شمولي، من خلال الجوانب الآتية:

أ) الجانب الاقتصادي:

إن المعالجة الاقتصادية ينبغي أن تهتم بكيفية الحد من الطلب على الفساد وعرضه، وذلك من خلال التأثير على العوامل التي تزيد كل منهما، وإن كان من غير المتوقع أن يصبح مستوى الفساد في المجتمع صفرا، إلا أنه ينبغي محاربة الفساد، حتى يصل إلى ذلك المستوى الذي يتساوى عنده التكلفة الحدية مع المنفعة الحدية، كما يلي:

– الحد من عوامل الكلب على الفساد: يمكن الحد من عوامل الطلب على الفساد من خلال الحد من المنافع التي تحتكرها الإدارة، مما يقلل من فرص الفساد، ومن ذلك ما يلي:

– خفض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز في وجه التجارة الدولية[2].

– تحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة على أساس قوى السوق وإلغاء الدعم المقدم للمنشآت.

–الحد من اللوائح التنظيمية واشتراطات التراخيص وغير ذلك من الحواجز.

–إنفاذ قواعد الحيطة المصرفية ومعايير المراجعة والمحاسبة بطريقة تتسم بشفافية.

ثالثا: الجهود الدولية والمحلية في مكافحة الفساد:

ازداد الاهتمام الدولي والمحلي بالفساد والمشكلات الناجمة عنه في العقد الأخير من القرن العشرين على نحو لم يكن معهود من قبل، مردود ذلك الاهتمام المتزايد يعود بتقدير الكثير من الباحثين إلى تعاظم الآثار

[1]Little, w, 1996, corruption and democracy i latin America, IDS, Bulletin,vol 26, no 2, pp 64.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، الدولة في عالم متغير، واشنطن،1997، ص 116.

الاقتصادية والاجتماعية للفساد على النمو للدول النامية. وسنتناول الجهود الدولية والمحلية المبذولة في مكافحة هذه الآفة الخطيرة على النحو التالي:

1.3 الجهود الدولية في مكافحة الفساد:

بذلت عدد من المنظمات والهيآت والمؤسسات الدولية جهودا كبيرة خلال السنوات الماضية في مكافحة الفساد، حيث يعد تضافر الجهود الدولية السبيل الوحيد أمام المجتمع الدولي لتعزيز وترسيخ آليات مكافحة الفساد ومجابهته في شتى صوره ومظاهره، ويمكن إيجاز أبرز هذه الجهود فيما يلي:

أ) منظمة الأمم المتحدة: تبنت الأمم المتحدة اتفاقية دولية لمكافحة الفساد عرفت باسم " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" لعام 2003، وتقدم الاتفاقية مجموعة من المعايير والقوانين التي يمكن لكافة الدول تطبيقها من أجل تعزيز أنظمتها القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد، ويأتي هذا الاهتمام في إطار الاقتناع بعدد من الأمور وهي:

- أن الفساد يهدد استقرار وأمن المجتمع، ويحد من قيم الديمقراطية ويستنزف معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- يرتبط الفساد بالعديد من أشكال الجريمة: وعلى وجه الخصوص الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية وما اشتمل من غسل الأموال.
- أصبح الفساد عابرة للحدود مما يجل تأثيراتها السلبية على كافة المجتمعات، ولهذا يصبح التعاون الدولي للسيطرة عليه ومكافحته أمرا مهما.

وتهدف اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد إلى:

- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفء وأنجع[1].
- ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات.
- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

[1] الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منشورات الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة شؤون المعاهدات، فيينا، 2008،ص 7.

ب) البنك الدولي:

وضع البنك الدولي عددا من الاستراتيجيات لمساعدة الدول في مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية على التنمية بشكل أساسي في العناصر التالية:

- الحرص على تجنب كل أسباب الفساد في كل المشروعات التي يمولها البنك.
- دعم الجهود الدولية للحد من الفساد.
- دعم الجهود الدولية لتقويض الفساد، والتواصل والتفاعل مع المنظمات غير الحكومية ، كمنظمة الشفافية العالمية، الهادفة للسيطرة على الفساد والحد منه.
- تحفيز الدول على النهوض بإصلاح المؤسسات الحكومية والنأي بها عن كل أسباب ومظاهر الفساد.
- السعي المتصل لزيادة الوعي العالمي بالآثار السلبية للفساد عن طريق استخدام المؤتمرات ومختلف أجهزة الإعلام، والتعريف بالجهود الفعالة التي اتخذتها بعض الدول لمواجهته.

ج)منظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1993 في برلين، محايدة سياسيا ولا تعمل من أجل الربح، تعنى بالشفافية وكبح الفساد، لها فروع في معظم الدول وتصدر تقريرا سنويا منذ عام 1995، تصنف بمقتضاه الدول حسب دراسات واستبيانات وعمليات مسح تقوم بها مع أكاديميين ورجال أعمال ومحللين لأداء الدور المالي.

ويرجع السبب في اهتمام هذه المنظمة بالفساد إلى الآتي:

*__أسباب إنسانية__: الفساد يعوق عمليات التنمية ويزيد من مستوى انتهاكات حقوق الإنسان

*__أسباب ديمقراطية__: الفساد يعوق عمليات الديمقراطية خاصة في الدول النامية وتلك التي تمر بمرحلة التحول.

*__أسباب أخلاقية__: فالفساد يعوق تكامل المجتمع.

*__أسباب عملية__: لأن الفساد يشوه عمليات السوق ويحجب عن البشر ما يجب أن يحصلوا عليه من منافع [1].

وترى المنظمة أن مقاومة الفساد لن تتسنى إلا من خلال:

- مشاركة كل الأطراف في المجتمع المحلي والدول.
- زيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلفة.

[1] أماني غانم، الجهود الدولية لمكافحة الفساد، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة، 1999، ص 359.

وأكدت المنظمة على مبدأين لمواجهة الفساد:

- الحاجة إلى تحالف كل من له مصلحة في مقاومة الفساد.
- أهمية المعلومة يجب التركيز على دور المسلحين بالمعلومة(الإعلام، المعلمين، الجماعات المدنية) لاستخدامها في مقاومة الفساد.

وترى المنظمة أن هناك دورا لكل هيئة أو مؤسسة في الدولة، فالصحافة يجب أن يكون لها دور، والمنظمات غير الحكومية يجب أن يكون لها دور، إلا أن العبء الأكبر يجب أن يقع على عاتق الحكومات المحلية[1].

د) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تعتبر جهود المنظمة من أهم وأشمل المبادرات الدولية المبذولة لمكافحة الفساد، حيث تبنت اتفاقية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية في عام 1997، وهذا أدى لإنشاء مجال تحرك متساوي بين المؤسسات الأمريكية وتلك من البلدان الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن طريق إخضاع جميع الشركات للمعايير الجنائية نفسها.

تلزم الاتفاقية الدول الموقعة بتجريم ممارسات رشوة الموظفين الأجانب في تنفيذ المعاملات التجارية الدولية، وتكمل التوصيات الاتفاقية من خلال حث دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النظر في اتخاذ إجراءات إضافية لردع ومنع ومكافحة هذا النوع من الرشوة. وقد تم تنقيح التوصية الخاصة بمواصلة مكافحة الرشوة الأجنبية في عام 2009.

و) الدول الأمريكية لمكافحة الفساد:

اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد في عام 1996، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1997 وهي أول اتفاقية عالمية لمعالجة مسألة الفساد. وتمثل الاتفاقية إجماع إقليمي حول ما ينبغي أن تقوم به الدول في مجال الوقاية والتجريم والتعاون الدولي واسترداد الممتلكات. وتشتمل الفساد في جانبي العرض والطلب في القطاع العام. كما تقدم الاتفاقية تفسيرا واسعا حول ما يشكل جرائم الفساد. ووفقا للمادة الثانية، للاتفاقية هدفان: [2]

[1] أماني غانم، الجهود الدولية لمكافحة الفساد، مرجع سابق، ص 360.

[2] اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، متاح على الموقع التالي:

- تعزيز وتثبيت كل من الدول الأطراف للآليات اللازمة لمنع وكشف ومعاقبة ومحو الفساد.
- تسهيل وتعزيز وضبط التعاون بين الدول الأطراف لضمان فعالية التدابير والإجراءات لمنع وكشف ومعاقبة ومحو الفساد من الوظيفة العامة.

هـ) الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد:

تغطي اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد، والتي جرى اعتمادها في عام 2003، كلا من القطاعين العام والخاص. والجرائم المشمولة في الاتفاقية هي الرشوة(محلية أو أجنبية) وتحويل الممتلكات من قبل المسؤولين الحكوميين والمتاجرة بالنفوذ والإثراء غير المشروع وغسيل الأموال. وتنص الاتفاقية على المنع والتجريم والتعاون الإقليمي والمساعدة القانونية المتبادلة فضلا عن استرداد الموجودات[1].

ي) صندوق النقد الدولي:

تعتبر الضوابط المتعلقة بتقديم قروض ومساعدات صندوق النقد الولي التي أعلنت في شهر أغسطس 1997 أكثر تشددا من تلك الموضوعة من قبل البنك الدولي، إذ أكد الصندوق أنه سيتوقف أو يعلق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الاقتصادية، كما حددت في كينيا، وحدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة وتورط الموظفين الرسمين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، وإساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين واستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف، إضافة إلى الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اتخذ الصندوق موقفا حازما من الدول التي تعتبر رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعا من نفقات ترويج لأعمال تستوجب إعفائها من الضرائب. وطرح الصندوق مجالين رئيسين للمساهمة في مكافحة الفساد هما:

1- تطوير إدارة الموارد العامة ويشمل ذلك إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وأسس إعداد الموازنات العامة وإجراءات ونظم المحاسبة.

[1] اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد، متاح على الموقع:-htt ://www.business-anti-corruption.com/ar/about corruption/au تاريخ الاطلاع: 2021/09/26.

2- خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة بيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية[1].

2.3 الجهود المحلية لمكافحة الفساد:

لمكافحة الفساد يجب وضع خطة عمل وإستراتيجية شاملة وعامة تأخذ بعين الاعتبار مختلف المجالات الحيوية للمجتمع.

بما في ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، مع التأكيد على أنه يجب أن تتوفر إرادة الإصلاح لدى كافة الأطراف المعنية بالفساد، ونعني بذلك الجهود المحلية (الأوساط السياسية، القضائية، الاقتصادية، المالية، الإعلامية، والثقافية.

وللحد من ظاهرة الفساد وما ينتج عنها من إفساد في البناء المجتمعي ومحاولة الخروج بنتائج ايجابية وبناءة تسهم بقدر كبير في إصلاح المسالك الإدارية وفي إرساء خطة وطنية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتوجب اعتماد مايلي:

***المحاسبة:** هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

***المساءلة:** هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، وهذا بتقديم تقارير دورية. عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الفساد آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، الكويت، 1999، ص 6.

***الشفافية**:هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة، كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

* **النزاهة**:هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصف بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصف الأول بنظم وإجراءات عملية. وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد الإداري يتطلب صحوة ثقافية تبين مخاطره السياسية [1] والاقتصادية والاجتماعية، كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري.

إن أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة تدعمها الإرادة السابقة على النحو التالي:

- تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.
- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.
- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.
- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال.
- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استخدام السلطة، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.
- التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص، وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة.

[1] اللامي، مازن زاير، الفساد بين الشفافية والاستبداد، الطبعة الأولى، مطبعة دانية، بغداد، 2007، ص 66.

– إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.

– تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمثقفين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تسعى معظم دول العالم إلى الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي، وذلك لمكانته الكبيرة ضمن أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعطي الصورة الحقيقية للوضعية الاقتصادية للبلدان. إذ يعدّ النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف الأساسيّة التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، باعتباره مؤشرا رئيسياً جامعا تتجلى من خلاله حوصلة أداء الاقتصاد الوطني ومدى نجاح السلطات الاقتصادية في تنفيذ سياساتها وبرامجها الاقتصادية الموجهة إلى تحقيق مستوى عالي من الرفاهية لأفراد المجتمع. كما أن الحديث عن النمو الاقتصادي يقودنا إلى مسألة أخرى ذات صلة وثيقة به، ألا وهي التنمية الاقتصادية والتي احتلت جزءا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية خاصة منذ الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم الموضوعات التي شغلت ولا تزال تشغل اهتمام الفكر الاقتصادي، ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة، في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلاءم ظروف الدول النامية، أين يقترن فيها النمو الاقتصادي بإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به، (التنمية، التخلف، الفقر،)

[1] بن رجم مُحَّد خميسي، الفساد المالي والإداري في الجزائر، أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته، مرجع سابق، ص 93.

1.1 تعريف النمو الاقتصادي:

قدمت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، فيقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج أو الدخل الحقيقي [1]. كما يعرف على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي معين [2].

كما يعرف على أنه: "قدرة الاقتصاد الوطني على توفير مختلف السلع والخدمات للسكان بشكل متزايد، وهذه القدرة مبنية على البنية الهيكلية المتاحة للاقتصاد الوطني، التقدم التكنولوجي وعلى حجم الموارد المختلفة المتاحة للمجتمع. "[3].

ويعرف أيضا بأنه الزيادة في نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الصافي، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج [4].

وقد تم تعريفه كذلك على أنه "عملية حدوث زيادة في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية (عادة الدخل أو الناتج الوطني)، دون اتخاذ أي إجراءات م عمدة أو موجهة من شأنها أن تؤثر في الزيادة التي حدثت بشكل أو بآخر"[5].

*النمو الاقتصادي يعني على العموم التغير في مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج الخام، الدخل الوطني، الناتج الصناعي، مستوى الاستهلاك والادخار وغيرهم)، في هذا المعنى يعرف الاقتصادي الفرنسي (F. Peroux) النمو بأنه الزيادة المستمرة في أهم مؤشر اقتصادي وهو الناتج الإجمالي [6].

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة،إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية –دراسة نظرية وتطبيقية،كلية التجارة،الإسكندرية،2003،ص71.

[2] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2006، ص25.

[3] TodaroMichailp,"Economic development in the third world" , Longman, new York and London, 1989, p 121.

[4] - Daron Acemoglu: "Introduction to modern economic growth ", Princeton university press, USA2009, p 693.

[5] - محمد حسن عودة، " دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمتهفي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997 -2012)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 37، 2016، ص 60.

[6] C. Gaillard, Economie et droit de développement. Sned, 0990, Algérie, p. 156.

2.1 تعريف التنمية:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، وفيما يأتي بعض التعاريف:

يعرف ماير (Meier,1964) التنمية الاقتصادية على أنها: "ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق المساواة" [1]. وحسب (*Kindleberger, 1958*)فإن التنمية الاقتصادية هي"الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من السلع والخدمات في فترة معينة، مع توافر تغيرات تكنولوجية وتقنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها" [2]. بينما يرى *Perroux* التنمية على أنها: "التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان لتجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة"[3].

يعرف الاقتصادي الروسي ف. كوسوف التنمية "بأنها ليست فقط الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي مثل النمو بل والتغير الذي يطرأ على هيكل الاقتصاد الوطني لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل "[4].

*التنمية: كانت في مفهومها الضيق تكاد تتماثل مع النمو الاقتصادي، وتطورت فيما بعد حتى وصلت إلى مفهوم التنمية المستدامة، والتي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بنفس المستوى، وهذا يتطلب العمل على تلبية حاجات الجيل الحالي مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد المتاحة[5].

---

[1] مصطفى زيوني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية، حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعةالجزائر3، 2000، ص5.

[2] تمتان موراد، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة قياسية للفترة (1980- 2006)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010، ص9.

[3] Darwent, David (1969): Growth poles and growth center in regional planning: a review. Environment and Planning, vol. 1: 5-32.

[4] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مكتبة الإشعاع، 1999، القاهرة، ص.123.

[5] أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية – إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد.مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، لبنان، ص. 120.

*التنمية: هي عملية شاملة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تهدف إلى تطويره، وتؤدي إلى تعزيز كل الإمكانيات والطاقات الكامنة بشكل شامل ومتوازن[1].

3.1الفرق بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية.

يميل معظم الاقتصاديين الغربيين إلى استعمال مصطلحي "النمو الاقتصادي" و"التنمية الاقتصادية" بمعنى واحد، ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهم، وإن كانت هناك فروق جزئية في معنيهما وذلك استنادا إلى التجربة الاقتصادية لبلدانهم. ومن جهتهم يرى أخصائيو البلدان النامية أن التمييز الوارد بينهما في بعض أدبيات الفكر الاقتصادي الغربي لا يستند إلى أسس علمية، بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتطورة، حيث أنهم يربطون النمو الاقتصادي croissance économique بالدول المتقدمة أما التنمية الاقتصادية développement économiqueفيربطونها بالدول النامية، ويعتبرون النمو ظاهرة كمية أما التنمية فهي ظاهرة كيفية ينتج عنها ظاهرة كمية[2].

بينما يسعى اقتصاديون آخرون إلى التفرقة بين المفهومين المشار إليهما، فيشير (J. Mayer , L. Zimmerman , A. Maddison) مثلا إلى أن الزيادة في مستوى الدخل والناتج القوميين الناتجين عن تغيرات هيكلية واجتماعية واسعة هو ما يعنيه مفهوم التنمية، بعكس مفهوم النمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغيرات الكمية الحاصلة في أهم المؤشرات الاقتصادية [3]. من جهته يرى (A. Hirchman)أن التنمية الاقتصادية هي التغيرات الهيكلية التي يحدثها المجتمع سواء على المستوى الكلي أو الجزئي نتيجة للسياسة الاستثمارية من أجل زيادة النمو على نطاق واسع في المدى الطويل،[4] أما اقتصاديو الدول النامية فينطلقون من الوضعية الاقتصادية لبلدانهم ويعرفون التنمية الاقتصادية بأنها تلك التغيرات الهيكلية الجذرية الموجهة إلى تحويل الاقتصاد المتخلف من هيكل موجه إلى إشباع وظيفة خارجية إلى هيكل موجه إلى إشباع وظيفة داخلية[5].

[1]عبد القادر بابا، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، الجزائر، ص.19."

[2]Gaillard C, Op, Cit , P ,188
[3]GAILLARD C." Economie et droit de développement" SNED, 1982, Algérie, P. 188
[4]. P. AYDALOT. Essai sur la théorie de développement. Cujas, 1975, Paris, P. 127.
[5]Samir Amin. Accumulation à l'échelle mondiale. ed. atropos, paris, 1971, p.125

من جهتهم يذهب باحثون آخرون في تفرقتهم لمفهوم التنمية عن مفهوم النمو إلى التأكيد أن الأول هو أشمل وأعمق ويجب ألا يركز على المعايير الاقتصادية فقط بل يجب أن يشمل خاصة النواحي الاجتماعية أيضا. فالاقتصادي وعالم الاجتماع السويدي (A. Mural) يشير إلى أن التنمية هي عملية تغير واع في المجتمع، من خلال مشاركة جميع أفراده، فئاته ومؤسساته، بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وتوجيهها نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ويتم ذلك وفق خطة معتمدة[1].

بالنظر إلى الآراء والأفكار المشار إليها أعلاه، يمكن القول أن التنمية تسعى إلى إحداث تغيرات هادفة ومنظمة في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الهيكلية والتنظيمية، وبالتالي فإنها تعد أوسع مضمونا من مفهوم النمو. لذلك يمكن وصف التنمية بأنها نمو مصحوب أو ناتج عن تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية[2].

4.1 تعريف التخلف الاقتصادي:

لقد حاول كثير من الباحثين والاقتصاديين دراسة ظاهرة التخلف وحاولوا إعطاء تفسيرات مختلفة لأسباب ومظاهر هذه الظاهرة، وهناك اتجاهات نظرية مختلفة في هذا الميدان:

***العوامل الداخلية للتخلف** : أولى هذه الاتجاهات اعتمدت في تفسيرها للوضعية الاقتصادية المعبر عنها بمصطلح التخلف على عوامل وأسباب داخلية بحتة. من أحد المداخل واسعة الانتشار في هذا الاتجاه هو مدخل يعتمد على خصائص وصفية ومجموعة من المؤشرات التي من خلالها تقارن الدول المتخلفة مع الدول الصناعية المتقدمة وتحدد من هذا المنظور العوامل " الكابحة " للتنمية الاقتصادية الوطنية، خاصة منها ثقل العبء الديموغرافي، الظروف المناخية غير المواتية، شح العوامل المالية، قلة الموارد الطبيعية،.... الخ. من أصحاب هذه المداخل (S. KUZNETS، J. MAYER)[3] . المدخل الثاني، المعتمد أيضا على العوامل الاقتصادية الداخلية، يعتبر أن ظاهرة التخلف هي ظاهرة عادية ووضعية طبيعية تمر بها كل دولة في حقبة زمنية معينة من تاريخها، من بين أصحاب هذه النظرة نذكر (W.Rostow ، T. Wilber ، J.K. Galbraith) وغيرهم. من أبرز مظاهر هذا المدخل هي نظرية مراحل النمو ل (W. Rostow)، الذي

[1] Lamberr D-C, Op Ct, P134. [1]LAMBERT D-C. Les économies des pays du tiers monde. A. Colin, 1974, Paris, P. 134

[2] إبراهيم العيسوى، "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، مرجع سابق، ص 19.

[3].BENACHENHOU A. "Formation du sous-développement en Algérie" SNED, 1978, Algérie, P. 1021

يقسم فيها تطور المجتمع الإنساني إلى خمس مراحل حسب مستوى التطور التقني والاقتصادي فيها: إن اقتصاد أي دولة يمكن أن ينتقل من وضعية الجمود إلى النمو البطيء ثم في النهاية يتحول إلى تلك الوضعية التي يصبح فيها النمو ظاهرة اقتصادية عادية[1].

لقد لقيت نظرية الحلقات المغلقة صدى مميزا في أوساط الاقتصاديين والنخب الحاكمة في الوقت المعاصر، وتوجد عدة صيغ لهذه النظرية لكنها ترجع كلها أسباب التخلف إلى وجود الحلقات المفرغة للفقر فيها والتي تشكل في نفس الوقت عقبة للتخلص منه. يقدم (R. Nurkse.) وصفا عاما لأشهر الحلقات المغلقة للفقر كالتالي: تتميز الدول المتخلفة في الغالب بمستوى متدني للادخار، الناتج بدوره عن مستوى دخل حقيقي ضعيف، انخفاض مستوى الدخل يعكسه انخفاض مستوى إنتاجية العمل، الذي بدوره ينتج عن عدم كفاية حجم رأس المال، وقلة رأس المال هي نتيجة لانخفاض مستوى القدرة على الادخار [2]. من بين النظريات المفسرة للتخلف الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الداخلية الاقتصادية أيضا تحتل نظرية "الهيكلة" مكانة خاصة. من بين الاتجاهات المختلفة لهذه النظرية نشير إلى اثنين منها: نظرية " الثنائية الوظيفية " ونظرية "الاقتصاد المفكك ". أنصار الاتجاه الأول يرون أن مظاهر التخلف تكمن في التواجد المتزامن لقطاعين اقتصاديين منعزلين ومنفصلين وظيفيا – قطاع تقليدي يتميز بانخفاض إنتاجية العمل، تركز سكاني كبير واقتصاد طبيعي أو نصف طبيعي منغلق على نفسه – وقطاع حديث متخصص في استخراج وتصدير الموارد الطبيعية، يتميز باستعمال تقنيات وتكنولوجيا حديثة، يعتمد على قواعد اقتصاد السوق ومرتبط خاصة بالسوق الخارجية[3].

أما رواد الاتجاه الثاني فيرون أسباب التخلف في غياب هيكل اقتصادي موحد ومندمج يضمن إعادة عملية الإنتاج بالاعتماد خاصة على قطاعات النش اط الاقتصادي الوطني [4]من أبرز روادها (M.Rudloff). من بين النظريات الأخرى المفسرة لجوهر وأسباب التخلف والتي لقيت رواجا وانتشارا واسعا هي نظرية ما يسمى " الخصائص الاجتماعية والمؤسساتية " لمجتمعات الدول المتخلفة، تكمن لأسباب ومظاهر التخلف حسب وجهة نظر أصحاب هذا التيار الفكري في بعض الخصائص والعوامل الاجتماعية السائدة في

[1]Aydalot P , Op Ct,P 163.
[2]Lamberr D-C, Op Ct, P 214.
[3]BENACHENHOU A., Op. Cit. P. 151
[4] Gaillard C, Op , P,198

هذه الدول مثل معايير السلوك الفردي والجماعي، العادات والتقاليد، القيم والمعتقدات [1]. في الواقع لكل دولة ولكل مجتمع خصوصياته الاجتماعية التي تساهم إلى حد ما في تحفيز أو فرملة التطور الاقتصادي، لكن تضخيم دور المميزات الاجتماعية في هذا الميدان يقود إلى إنكار أو التقليل من شأن تأثير القوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي، فدور، مكانة وتأثير القيم والعلاقات الاجتماعية ينظر إليها هنا كمتغيرات منعزلة تماما عن القاعدة والظروف الاقتصادية[2].

*** العوامل الخارجية للتخلف.**

هناك مجموعة أخرى من النظريات التي اهتمت بتحليل الوضعية الاقتصادية للدول النامية وأسباب تخلفها، ركزت على العوامل الاقتصادية الخارجية، وأغلب هذه النظريات والتحاليل ترجع إلى اقتصاديي الدول النامية أنفسهم. إن أغلب اقتصاديي الدول المتطورة ولأسباب مفهومة تماما إما يتجاهلون التأثير السلبي لهذه العوامل، أو لا يعطون تحليلا معمقا وجادا لجوهر العلاقات مع النظام الاقتصادي العالمي والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، أما اقتصاديي العالم الثالث فيركزون على العلاقات غير المتوازنة لاقتصاديات بلدانهم مع اقتصاديات الدول المتطورة ويعتبرون أن طبيعة هذه العلاقات هي السبب الرئيسي لحالة تخلف بلدانهم [3]. من بين أبرز نظريات التخلف المقدمة من طرف اقتصاديي الدول النامية نشير إلى نظرية " اقتصاديات المركز والمحيط " التي أسسها اقتصاديو أمريكا اللاتينية (C.Furtado , R. Prebisch) وغيرهم[4]. لقد استعمل هؤلاء الاقتصاديون لأول مرة مفهوم المركز – الدول المصنعة – ومفهوم المحيط – دول مناطق العالم الأخرى – وأوضحوا أن دول المركز تفرض، من خلال هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على بقية الدول وضد مصلحتهم وضعية دائمة من حالة عدم التكافئ وعدم التوازن، كما بينوا أن نظام العلاقات التجارية الدولية يساهم بطريقة غير مباشرة في استنزاف وتحويل موارد دول المحيط إلى دول المركز، أما النظام الحالي للتقسيم الدولي للعمل فهو في الغالب في صالح دول المركز التي تعمل جاهدة على المحافظة عليه. إن التطور اللاحق لنظرية اقتصاديات المركز والمحيط كان على يدي الاقتصادي المصري " سمير أمين "، حيث أشار في مؤلفه الشهير " التراكم على المستوى العامي " إلى أن وضعية الهيمنة والتبعية لمعظم دول المحيط نتجت عن أنه في فترة

[1]. MEBTOUL A. "Introduction au processus de sous-développement" OPU, 1982, Algérie, P.235

[2]LAMBERT D-C., Op. Cit., P. 220.

[3] مكيد علي، وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي، حوليات جامعة الجزائر، العدد16/1- 2006 ،الجزائر، ص.15/14.

[4]P. AYDALOT. Essai sur la théorie de développement. Cujas, 1975, Paris, P. 185

الاستعمار أنشأ في هذه الدول هيكل اقتصادي خاص ولا يزال يعاد إنتاجه إلى الوقت الحاضر، من أبرز خصائصه هو التوجه نحو الخارج لإشباع حاجات دول المحيط[1]. من أجل التخلص من وضعية التبعية وصفة اقتصاد المحيط اقترح " سمير أمين " على الدول النامية العمل على فك الارتباط مع نظام السوق العالمي والتوجه تدريجيا نحو بناء اقتصاد موجه بالدرجة الأولى إلى الداخل[2].

في الخلاصة نشير إلى أنه يجب النظر إلى ظاهرة التخلف من خلال نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار تشابك العوامل الداخلية والخارجية، الاجتماعية والاقتصادية، على حد سواء. من خلال هذا المنظور يمكن اعتبار السمة الغالبة لتخلف اقتصاديات معظم دول المحيط هي تفكك وانعزال هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وأيضا تبعيتها الاقتصادية [3] لدول المركز الناتجة عن الوضعية غير المتكافئة التي تشغلها في النظام الدولي لتقسيم العمل، المتمثل في طابع التخصص السلعي أحادي الجانب لاقتصادياتها والمتميز بإنتاج وتصدير الموارد الطبيعية الموجهة بالأساس إلى أسواق الدول المتطورة واستيرادهم المنتجات الاستهلاكية والإنتاجية من أسواق هذه الدول.

3.4تعريف الفقر:

إن مفهوم الفقر في حد ذاته يختلف من فكر لآخر، يرى بعض المفكرين أن البلد الفقير هو البلد الذي لا يستطيع أن يحقق ما هو ضروري لمعيشة الإنسان، يعرف الفقر "بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، لذلك فإن أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن تلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية والذي يسمى بخط الفقر يعد فقيرا[4]. وتعرف منظمة العمل الدولية خط الفقر: بتوفر الحد الأدنى من المتطلبات في الغذاء، المأوى، الملبس،والخدمات الأساسية الأخرى مثل النقل والرعاية الصحية والتعليم[5].

---

[1] Amin S , L'économie du Maghreb, Op Ct, P, 175

[2]. Samir Amin. Opt. Cit., p.181

[3]مكيد علي، وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص،33.

[4]إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1997، ص25.

[5]أوديا واجل، ترجمة عثمان مصطفى، إعادة النظر في الفقر، تعريفه ومقاييسه، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 171، لبنان، 2002، ص 226.

ويعرف الباحث الأمريكي دافيز " الفقر أنه عدم القدرة على الحصول على المتطلبات الأساسية والضرورية اللازمة للمحافظة على معايير العيش بالحد الأدنى، سواء في الغذاء أي الحصول على سعرات حرارية قليلة أو في الماء في عدم الحصول على كمية صالحة للشرب أو الرعاية الصحية في عدم حصولهم على الدواء الكافي[1].

ثانيا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وأنواعه

1.2العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

* **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد تطور اقتصاد بلد ما ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية الموارد الطبيعية التي تتوفر في هذا الاقتصاد، حيث أن امتلاك الأراضي الزراعية الخصبة، والمعادن والثروات التي تحتويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل رئيسي في التنمية الاقتصادية[2].

* **كمية ونوعية الموارد البشرية:** يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية[3]:

✦ معدل الناتج الحقيقي للفرد $= \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد}}$

يتضح من خلال المعادلة أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما زاد الحد الأيمن للمعادلة، ويعتمد هذا الحد على الحد الأيسر للمعادلة، أي على معدل زيادة المقام بالنسبة للبسط، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضِعفْ أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي لا يتغير[4].

---

[1] غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)، إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسؤول للتنمية، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2009، ص141.

[2] عدنان مناني صالح، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة خاصة للتجربة الصينية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 363.

[3] حربي محمّد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013، ص ص 354-355.

[4] محمّد أحمد الأفندي، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، صنعاء، الأردن، 2010، ص 302.

***التقدم أو التغيير التكنولوجي:** يرى معظم الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو أحد أهم عناصر لعملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال سلسلة من التغيرات الهيكلية وذلك بإدخال منتجات وتقنيات جديدة، بالإضافة إلى استحداث عمليات جديدة للإنتاج، ويتم إعادة تخصيص الإمكانات التقنية من خلال المشاركة في التراكم النقدي من أجل بناء قدرة توليد جديدة.[1]

* **تراكم رأس المال:** يَنتُج تراكم رأس المال عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره، حتى يزيد نمو الدخل والناتج في المستقبل، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج، كما أن الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذه الموارد وبالتالي يكون له أثر على حجم الإنتاج الأمثل[2].

* **تقسيم (تخصيص) العمل:** يعتبر ادم سميث "**Adam Smith**" من أوائل الاقتصاديين الذين أبرز أهمية كبيرة في مجال تقسيم العمل، فقد اعتبر التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العاملين مرتبطة بتقسيم العمل، كما يؤكد "**سميث**" على وجود علاقة طردية بين تقسيم العمل وحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيراً فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية (كما هو الحال في الدو ل النامية)، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق[3].

* **الاستثمار الأجنبي المباشر:** تأتي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيات والممارسات الإدارية من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات النامية[4].

* **الإنفاق الحكومي:** يتوقف الإنتاج القومي لأي دولة على نوعين من العوامل هما:

–المقدرة الإنتاجية الوطنية: أو ما يطلق عليها القاعدة المادية للإنتاج.

– الطلب الفعلي: أو الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية(الناتج القومي الجاري)[1].

---

[1]MladenM.Ivic, "Economic Growth And Development", Journal Of Process Management New Technologies International, vol 03, no 01, 2015, p 56.

[2]رنان مختار، "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص 48.

[3]إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمّد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 380.

[4] عباس ناجي جواد العودي، عبد الرحمان زيدان خلف، "دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الآثار غير الطاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية –العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي نموذجا"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 13،جامعة الكويت، 2009، ص 13.

* **درجة الانفتاح التجاري:** يرى " **ادم سميث** " أن تحرير التجارة الخارجية هي من الأساليب الداعمة لرفع الإنتاجية[2].

2.2أنواع النمو الاقتصادي:

التصنيف الأول:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي على النحو التالي:

أ) **النمو المنظم:** وهو النمو الذي يحدث نتيجة تفاعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني تحت تأثير قوى السوق الحرة وبتوجيه وتنظيم من السلطات الاقتصادية.[3]

ب)**النمو المخطط:** هو النمو الذي يحصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة هيئات التخطيط[4].

ت)**النمو العابر (غير المستقر):** يحدث هذا النوع من النمو نتيجة لوجود عوامل طارئة عادة من تكون خارجية ويزول بزوالها[5].

التصنيف الثاني: كما أن هناك تصنيف آخر لأنواع النمو وهو كالتالي:

أ)**النمو الاقتصادي الموسع (Croissance Extensive):** يكون النمو هنا ناتجا بشكل أساسي عن زيادة كميات عوامل الإنتاج المستخدمة (المزيد من عنصر العمل، المزيد من الآلات والتجهيزات أو المزيد من مواد العمل- المواد الخام والمواد الأولية).

---

[1] علي سيف علي المزروعي،إلياس نجمة،"أثرالإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2009)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد28،العدد01،سوريا،2012،ص621.

[2] فرحول ميلود، بوكدرون يوسف، "دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص 159ز

[3] علي نبع صايل، عمر إبراهيم عناد، "مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 18، العراق، 2017، ص176.

[4] كميل حبيب وحازم البني، "من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2000، ص 23.

[5] سميع مسعود، "الموسوعة الاقتصادية"، شركة المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 1997، ص 117.

ب) النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive).

النمو المكثف هو بالدرجة الأولى نتيجة تحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج المتاحة، فهو يكون ناتجا عن زيادة في القيمة المضافة لكفاءة كل عنصر عمل أو زيادة قدرة أداء الآلات والتجهيزات [1].

ثالثا: قياس النمو الاقتصادي وخصائصه

1.3 قياس النمو الاقتصادي

لقياس النمو الاقتصادي سنتناول المعايير التالية:

* **الناتج الوطني الخام بالأسعار الجارية (GNP)**: يعتبر الناتج الوطني الخام (**GNP**) المقياس الأكثر استخداما في تحليل الناتج الوطني، حيث يعبر عن القيمة النقدية للبضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة [2]، فهو أداة صممت لقياس القيمة السوقية للإنتاج (المتدفق) من المصانع والمتاجر في اقتصاد ما في كل عام [3]. ويعطى وفق العلاقة التالية [4]:

الناتج الوطني الخام(**GNP**)= إجمالي الناتج المحلي (**GDP**) + عوائد المواطنين في الخارج – عوائد الأجانب في الداخل.

* **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**:يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم وأوسع مقياس لحجم النشاط في اقتصاد ما [5]، فهو عبارة عن مجموع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي سيتم إنتاجها في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة [6]،فزيادة الناتج المحلي الإجمالي يعني أن الاقتصاد ينمو وبالعكس [7]،ويقاس الناتج المحلي الإجمالي وفق طريقتين كالتالي:

---

[1] JacqueBrasseul, ''Introduction Du L'économie De Développement", Paris, Armond Colin Edition, 1993, P 13.

[2] عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص 21.

[3] جيمس جوارتيني، ريجارد داستروب، "الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص"، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988، ص159 .

[4] أحمد محمد مندور، إيمان محمد زكى، إيمان عطية ناصف، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2002 ،ص 18.

[5] عبد الرحمان محمد سلطان، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الطبعة الأولى، جامعة الإمام، الرياض، السعودية، 2018، ص 05.

[6] سعد عبد نجم العبدلي، هبه سعد رشيد، "تحلي ل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي (1980-2013)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 89، 2016، ص 340.

[7] أزهار عبد الصبار، "أثرا لجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي وكمتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000-2012)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 11، ص 269.

أولا/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP_N): ومن أبرز طرق قياسه ما يلي:

1- طريقة الدخل: حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود، وتتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عناصر الإنتاج المختلفة التي تشترك معا حتى ظهور السلعة بشكلها النهائي[1]، فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج، أي نقوم بإضافة مجموع الأجور إلى مجموع الفوائد إلى مجموع الريع إلى مجموع الربح، ونحصل على تقدير للدخل الوطني من خلال العلاقة التالية[2]:

الدخل الوطني= مجموع الأجور (Y_w) +مجموع الفوائد (Y_i) +مجموع الريع (Y_r) +مجموع الربح (Y_p).

وبالتالي يصبح:

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (GDP_N)= الدخل الوطني + الضرائب غير مباشرة+ اهتلاك رأس المال الثابت- صافي دخل عوامل الإنتاج.

2- طريقة الإنفاق: تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن، غالبا سنة.

ووفقا لهذا يتم حساب النفقات على أساس مستخدمها النهائي، حيث ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية وهي:

1- الإنفاق الاستهلاكي الخاص من قبل القطاع المنزلي ويشار إليه بالإنفاق الاستهلاكي (**C**)؛

2- الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع النهائية أو الاستهلاكية (**I**)؛

3- الإنفاق الحكومي (**G**)؛

4- صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير أو الاستيراد، والتي تتمثل في كل من:

- ✓ الصادرات (**X**)؛
- ✓ الواردات (**M**).

[1] تومي صالح، "مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي"،دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،بدون سنة النشر،ص 46.

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع نفسه،ص 19.

وعليه نجد أن الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل مجموع الكلي للقطاعات الأربعة، والتي يمكن التعبير عنها وفق العلاقة التالية[1]:

- $\mathbf{Y = C + I + G + (X - M)}$

3- طريقة القيمة المضافة: تمثل القيمة ذلك الفرق بين قيمة الناتج عند كل مرحة من مراحل الإنتاج للسلع، وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحة، وبالتالي فان هذه الطريقة تقوم بتقدير الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستعملها من القطاعات الأخرى، وتحسب كالتالي:

- $\mathbf{Vi = \sum(P.Q - C.I)}$

حيث أن:- P. Q: تمثل المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي (العائلات أو المؤسسات)؛

-C. I: تمثل السلع الوسيطية (الاستهلاك الوسيط) والتي يتم استهلاكها في العملية الإنتاجية.

وعليه يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي وفقا للعلاقة التالية[2]:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

ثانيا. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ($\mathbf{GDP_R}$): يعتبر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية غير دقيق في التعبير عن النمو الاقتصادي لأنه يعمل على تضخيمه، لذلك يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (استبعاد اثر التضخم) استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، وذلك عند قياس النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويعطى بالعلاقة التالية:

- $\mathbf{GDP_R = \sum_i^n P_i^{base} \times Q_i^t}$

كذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يمثل: "حاصل قسمة الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية على مخفضه"،أي:

- $\mathbf{GDP_R = \frac{GDP_N}{df_{GDP}}}$

حيث المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن رقم قياسي، يستخدم معدل التغيير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فهو مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، يحتسب كالآتي:

[1] حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 92-95.

[2] محمد فرحي، "التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص60.

- $\mathbf{df_{GDP} = \frac{\sum_i^n P_i^t \times Q_i^t}{\sum_i^n P_i^{base} \times Q_i^t}}$

- حيث أن:

$\sum_i^n p_i^t \times Q_i^t$:القيمة السوقية لكميات معينة من السلع والخدمات في سنة معينة.

$\sum_i^n P_i^{base} \times Q_i^t$: القيمة السوقية لذات السلع والخدمات في سنة الأساس[1].

2.3 خصائص النمو الاقتصادي:

لقد أوضح كزنتسS.Kuznets ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد والنمو السكاني،المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد والمعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى أحكام سيطرتها على الأسواق العالمية وكذلك المواد الخام.
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم وبالتالي يمثل الأقلية مقارنة بالعالم المتخلف[2].

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

أولا. النظريات التقليدية:

1.1 النظرية الكلاسيكية

كان للفكر الاقتصادي الكلاسيكي إسهام بارز في نظرية النمو الاقتصادي، ويقوم تحليل المدرسة الكلاسيكية على أساس نظام اقتصادي يستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ووجود حرية في ممارسة النشاط الاقتصادي بما فيها حرية التجارة، إلا أنه يمكن القول أن مختلف التحاليل تبلورت حول مجموعة من النقاط المشتركة يمكن إبرازها في النقاط الآتية:

[1] جهرة شنافة، "أثر سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1980-2016"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018. ،ص ص 202-203.

[2] ميشيل تودارو،ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة الغربية السعودية، 2006، ص 120.

.

– اعتقد الكلاسيكيون أن الإنتاج يتحدد بعدة عوامل هي: العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي.واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة.

– افترض الكلاسيكيون أن كل من التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال قوة دافعة للنمو الاقتصادي، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال.

– اعتقد الكلاسيكيون بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي بحيث أن تزايد هذا الأخير يؤدي إلى تزايد حجم السكان وأن تزايد حجم السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

– افترض الكلاسيكيون أن الأرباح تنخفض بشكل مستمر بسبب زيادة المنافسة بين الرأسماليين في تكوين رأس المال وسيادة قانون تناقص الغلة وزيادة النمو السكاني.

– من أهم الشروط التي وضعها الكلاسيك يونمبد أعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن آلية السوق كفيلة بإحداث التوازن،كما افترضوا وجود منافسة تامة داخل الأسواق والاستخدام الكامل للموارد[1].

– افترضت النظرية الكلاسيكية أن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، لذا فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركها التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي.

ومن رواد هذه النظرية نذكر ما يلي:

* **نظرية ادم سميث AdamSmith**:بدأ"**ادم سميث**" كتابه ثروة الأمم" **Wealth OfNations**" ببيان أن ثروة الأمم تقاس بمقدار ما تنتجه من سلع مختلفة تكون صالحة لإشباع الحاجات، وكلما زاد ما تنتجه هذه الأمم من السلع ازدادت ثروتها [2]. وقد أعطى " **سميث**" تفسيرا للنمو الاقتصادي كونه ظاهرة داخلية المنشأ، تعتمد على كمية ونوعية العناصر التالية:

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص64.

[2] عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، الطبعة السادسة، مصر، 1999، ص 134.

1) تقسيم العمل: لقد شدد **"سميث"** على فكرة تقسيم العمل، قائلا بأن هذا التقسيم هو ما يزيد في كفاءة المؤسسة الاقتصادية[1].

2) تراكم رأس المال: يعتقد **ادم سميث** أن لتراكم رأس المال دورا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر بأن الاقتصاد الوطني بحاجة إلى التراكم الرأسمالي المتوقف على قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي الاستثمار.

3) القانون الطبيعي: يعتقد **ادم سميث** بسيادة القانون الطبيعي في الحياة الاقتصادية، حيث يفترض التصرف الرشيد من قبل مختلف أفراد المجتمع، فهو في هذه الحالة يعارض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما يعتقد أيضا بوجود اليد الخفية التي تحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة وبالتالي تعظيم ثروة المجتمع [2]؛ لذلك فإن النمو الاقتصادي هو حتمية لهذا الدافع أو القانون الطبيعي [3]، حيث يرى أنه يتفوق على قانون الدولة ويتميز بصفة الأخلاق والعدالة[4].

4) التجارة الخارجية: أكد **ادم سميث** على ضرورة توسيع الأسواق المحلية والتوجه نحو الخارج، حيث يرى أن اتساع الأسواق أداة مهمة في عملية التنمية[5].

* **نظرية دافيد ريكاردو DavidRicardo:** يعتبر **دافيد ريكاردو** من أبرز رواد ومفكري المدرسة الكلاسيكية، حيث ارتبط اسمه بالعديد من الأفكار حول الريع والأجور بالإضافة إلى التجارة الخارجية [6]، كما وتستند نظرية ريكاردو للنمو الاقتصادي على ثلاث مبادئ أساسية[7]:

- مبدأ **مالتوس(Malthus)** للنمو السكاني، الذي يرى بأن معدل هذا النمو يميل إلى التوسع وفق متتالية هندسية بينما يزيد حجم الموارد وفق متتالية حسابية.
- المبدأ الأساسي لتناقص الغلة، الذي ينطبق خصوصا على الموارد النادرة من الأراضي الزراعية؛
- نظرية تراكم رأس المال، والتي تمثل فيها الربح متغيرا رئيسيا.

---

[1] الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، تنوير للنشر والإعلام، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2013، ص 92.

[2] عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2007، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة يحي فارس المدية، 2010-2011، ص 42.

[3] T. R. Jain ; Anil Malhotra , " Développent Economics ", V. K. Publications ; New Delhi ; 2009, pp. 98-99.

[4] Ne. Thi. Somashekar , " Développent and EnvironmentalEconomics " New Age International (P) limited, Publishers , New Delhi, p 56.

[5] عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3، 2006-2007، ص 28.

[6] 7 فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 110.

[7] -T. R. Jain , Anil Malhotra, op.cit, p 106.

4)نظرية روبرت مالتوس RobertMalthus:يعتبر " **مالتوس**" من مؤسسي المذهب الكلاسيكي،حيث طرح نظريته حول مسألة النمو السكاني التي شهدها بلده وكذلك بلدان العالم الأخرى[1].

ورأى "**مالتوس**"على أنه من الضروري الحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك، هذا ما يؤدي في الأخير من الحد من الاستثمار وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي[2].

كما قام "**مالتوس**" بتقسيم النشاط الاقتصادي إلى قسمين أساسين هما: القطاع الزراعي والقطاع الصناعي[3].

2.1النظرية النيوكلاسيكية:

***عرض النظرية**

إن الفكر النيوكلاسيكي حول النمو الاقتصادي قد اعتمد على عدة مبادئ منها:

- توافق الاستقرار الأساسي مع رغبة المجتمع في التنمية وارتفاع ميل الادخار لدى السكان
- توافر عرض العمل الماهر مقرونا بخبرات إدارية متطورة مع قابلية موارد الإنتاج على التجزئة والانتقال.
- شيوع الروح التنافسية بين عدد كبير من وحدات الإنتاج المتلائمة لبعضها من حيث الحجم.
- دعم آلية السوق وحرية حركات الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات.

ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

- إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل.[4].
- وترى المدرسة النيوكلاسيكية أن سعر الفائدة ومستوى الدخل يحددان معدل الادخار وإذا أريد زيادة الادخار فيجب أن يكون سعر الفائدة ايجابيا لتفضيل دخل الحاضر على دخل المستقبل.

[1] ماجد أبو حمدان، حلا صالح، الموقف الأخلاقي من نظرية روبرت مالتوس السكانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 06، 2017، ص 82.

[2] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013-2014، ص 47.

[3] ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفائض الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 60.

[4] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 117.

- المبدأ الأساسي في هذه النظرية، هو أنه على الحكومات عدم التدخل في النشاط الاقتصادي وأن تحرير الأسواق، الخصخصة، وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة للوصول إلى النمو الاقتصادي المنشود.[1]
- إن التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل يزيدان من عملية التراكم إذا ما تم اعتماد نظرية التكاليف النسبية التي طورها دافيد ريكاردو.
- يؤكد النموذج النيوكلاسيكي على دور التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على معدل النمو المستدام في المدى الطويل[2].

3.1نظرية جوزيف شومبيتر (J. Schumpeter) للنمو الاقتصادي: يعتبر "**شومبير**" من أبرز المنظرين في مجال النمو الاقتصادي، فقد طرح كتاب بعنوان "نظرية التنمية الاقتصادية" في ألمانيا عام 1911[3]. واهتمت نظرية"**شومبيتر**"بالمنظم حيث ترى أن هذا الأخير له دور كبير والمحرك الرئيسي ل لنمو الاقتصادي من خلال عملية الإنتاج، وذلك عن طريق التجديد والابتكار الذي يقوم به من أجل الحصول على أفضل النتائج.

***نموذج شومبيتر في النمو الاقتصادي:**يمكن تمثيل نموذج"**شومبيتر**"للنمو من خلال العلاقة التالية[4]:

- دالة الإنتاج:

$$\mathbf{O = f(L, K, Q, T) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)}$$

حيث أن:

L: حجم قوة العمل؛ K: وفرة الموارد؛ Q: حجم رأس المال؛ T: مستوى التكنولوجيا.

- تعتمد المدخرات على كل من:

W: معدل الأجور؛R: معدل الربح؛ r: سعر الفائدة.

ومعبرا عنه بواسطة العلاقة الرياضية التالية:

$$\mathbf{S = S(W, R, r) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)}$$

[1] علي جدوع شرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع، العوائق،سبل النهوض، الطبعة الأولى ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،ص 34.

[2] مدسيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 374

[3] خبابة عبد الله،تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 44.

[4] مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية من منظور (اقتصادي-بيئي-إعلامي) ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2017، ص ص 71-72.

- يتكون الاستثمار الإجمالي (I) من جزئيين:

I_i: الاستثمار المحفز؛

I_a: الاستثمار التلقائي.

- $\mathbf{I = I_i + I_a} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$

- الاستثمار المحفز (I_i) يتم نتيجة زيادة الدخل، الإنتاج والأرباح، أما الاستثمار التلقائي (I_a) فيتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أبرزها التقدم التكنولوجي.

- الاستثمار المحفز (I_i) يعتمد على الأرباح (R) وسعر الفائدة (r) والتراكم الرأسمالي (Q) حيث:

- $\mathbf{I_i = I_i(R, r, Q)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$

- الاستثمار التلقائي (I_a) يتوقف على اكتشاف موارد جديدة (K) والتقدم التكنولوجي (T) حيث أن:

- $\mathbf{I_a = I_a(K, T)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$

- يعتمد التقدم التكنولوجي (T) ومعدل اكتشاف موارد جديدة (K) على عرض المنظمين () حيث أن:

- $\mathbf{T = T(E)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$
- $\mathbf{K = K(E)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$

- حسب نظر " **شومبيتر**" فان المنظم هو العامل الرئيسي والمقرر للنمو الاقتصادي، لذلك كان لابد من افتراض أن عرض المنظمين (E) يعتمد على معدل الأرباح (R) والبيئة الاجتماعية (X) حيث أن:

- $\mathbf{E = E(R, X)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$

- يعتمد الناتج القومي الإجمالي (O) على العلاقة بين الادخار (I) والاستثمار (S) بالإضافة إلى المضاعف (M) الخاص بهما، حيث أن:

- $\mathbf{O = M(I, S)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$

- تعتمد الأجور على مستوى الاستثمار، حيث أن:

- $\mathbf{W = W(I)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (10)$

- توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين :

- $\mathbf{X = X\left(\frac{R}{W}\right)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$

ثانيا. النظريات الحديثة

1.2 النظرية الكينزية

بعد ظهور أزمة الكساد العالمي العظيم في أواخر العشرينات التي دامت عدة سنوات، قدم جون ماينارد كينز(J.M.Keynes) على إثرها نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات التجميعية أو الكلية

1.1.2فرضيات النظرية الكينزية:

- يمكن أن يتوازن النشاط الاقتصادي عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة؛
- لا يمكن للنشاط الاقتصادي أن يتوازن تلقائيًا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة؛
- الطلب على النقود يوجه فقط إلى أغراض التبادل ولكن أيضا للاحتفاظ بها لأغراض التفضيل النقدي والمضاربة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه عن طريق أدوات السياسة المالية في حالة ثبوت عدم فعالية أوات السياسة النقدية في ذلك؛
- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

2.1.2بناء النموذج الكينزي: يعرض "**كينز**" نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث ينقسم الدخل القومي إلى بنود للإنفاق الكلي على النحو التالي:[1]

✦ $\mathbf{Y = C + I + G + (X - M)}$ … … … … … . … … … … $\mathbf{(1)}$

حيث أن:

Y: الدخل القومي.

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).

I: الإنفاق الاستثماري (طلب قطاع العمال على سلع الاستثمار).

G: الإنفاق الحكومي(طلب القطاع الحكومي على السلع الاستثمارية والاستهلاكية).

X: قيمة الصادرات.

M: قيمة الواردات.

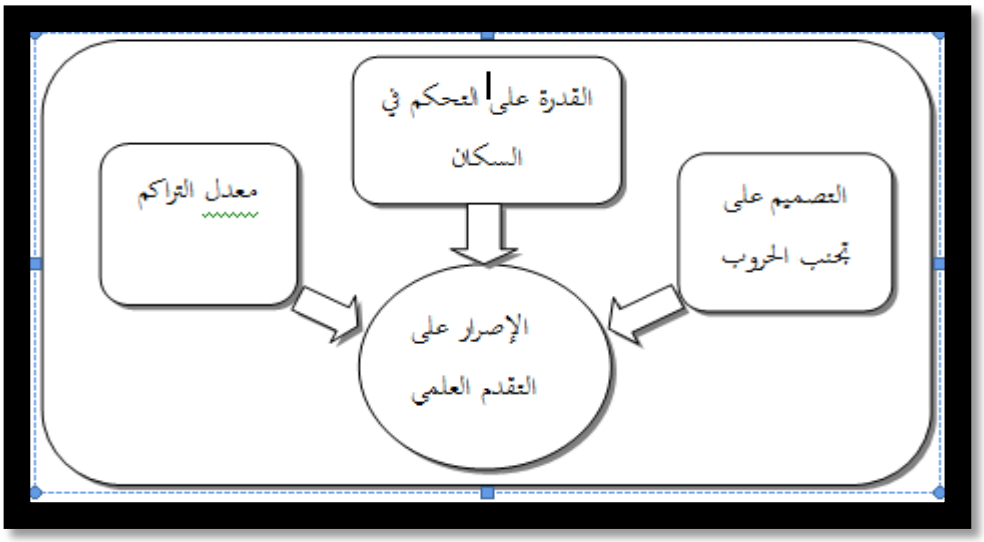
ولتبسيط النموذج سيقتصر على حالة الاقتصاد المغلق، وعليه تصبح المعادلة (1)على النحو التالي:

✦ $\mathbf{Y = C + I + G}$ … … … … … … … $\mathbf{(2)}$

ولقد حصر "**كينز**" الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في أربع عناصر هي:

[1] - مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص80-81.

الشكل رقم (1.1): الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي حسب كينز.



المصدر: جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سابق، ص 56.

2.2نظرية النمو المتوازن:

تتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك أن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، وأما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من طرف السكان، إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي، لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية بما يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة والبطالة.

1.2.2فرضيات نظرية النمو المتوازن:

- بما أن التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة، فإن نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول والأزمنة لنفس الدولة أيضا[1].

[1] بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص46.

– تتعد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة.

– إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج، يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الوفورات الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة.

3.2 نظرية أقطاب النمو:

يعتبر" F.Perroux.1995" أن نظرية أو مراكز النمو، (التي اعتمدها فيما بعد " Hirschman" كأساس لنظرية النمو غير المتوازن)، وإن كان الكثير من الباحثين ينسبون هذه النظرية إلى نظريات التوطن الصناعي. فصاحبها يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف الاقتصاد الوطني، كما أن " Boudeville,1957" عرف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، وهي تتمحور في العناصر التالي:

1.3.2 الصناعات المحركة والصناعات الأم:

إن قطب أو مركز النمو يجب أن يحتوي على شركات وصناعات واسعة ترتبط مباشرة بالوحدات الاقتصادية الموجودة في المحيط الاقتصادي،مما يجعلها القلب النابض للوسط الاقتصادي، فيرتبط ظهورها بتواجد المواد الطبيعية من معادن ومصادر الطاقة، أو تواجد الهياكل الأساسية من طرق ومواصلات، أو كذا توافر اليد العاملة الفنية أو الرخيصة.

2.3.2 نتائج الاستقطاب:

يؤدي نمو الصناعات المحركة إلى تجمع الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى في قطب النمو، وهذا بفضل المزايا الاقتصادية العديدة في التجمع التوسعي المستمر وعملها على جذب الأنشطة الاقتصادية له.

3.3.2 انتشار تأثيرات قطب النمو:

إن قطب النمو من المحتمل أن يكون له آثار أخرى على الأقطاب التنموية المجاورة له. ففي دراسة أعدتها "Nichols. V" لقياس تأثيرات قطب النمو في (Atlanta) بباقي جهات ولاية(Georgia) الفقيرة

بالولايات المتحدة الأمريكية، لاحظت ارتفاع معدل الدخل الفردي في المنطقة، وزيادة حركة اليد العاملة هذا القطب، وتزايد السكان حوله، وكذا انتشار مؤثراته في المدن الكبرى المجاورة.

4.3.2 درجاتها ومستوياتها:

يرى "Hermanse. T" أن تطبيق نظرية النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشاءه إما في مناطق خالية من الصناعات وهي سياسة تنموية محضة[1].

4.2 نظرية النمو غير المتوازن:

انتقد "Hirschman" نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات والصناعات الإستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها[2].

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

أولا: النماذج النيوكلاسيكية

1 نموذج هارود – دومر "Harrod – Domar"

اعتمد نموذج " **هارود–دومار**" على أسس النموذج الكينزي مع التعديلات اللازم ة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال دمج فرضيات النموذج الكينزي وتصحيح نواقص النموذج التقليدي[3].

1.1نموذج هارود: انشغل "**ر. هارود**" بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي يصع ب تحقيق مثل هذا النمو المتوازن فيه[4].ويستند نموذج "**هارود**" على ثلاث تصورات للنمو الاقتصادي وهي كالتالي:

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 97.

[2] Hermansen. T , Development Poles and development Centres in national and regional development, in Unrisd Geneva, 1971, p280.

[3] أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"،الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 76،77.

[2]AbdElkader Sid Ahmed ,"Croissance et Développement", OPU , Alger , 1981, pp 192-193

[4] مُحَّد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 132.

- معدل النمو الفعلي (**The Actual Growth Rate**) ويرمز له بـ: **G**، والذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار ونسبة معامل رأس المال؛
- معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه (**The Warranted Of Growth**) ويرمز له بـ: $\mathbf{G_w}$؛
- معدل النمو الطبيعي (**Natural Growth Rate**) ويرمز له بـ: $\mathbf{G_n}$.

1.1.1معدل النمو الفعلي (The Actual Growth Rate):ويقصد به معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار ونسبة (رأس المال/الناتج)، أي معامل رأس المال، وتكمن أهميته في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير، ومعادلته ممثلة في الشكل التالي:

- $\mathbf{G = \frac{s}{C} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)}$
- G: معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة ويعادل:
- $\mathbf{G = \frac{\Delta Y}{Y}}$
- حيث أن:
- Y: الدخل أو الناتج الصافي.
- ΔY: نسبة التغير في الدخل أو الدخل الصافي خلال فترة محددة.
- C: تمثل نسبة الزيادة في رأس المال إلى الزيادة في الدخل أو الناتج خلال فترة محددة ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

- $\mathbf{C = \frac{I}{\Delta Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)}$
- حيث أن[1]:
- I: حجم الاستثمارات المنفذة.
- s: الميل المتوسط للادخار ومعبرا عنه بالعلاقة التالية:

- $\mathbf{s = \frac{S}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)}$
- حيث أن:
- S: حجم الادخار الكلي.
- ومن خلال المعالة (1) نجد:

[1]A.P. Thirlwall ; " Keynes and Economic Development " , in Geoffrey Colin Harcourt and Peter Kriesler , The Oxford Handbook of Post-Keynesian Economics, Theory and Origins , Vol. I , Oxford University Press , New York , 2013 , p 557.

- $\mathbf{G \times C = s} \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (4)$
- بتعويض قيمة كل من (s,C,G) في المعادلة (4) نجد:
- $\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (5)$
- $=> \frac{I}{Y} = \frac{S}{Y} \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (6)$
- $=> I = S \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (7)$
- تشير المعادلة أعلاه (7) إلى تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، كما أن تحديد حجم الادخار (S) يعتمد على الدخل(Y)، وأن حجم الاستثمار (I) يعتمد على الزيادة في الدخل (ΔY).

2.1.1 معدل النمو المضمون (The Warranted Of Growth):ويقصد يه معدل النمو المرغوب فيه والمستخدِم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفر الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه ، هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتج ين من تصريف منتجاتهم، وبالتالي يشعر المنتجون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا قل ، مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو ، و المعادلة الأساسية له هي:

- $\mathbf{G_W = \frac{s}{C_r}} \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (8)$
- حيث أن:
- G_W: معدل النمو المضمون خلال فترة زمنية محددة ويعادل:
- $\frac{\Delta Y}{Y}$
- C_r: معدل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.
- S: الميل المتوسط للادخار ويعادل[1]:
- $\frac{S}{Y}$

3.1.1معدل النمو الطبيعي (Natural Growth Rate):وهو معدل النمو المحتمل، أو معدل النمو عند مستوى الاستخدام التام، أي عبارة عن معدل الزيادة في الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحدد بمتغيرات كلية.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 133.

2.1 نموذج دومار:

انشغل "**دومار**" بكيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الوطني يحافظ على مستوى العمالة الكاملة، وقد نشر بحثه الشهير " التوسع والعمالة " ملم 1947م[1].

ويطرح "**دومار**" نموذجه من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض (متمثلا في زيادة الإنتاج) والزيادة المحققة في جانب الطلب (متمثلا في زيادة الدخل)، وذلك على النحو التالي:

جانب العرض:يفترض أن كمية الإنتاج (Y)في الاقتصاد تتناسب مع حجم مخزون رأسالمال[2]:

- $\mathbf{Y_P = \sigma . K \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (9)}$

حيث أن:

Y_P: هو الناتج المحتمل أيا لإنتاجية القصوى المرتبطة برصيد معين من رأس المال.

σ: نسبة رأس المال الناتج أو معامل رأس المال ويفترض أن تكون ثابتة.

K: عنصر رأسا لمال.

كما يمكن تحديد التغير في مستوى إمكانيات الإنتاج عبر الزمن من خلال العلاقة التالية:

- $\mathbf{\frac{dY_P}{dt} = \sigma \frac{dk}{dt} = \sigma I_t \dots \dots \dots \dots \dots (10)}$

جانب الطلب: فرض"**دومار**" أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي ترجع إلى الاستثمار الإضافي ، لأن الاستثمار يخلق الدخل الذي يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للادخار وعلى ذلك فإن[3]:

- $\mathbf{\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (11)}$

حيث أن:

α:الميل الحدي للادخار .

ΔY: الزيادة السنوية في الدخل .

ΔI: الزيادة السنوية في الاستثمار .

التوازن العام: لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل الكامل لابد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب، وعليه تصبح المعادلة على النحو التالي:

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، صص 139-140.

[2] E.Domar,"Capital Expansion, Rate of growth and Employment", Econometrica N°14, 1946, p137-140.

[3] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع نفسه، ص ص141-142.

- $\Delta \mathbf{I}.\frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{\alpha}} = \mathbf{I}\boldsymbol{\sigma} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{15})$

وبقسمة كل من طرفي المعادلة السابقة على (I) ثم ضربها في (α) نجد:

- $\frac{\Delta \mathbf{I}}{\mathbf{I}} = \boldsymbol{\alpha} \times \boldsymbol{\sigma} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{16})$

وبضرب كل من طرفي المعادلة (16) في $(\frac{1}{\alpha})$ نحصل على:

- $\Delta \mathbf{Y} = \mathbf{I} \times \boldsymbol{\sigma} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{17})$

2.نموذج فيلدمان(Fildman)

1.2الفرضيات:

- في الاقتصاد قطاعين الأول ينتج المنتجات الرأس مالية والإنتاجية والثاني ينتج المنتجات الاستهلاكية.

- كل من القطاعين يعتمد على مخزون من رأس المال لديهما عند بداية التنمية.

- رأس المال الإضافي والفائض يكون في القطاع الأول ويوجه إليه.

- تؤول كل الاستثمارات الجديدة للقطاع الأول حيث أن حجم الاستهلاك يبقى ثابتا في البداية وزيادة الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة يتحقق إلا في المدى الطويل بعد رفع القدرة الإنتاجية.

- تحدد نسبة توزيع رأس المال بين القطاعين نمو الدخل وتوازنه.

- لا يوجد نقص في عناصر الإنتاج الأخرى وعرض العمل غير محدود وثبات الأسعار والاقتصاد مغلق.

3 نموذج كالدور (N.KALDOR)

قام كالدور سنة 1956 بالتخفيف من النظرة التشاؤمية لكل من هارود ودومار، إذ أن التوازن الديناميكي حسبه يرتبط بالربح كما أن معدل النمو لا يتأثر بالاستثمار ولا بالادخار بل بدالة التغير التكنولوجي إذ ميز بين سلوكين للأعوان الاقتصاديين المنتجين الحاصلين على الأرباح (p) والعمال الحاصلين على أجور (w) .

مع: $(0 \leq s_w \leq s_p \leq 1)$

حيث s_p: الميل الحدي للادخار الخاص بالمنتجين.

s_w: يمثل الميل الحدي للادخار الخاص بالعمال.

كما أن الدخل هو عبارة عن مجموع الأرباح والأجور y= p+w.

حيث أن y: تمثل الدخل

كما تعطى دالة الادخار بالعلاقة التالية: s=S/Y

مع: $s = s_w + (s_p - s_w).\frac{P}{Y}$

مع العلم أن نسبة الربح من الدخل تحصر كما يلي: $0 < \frac{P}{Y} < 1$

$\frac{P}{Y} > 0$ معناه أن: $n > \frac{s_w}{k}$ ، أما $\frac{P}{Y} < 1$ معناه أن: $n > \frac{s_p}{k}$

من الملاحظ أن كالدر يفرق بين s_w و s_p. حتى يحدد مجال الحصول على نمو متوازن عند مستوى الاستخدام الكامل، بعدما كان شرط النمو عند مستوى التشغيل الكامل حسب هارود و دومار[1].

هو $n = \frac{s}{k}$، لذلك استخدم دالة التقدم التكنولوجي التي تعتمد على تراكم رأس المال واستغنى عن دالة الإنتاج العادية:

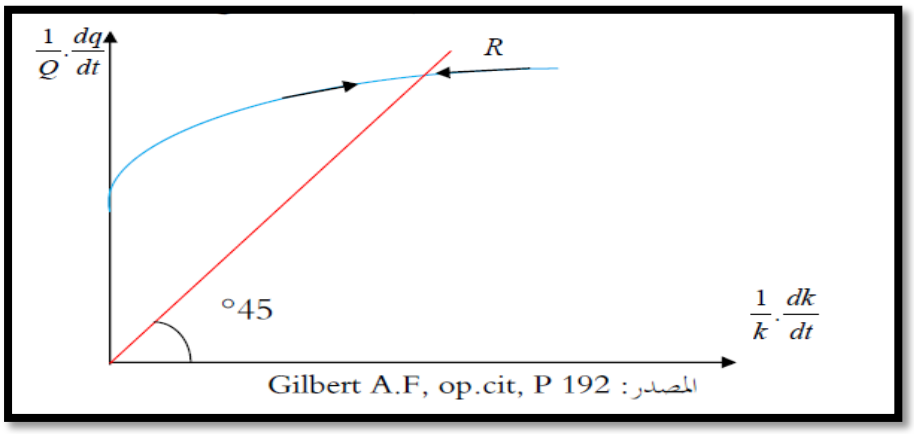
- $\frac{1}{Q}.\frac{dq}{dt} = L.\left(\frac{1}{k}.\frac{dk}{dt}\right)$

حيث تمثل n: معدل النمو الطبيعي، k: معامل رأس المال.

كما تمثل Q:مستوى الإنتاج، ويعتبر النمو الحاصل في الإنتاج دالة في معدل تزايد رأس المال .

[1] عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر (1974-1999)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2001، ص 61.

الشكل رقم (2.1): نموذج كالدور



المصدر: Gilbert A.F, op.cit, P 192

تمثل النقطة (R) مستوى الاستقرار حيث يتساوى معدل نمو الإنتاج ورأس المال، إذ يخفض المنتجون استثمارات مداخيلهم بنسبة تقل عن مصاريف رأس المال على يمين النقطة (R)بينما يحدث العكس على يسارها[1].

ثانيا. نماذج النمو التوازن العام

1.2 نموذج صولو(solow)

يدرس نموذج سرولو حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل من رأس المال والعمل وفق الفرضيات الآتية:.

- الإنتاج دالة لعنصري العمل و رأس المال $y = f(k, L)$،الإنتاجية الحدية $f' > 0$ موجبة .

-تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر $f'' < 0$ ،أن العمل ينمو بنسبة ثابتة (n).

-نسبة من الإنتاج ستدخر وتستثمر $I = \frac{dk}{dt} = sy$ [2]

[1]Barro.R.J , Saha -I-Martin.X , la croissance économique, Ediscience international, France, 1996,p 1

[2]تلمساني حنان، "أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 30.

2.2 عرض نموذج سولو: يوجد منتوج وحيد ينتجه مجمل الاقتصاد بمستوى إنتاج(y_t) كما أن جزء من هذا المنتوج يستهلك وجزء يدخر ويستثمر وحجم المدخرات هو (sy)، ومخزون رأس المال (k_t) .

كما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا معدل نمو مخزون رأس المال أي (k*) أو $\frac{dk}{dt}$.

لدينا: $K^* = sy$ .....(16.2)

المنتوج ينتج بعنصري إنتاج هما العمل ورأس المال هي:

- $y = f(k, L)$ .....(17.2).

بتعويض (17.2) في (16.2) نجد:

- $k^* = sf(k, L)$ .....(18.2).

حيث[1]:

L : مستوى التشغيل الكامل

كما أن نمو القوة العاملة متغيرة خارجية و تزيد بمعدل نسبي ثابت (n) ومع انعدامأثر التغير التكنولوجي :

- $L_t = L_0 e^{nt}$ .....(19.2).

Lt: عرض العمل

على افتراض أن التشغيل الكامل يساوي عرض العمل نعوض (19.2) في (18.2)فنجد:

- $k^* = sf(k, L_0 e^{nt})$ ..... (20.2).

والإنتاجية الحدية للعمل تحدد معدل الأجر:

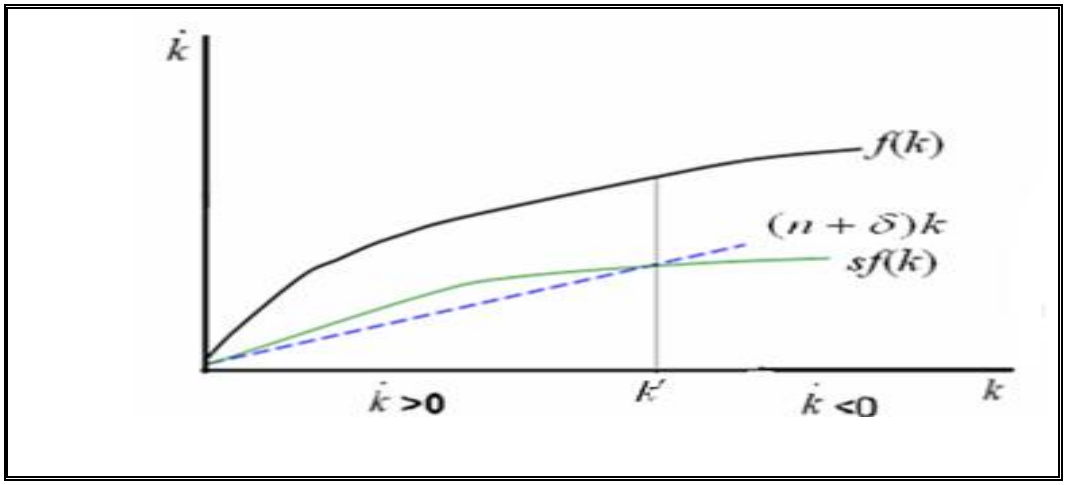
[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 190-191.

- $\frac{\partial f(k,L)}{\partial L} = w$

w: معدل الأجر

في كل فترة زمنية عرض العمل المتوفر يعطى بالمعادلة (19.2) ومخزون رأس المال أيضاً معطى لأن المردود الحقيقي للعوامل يزيد بنسبة تضمن التشغيل الكامل للعمل و رأس المال. ويمكن استعمال دالة الإنتاج من العلاقة (17.2) لإيجاد حجم الإنتاج.

الشكل رقم (3.1): تمثيل بياني يوضح معادلة النمو الاقتصادي لسولو.



Source: R,M.Solow, A contribution to the theory of economic growth, Quarterly journal of economics, vol 70, 1956 , p 44 .

والملاحظ من الشكل أنه يمكن الحصول على التوازن عندما يكون:

- $sf(r,1) = nr$ $r = r^{//}$ أي

حيث:

$sf(r,1)$: الناتج الإجمالي عند قيم مختلفة لرأس المال و عمل مقداره (1)

فإذا كان $r \neq r^{//}$ وكان $r > r^{//}$ هذا يعني أن $nr > sf(r,1)$ و $r^{*} < 0$ وبالتالي فإن (r) يتناقص نحو ($r^{//}$).

أما إذا كان $r < r''$: فإن $nr < sf(r,1)$ و $r^* > 0$ ، وبالتالي rيتزايد نحو (r//)[1]

3.2.2 نموذج ميد (Meade):

تتمثل الفرضيات التي قام عليها هذا النموذج فيما يلي:

- أن الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه، ثبات العوائد.

- كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا.

- افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية و أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل.

- نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل[2].

- هناك إمكانية إحلال بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

من خلال هذه الفرضيات تم بناء نموذج ميد للنمو الاقتصادي، حيث يرى "ميد " أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية هي: المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال k، القدر المتاح من قوة العمل L، القدر المتاح لاستخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N، عامل الزمن المؤثر في المعلومات والفن الإنتاجي خلال الفترة T، ويمكن التعبير عن هذا بمايلي:

- $Y = F(K, L, N, T) \dots\dots\dots\dots\dots (1)$

بافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من عام لآخر بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلات التالية:

- $\Delta Y = v\Delta K + w\Delta L + \Delta\bar{Y} \dots\dots\dots\dots\dots (2)$

حيث أن:

Y : الناتج الحدي لرأس المال.

[1]Schubert, Macro économie, comportement et croissance, Vuibut, 2éme édition, France,2000,p 215.

[2]كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص50.

w : الناتج الحدي لقوة العمل.

$\bar{Y}$: تستخدم لدلالة على حجم الإنتاج نتيجة التغير في المستوى التكنولوجي T.

وعلى ذلك يصبح الميل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو المبين بالمعادلة التالية:

✦ $\frac{\Delta Y}{Y} = \left[\frac{vK}{Y}.\frac{\Delta K}{K}\right] + \left[\frac{wL}{Y}.\frac{\Delta L}{Y}\right] + \left[\frac{\Delta \bar{Y}}{Y}\right] \dots\dots\dots\dots (3)$

بوضع: $Y = \frac{\Delta Y}{Y}$ والتي تمثل معدل النمو النسبي للناتج، و $K = \frac{\Delta K}{K}$ والتي تمثل معدل النمو النسبي لرأس المال، و $n=\frac{\Delta L}{Y}$ والتي تمثل معدل نمو السكان، و $r=\frac{\Delta \bar{Y}}{Y}$ والتي تمثل معدل النمو التكنولوجي، وعليه فإن المعادلة (3) تصبح على الشكل التالي[1]:

✦ $y = \frac{vK}{Y}.k + \frac{wL}{Y}.n + r \dots\dots\dots\dots\dots (4)$

بوضع:

$U=v\frac{K}{Y}$ والتي تمثل الناتج الحدي النسبي لرأس المال.

$Q=w\frac{L}{Y}$ والتي تمثل الناتج الحدي النسبي للعمل.

ومنه تصبح المعادلة (4) على الشكل التالي:

✦ $y = UK + Qn + r \dots\dots\dots (5)$

هذه المعادلة توضح أن معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معدلات للنمو، الأولى هي معدل نمو رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال، والثانية معدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل، أما الثالثة فهي معدل النمو التكنولوجي.

من المعروف أن معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخول الأفراد، وعلى ذلك فإن معادلة "ميد" الأساسية والخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي تأخذ الشكل التالي:

[1] مُحَمَّد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 203.

✦ $y - n = UK - (1 - Q)n + r \dots\dots\dots\dots (6)$

هذه المعادلة تعبر عن استبعاد معدل نمو السكان لحساب معدل نمو الدخل الفردي. وباعتبار أن:

I=S وأن: S=sY وأن: $k = \frac{\Delta k}{k} = \frac{I}{k} = \frac{sY}{k}$ وبالتالي فإن:

✦ $UK = v\frac{K}{Y}.\frac{sY}{K} = v.s \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$

وبتعويض المعادلة(7) في المعادلة (6) فإنه يصبح لدينا:

✦ $y - n = v.s - (1 - Q)n + r \dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$

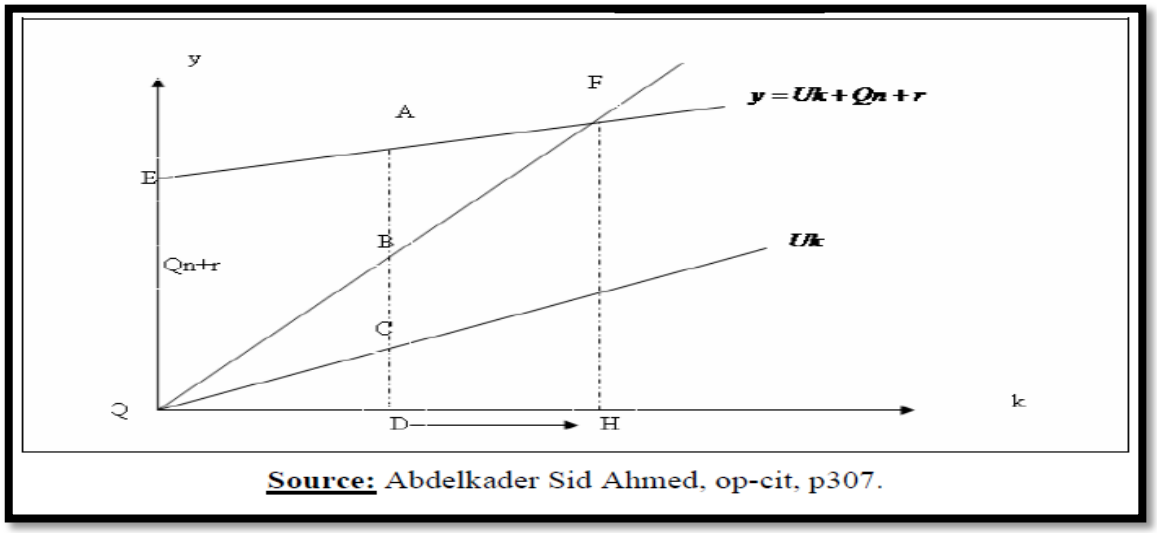
بثبات عدد السكان (n=0)، فإن معدل نمو الدخل للفرد يعتمد على كل من معدل التراكم الرأسمالي $v.s$ ومعدل التقدم التكنولوجي r ، تصبح المعادلة على الشكل التالي:

✦ $y = s.v + r \dots\dots\dots\dots\dots (9)$

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت أيضا فإن المعادلة الأساسية تصبح على النحو التالي[1]:

✦ $y = s.v \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (10)$

الشكل رقم (4.1): نموذج النمو المتوازن لدى ميد



Source: Abdelkader Sid Ahmed, op-cit, p307.

عند النقطة D نجد أن قيمة y أكبر من قيمة k أي أن BD> AD وبالتالي فإن قيمة k ستبدأ بالتزايد

[1] مُحَّد مصطفى، سمير أحمد، النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية (مصر)، 1999، ص 193.

من النقطة H والتي تحقق تساوي معدل نمو الدخل y مع معدل نمو مخزون رأس المال k والتي تمثل نقطة ابتداء نمو الاقتصاد[1].

ثالثا: نماذج النمو الداخلي (الذاتي)

1.3.نموذج رومر(Romer):

1.1.3النموذج الرياضي لرومر:

تأخذ دالة الإنتاج الصيغة التالية: $y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)}(A_t L_{it})^{\alpha} \dots\dots\dots (1)$

حيث: y_{it}: انتاج المؤسسة (i) في الزمن (t)، k_{it}: رأس مال المؤسسة (i) في الزمن (t).

L_{it}: عمل المؤسسة (i) في الزمن (t)، A_t: يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات.

ولقد فرض "رومر" أن التراكم المعرفي يتأثر بتغير رأس المال وفق العلاقة التالية:

- $A_t = A^{\frac{1}{\alpha}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{B} \dots\dots\dots (2)$

A: يمثل مخزون المعرفة الذي يفترض أن يكون متناسب مع راس مال الاقتصاد ككل بقيمة β، كما يمكن أن عبر عنه بقدرة المؤسسة على جلب المعارف الجديدة.

وبالعودة إلى المعادلة (1) وتعويض A_t بما يساويها في المعادلة (2) نجد:

- $y_t = k_{it}^{(1-\alpha)}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{B} L_{it}\right)^{\alpha}$

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي لدينا إجمالي عدد العمال (L_t) وإجمالي رأس المال (k_t) معرفان كما يلي:

- $L_t = l_{it}$ و$K_t = k_{it}$

دالة الإنتاج الكلية تأخذ الشكل التالي[2]:

- $\boldsymbol{Y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it} \Rightarrow Y_t = \sum_{i=1}^{n}\left[k_{it}^{(1-\alpha)}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{B} l_{it}\right)^{\alpha}\right]}$

وبعد التبسيط تحصل "رومر" على العلاقة التالية للناتج الكلي:

- $Y_t = Ank_{it}^{(1-\alpha+\alpha\beta)} nl_{it}^{\alpha}$

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، مرجع سابق، ص 127.

[2] إيمان بوعكاز، أثرا لإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص 131

- $= AK_t^{(1-\alpha+\alpha\beta)} L_t^{\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots (3)$

وباشتقاق المعادلة (1) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الحدي الخاص لرأس المال كما يلي:

- $r_{it} = \frac{\partial y_{it}}{\partial k_{it}} \Rightarrow r_{it} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha}(A_t l_{it})^{\alpha}$

وبتعويض A_t بما يساويها في المعادلة (2) نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة:

- $r_{it} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{\beta} l_{it}\right)^{\alpha}$

ولدينا:

- $r_t = \sum_{i=1}^{n} r_{it} \Rightarrow r_t = A l_t^{\alpha}(1-\alpha)(k)^{\alpha(1-\beta)} \dots\dots\dots\dots (4)$

وباشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الاجتماعي لرأس المال:

- $rs_t = \frac{\partial y_{it}}{\partial k_{it}} \Rightarrow sr_t = A l_t^{\alpha}(1-\alpha+\alpha\beta)(k)^{\alpha(1-\beta)} \dots\dots (5)$

وبمقارنة المعادلتين (4) و(5) نستنتج أن العائد الاجتماعي لرأس المال أكبر من العوائد الحدية الخاصة، وهذا ما يبين وجود تأثيرات خارجية موجبة أخرى، وتمكن حدود هذا النموذج في ما يعرف بمشكل الشروط المعيارية. بحيث يكون النمو موجب وبمعدل ثابت عندما تكون قيمة $\beta = 1$ وينعدم أو يكون ضعيف عندما تكون $\beta < 1$، أما عندما تكون $\beta > 1$ فإنه يحث تفجر في معدلات النمو، وهذا ما يعرف بمشكل الأسلاك الشائكة لهاورد بحيث أي تغير لقيمة β تقود إما بالسكون أو الانفجار[1].

2.3 نموذج (Grossma-Helpman):

يعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة متعمدة، عكس نموذج رومر الذي يرى بأن النمو يتحقق من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطية[2].

ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي: $Y=Nx$، حيث N: عدد السلع الاستهلاكية الحديثة، x: الناتج الخاص بكل سلعة.

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 149.

[2] رواكسي خالد، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، دراسة قياسية للفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 40.

يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسين هما: قطاع البحث، وقطاع إنتاج السلع والمنتجات وذلك كالتالي: $L = L_y + L_A$ حيث، L_y: حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد، L_A: حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث، ولدينا: $\mathrm{L_A} = (\mathrm{a/k_n}).dN/dt$ حيث، $\mathrm{a/k_n}$: يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات، ويمثل dN/dt: التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها أو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها. وبالتالي: $L = L_y + [(\mathrm{a/k_n}).dN/dt]$ بافتراض أن دالة الإنتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل فالناتج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل.

3.3نموذج "بارو روبرت" تراكم رأس المال العام (1990).

يَعْتبِر"**بارو**"نموذجًا يكون فيه الإنفاق العام منتجًا،كما يرى أنه من السهل التفكير في الاستثمار في البنية التحتية التي تجعل الاستثمار الخاص أكثر ربحية[1]،وطرح "**بارو**" نموذجه انطلاقا من مجموعة من الفرضيات والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

يفترض "**بارو**" أن دالة الإنتاج للمؤسسة "i" تأخذ الشكل التالي:[2]

- $\mathbf{y_i = AL_i^{1-\alpha}K_i^{\alpha}G^{1-\alpha}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)\ \ 0 < \alpha < 1$

حيث أن:

y_i: حجم الإنتاج، L_i: العمل بالنسبة للمؤسسة (i)،K_i: مخزون رأس المال الخاص، G: إجمالي نفقات الدولة على البنية التحتية، A : مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت عبر الزمن)، ($\alpha - 1$): مرونة الإنتاج (البنية التحتية).

ومع افتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها عن طريق فرض ضريبة على الناتج الكلي وبمعدل ثابت فيصبح:

- $\mathbf{G = T = \tau Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$

---

[1]-Barry W. Ickes, "**Endogenous Growth Models**", Department of Economics, Penn State University, 1996, p 24.

[2]– تم الاعتماد في هذا الجزء على ما يلي:

- ✓ أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 98.
- ✓ Jean Arrous, "**les théories de la croissance**", Edition du seuil Paris 1999, P 195.
- ✓ Jean-Didier Lecaillon, & Autres, "**Économie contemporaine: Analyse et diagnostics**", 3e édition, De Boeck, Paris, 2008, pp 243-244.
- ✓ KathelineSchubert ,op.cit , p. 402.
- ✓ jean-olivier hairault, "**Analyse macroéconomique**", Éditions la découverte, Paris, France, 2000, p.p402-403.

يتم ادخار جزء من الدخل (s)، وبالتالي فإن ديناميكية تراكم رأس المال المادي تأخذ الشكل التالي:

- $\dot{K} = s(1-\tau)Y - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$

وعند تعويض قيمة (G) بما يساويها في المعادلة (1) نحصل على دالة الإنتاج الجديدة التالية:

- $y_i = AL_i^{1-\alpha}K_i^{\alpha}(\tau Y)^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$

وبما أن الدخل المتاح يساوي $\{(1-\tau)Y\}$، فإنه يمكن كتابة المعادلة السابقة على الشكل التالي:

- $Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} K \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$

وبالتالي تصبح معادلة تراكم رأس المال على النحو التالي:

- $\frac{\dot{k}}{k} = s(1-\tau)\frac{Y}{K} - \delta = s(1-\tau).\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$

ويمكن ملاحظة أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة (τ) وهو المعدل الذي يرتبط بطريقة غير مباشرة بمعدل نمو النشاط الاقتصادي[1].

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص 157-158.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لعلاقة النمو الاقتصادي بالفساد

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى النظريات المفسرة للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى الفساد والاقتصاد المؤسسي وإلى الفساد ومنهج الاختيار العام .

المطلب الأول: الفساد والاقتصاد المؤسسي ومنهج الاختيار العام.

1) الفساد والاقتصاد المؤسسي

اهتم أغلب المفكرين الاقتصاديين بالسوق والأسعار وتوزيع الموارد باعتبارها أساس العلاقات الاقتصادية، فإن الفكر المؤسسي قد قام على المؤسسات الاجتماعية السائدة واعتبر السوق أحد تلك المؤسسات. حيث يتأثر السوق بالأوضاع المؤسسية الأخرى في المجتمع(الدولة والنظام القانوني والقيم السائدة).

وقد عاد الاهتمام بالوظيفة المؤسسية للدولة منذ التسعينات على يد مجموعة من الاقتصاديين كان أهمهم نورث (North)، تحت مسمى جديد وهو أساليب إدارة الدولة للنشاط الاقتصادي، ويدرج تحت مسمى (Governance) فقد وجد نورث أن تدهور كفاءة الخدمات العامة في الكتلة الشرقية السابقة نتيجة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن هنا انصرف اهتمام الاقتصاديين بالفساد. فلا يكفي توفير إطار مؤسسي فقط، حيث طالب الفكر المؤسسي بتوفير إطار تؤسسي كفء أيضا.

كما يرى مؤيد الفكر المؤسسي أن المحدد الأساسي لمعدلات النمو طويل المدى يتمثل في العوامل المؤسسية ولأن تلك المؤسسات تؤثر على هيكل النفقات والحوافز، بالتالي تؤثر على محددات النمو المتعلقة بالتراكم والإنتاجية ومن ثم فإن الطريق لتحقيق كفاءة اقتصادية هو إطار مؤسسي سليم والحد من الفساد.

ولأن هذا الإطار توفره وتشكله الدولة فإن الطريق السليم للنمو الاقتصادي هو وجود دولة فعالة قادرة على صنع وتنفيذ السياسات[1].

[1] مروى محمود عمر، الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص ص134-142.

2) الفساد ومنهج الاختيار العام

مدخل الاختيار العام فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يدرس الضرائب والإنفاق العام. وقد جاءت هذه المدرسة للربط بين النظرية الاقتصادية والسياسية بعد إن كان هناك فصل بينهما في منهج الدراسة وأدوات التحليل وتعرف نظرية الاختيار العام أيضا باسم نظرية الاختيار الرشيد، ويرجع مدخل الاختيار العام الفساد وأسبابه وعواقبه إلى ما يعرف بنماذج البحث عن المكاسب الريعية[1].

فالريع في يد الدولة يصبح مصدرا للتصادم والصراع بين العديد من الجماعات أو المتعاملين فالدولة الريعية يمكن أن تحدد على أنها دولة يسيطر عليها السلوك القائم على الريع، لا ترتبط بالإنتاج، وتنتج سلوكيات ريعية غير ملائمة للتوجه الإنتاجي، فدولة الريع هي نقيض دولة الإنتاج وهي كذلك لا تهتم بالتنمية وتنويع الاقتصاد عكس وضعية الدولة المتطورة التي تقوم بتعبئة الموارد الضرورية التي تؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني. من جهة أخرى فإن الرشوة، تبذير المسؤولين، استبداد الأنظمة اعتبرت خصائص للدولة الريعية وهي عناصر مفسرة للأداء السيئ في مجال التنمية والنمو بالنسبة لبعض الدول كما أن في الثمانينات تم التركيز على السلوكيات الناتجة عن الاستحواذ على الريع كانتشار الفساد المالي والسياسي[2].

[1] مروى محمود عمر، الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق، مرجع سابق، ص 141.

[2] زايري بلقاسم، المؤسسات وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، بالتطبيق على الاقتصاد الجزئي، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2010، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013

المطلب الثاني: علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي:

للفساد الاقتصادي تأثير كبير على العملية التنموية، فهو يعد أكبر معوق لها، وعلى الرغم من التبريرات التي يتبناها المستثمرون في الدول النامية والقائمة على الحجة أن الفساد وسيلة للحصول على المنافع التي لا يتمكن المرء من الوصول إليها بالطرق القانونية، فهو يعمل (من وجهة نظرهم) على تخصيص الموارد ورفع قيمة الأرباح وتفادي القوانين وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وربح تكلفة الوقت من خلال تذليل القوانين والقيود الموضوعية[1].

لا غرو أن للفساد تأثير على النمو الاقتصادي، ولكن هل هذا التأثير بالسلب أم بالإيجاب؟.

يرى بعض الاقتصاديين أنه لا مجال لطرح هذا السؤال، لأن الإجابة عليه معروفة مقدما وهو أن التأثير سيكون بالسلب، ولكن هناك بعض آخر يرى عكس ذلك وهو أن التأثير سيكون بالإيجاب، ومن ثم فسوف نعرض وجهة نظر كل فريق من الفريقين على النحو التالي:

الرأي الأول:(القائل بالتأثير الإيجابي للفساد على النمو الاقتصادي) على الرغم من أن أغلب الآراء تكاد تجمع على أن الفساد معوق من معوقات التنمية وأنه إذا ما انتشر في دولة ما فإنه يؤثر على اقتصاديات تلك الدولة بالسلب ويعيق النمو الاقتصادي بها، إضافة إلى أنه يخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يكون سببا في عرقلة خطط التنمية الاقتصادية، وأن آثاره السلبية من الحقائق التي لاشك فيها.

نرى أن هناك بعض الآراء التي تقول أن للفساد آثار ايجابية على الاقتصاد، وأنه لا يجب النظر إلى النظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أنها قوانين ثابتة لا تقبل التغيير أو التبديل، ووجهة نظر هذه الآراء[2] أنها تنظر إلى الرشاوى التي تدفع من جانب المستثمرين لتسهيل الإجراءات وتسريعها وليست بالضرورة تدفع لما هو غير مستحق، هذه الرشاوى تساعد على التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الدولية، كما أنها تساعد من وجهة نظر هذا الرأي في رفع مرتبات العاملين الذين لا تكاد مرتباتهم

[1] نور أحمد، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004، ص157.

[2] Wallce- Bruce, Nii Lance, Corruption and Competitiveness in Global Business- The Dawn of a New Era, « (2000) Melb Ulawrw 13.(2000) 24(2) Melbourne University Law Review 349, avalable in //www.austlii.edu.au/au/journals/MULR/200013/html.

تكفي إعالتهم، إضافة إلى أنها تخلق نوعا من التنافس بين الشركات الأكثر كفاءة واستبعاد الشركات الأقل كفاءة، إضافة إلى تقدير قيمة الوقت من هذه الشركات، وأن الفساد يخلق نوعا من التماسك السياسي للأحزاب السياسية. فقد ذكر (آن إليوت) [1] في دراسة قام بها أن بعض المحللين والمراقبين يرون أنه لا يلزم أن يكون الفساد مناوئا للتنمية الاقتصادية، خصوصا إذا كانت تلك الدول التي ينتشر فيها الفساد بها بيروقراطية أو مسئولون غير أكفاء، أو أن يكون حكم القانون فيها ضعيفا، كما يحدث في الصين وروسيا، كوسيلة بديلة لإنفاذ العقود، ويقول (صمويل هنتيجتون) "ومن حيث النمو الاقتصادي، فما من شيء أسوأ من مجتمع لديه بيروقراطية تتصف بالتصلب وبقدر مفرط من المركزية والأمانة"، وينظر هذا الرأي إلى الرشاوى التي تسمى عندهم "نقود التعجيل" أو التليين" على أنها تزيد من الكفاءة في الحالات التي قد تكون التعقيدات الروتينية أو سيطرة الدولة على الاقتصاد آخذة بخناق النشاط الاقتصادي، وعندما يتجاوز الطلب على الخدمات الحكومية قدرة البيروقراطية على مواكبته، فقد تعرض نقود التعجيل، في صورة "ضريبة طوعية" أو "إكرامية" على المسؤول العمومي مقابل الحصول على خدمة أسرع وأكفؤ.

بل إن قيام مؤسسات الأعمال بدفع الرشاوى قد يخلق حالة من التنافس، ففي ظل هذا التنافس لن تستطيع البقاء إلا الشركات الأكثر كفاءة وهي الشركات التي تستطيع دفع رشاوي ضخمة وتحقيق ربح مرتفع في ذلك الوقت، ومن ثم فالرشوة هي الأداة الأكثر أهمية لاستبعاد الشركات الأقل كفاءة من الساحة الاقتصادية والإبقاء على الشركات الأكثر كفاءة [2]. كما يرى باحث آخر(Lui) أن من الآثار الإيجابية للفساد (استغلال الوقت)، فيرى أن قيمة الوقت تختلف من فرد لآخر، ومن ثم فإن الأفراد الذين لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت مرتفعة نسبيا سيقومون بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبة في قضاء مصالحهم أو الحصول على الموافقات والتراخيص في وقت أقل ويعني هذا أن الرشوة أدت إلى الكفاءة لأنها قامت بتوفير الوقت لمن ترتفع لديهم قيمة الوقت [3]. وهناك من يذهب (Tullock) إلى أن الفساد يخفف العبء الضريبي على الوحدات الاقتصادية في المجتمع الأمر الذي يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي، ففي ظل وجود الرشاوى لا تكون الحكومة في غير حاجة لفرض المزيد من الضرائب لتمويل زيادة وراتب موظفي الحكومة، فهذه الرشاوى تمثل

[1] كيمبرلي آن إليوت، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر،2008، ص 251.

[2] Lien, D,A Note on Competitive Bribery Games , Economies Letters , 1986, pp, 337-341.

[3] Lui, Francis, T, « An Equilibrium Queuing Model of Bribery », Journal of Political Economy, Vol 93, 1980, pp 76-81.

دخلا إضافيا لموظفي الحكومة من ذوي الدخول المنخفضة ومن ثم تنتفي الحاجة لدى الحكومة لفرض المزيد من الضرائب. بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك (Graziano) إذ يرى أن الفساد قد يؤدي إلى تحقيق نوع من التماسك السياسي حيث يوفر للأحزاب والجماعات السياسية الموارد المالية التي تمكنها من الاستمرار والبقاء، ومن ثم تتوافر الديناميكية السياسية والاجتماعية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي[1].

ومن خلال هذا الرأي نستطيع أن نقول إن الفساد هو بمثابة آلة تساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي.

ولم يكن يلتفت إلى مثل هذه الكتابات والتحليلات ولم تلق الكثير من الاهتمام إلا أن ظهر ما يسمى "المعجزة الأسيوية" وبزوغ نجم العديد من بلدان جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند وهي البلاد التي حققت معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة رغم تفشي الفساد فيها، ومن ثم يرى أصحاب هذا الرأي أن تنظيم الفساد أو جعله مؤسسي يؤدي إلى الحد من آثاره السلبية، ففي ظل هذا الفساد يعرف المرء أين يذهب وكم يدفع للحصول على خدمة أو ميزة عكس الفساد العشوائي الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت والجهد والمال.

الرأي الثاني: (القائل بالتأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي) يرى الرأي الآخر وهو الرأي الغالب: أن الفساد عامل من عوامل هدم المجتمع ومعوقا من معوقات التنمية. ترى [2] النظرية التقليدية أن الفساد معوق رئيسي للنمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع " الاستثمار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهو ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو، فقد أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها " باولو ماورو " [3]باستخدام الانحدارات المقارنة ين البلدان والتي قام على أثرها بتقييم آثار الفساد على نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى نمو حصة الفرد من الناتج الإجمالي وخلص منها إلى أن الفساد يمكن أن يكون له تأثيرات

[1] كمال أمين الوصال، الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد2، 2008، ص 194.

[2] عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي(أنواعه–أسبابه– آثاره وعلاجه) من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص15.

[3] باولو ماورو، تأثير الفساد على النم والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول، ترجمة مُحَّد جمال إمام، مكتبة الأسرة، مصر، 2008، ص 131-135.

معاكسة على النمو الاقتصادي، ويرى (Lambdorff)[1] أن تأثير الفساد على حجم الاستثمارات وتراكم رأس المال أقوى من تأثيره على انتاجية الاستثمارات، ولأن النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على إنتاجية الاستثمار، فالعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ليست واضحة وضوحا كافيا، وفي دراسة أخرى قام بها (Brunetti, Kisunko and Weder)[2]حول العلاقة بين الفساد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو هذا الناتج، أوضحوا فيها أن الفساد يؤثر تأثيرا سلبيا على كل من المتغيرين إلا أن تأثيره علىحجم الناتج المحلي الإجمالي أقوى. وعلى الرغم من أن تدني مستوى التنمية الاقتصادية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من أن يفسر بعامل واحد –أيا كان هذا العامل.

وإذا تتبعنا الأثر الذي يخلفه الفساد على النمو والكفاءة والاستثمار، نلاحظ أن الفساد يضعف من النمو الاقتصادي، لأنه يخفض حوافز الاستثمار (سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية) فالرشوة التي تدفع للموظف أو المسئول الحكومي سوف تضاف إلى إجمالي التكلفة للمشروع مما يعني زيادة في التكاليف يتحملها الاقتصاد المحلي وسيفسح المجال المنفذي المشروع للتلاعب بالمواصفات مما ينعكس سلبا على جودة البنية الأساسية والخدمة العامة، ويخفض إيرادات الضرائب ويدفع بالموظفين الأكفاء للتورط في السعي إلى الربح بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، وهذا بالطبع يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد، وبمعنى آخر فإن الفساد يفرض على رجال الأعمال ضريبة إضافية سيئة، لأنها ضريبة عشوائية تحكمية وذات تكلفة عالية جدا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

وهنا يثار تساؤل في غاية الأهمية هو ما هي الآلية التي تؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي؟ وفي هذا الصدد نستطيع أن نقول أن المحك الأساسي الذي من خلاله يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي يتمثل في نوعية الاستثمارات، حيث تلعب جودة الاستثمارات دورا أساسيا في تحديد إنتاجية رأس المال ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ينته الدراسة التي قام بها (Tanzi and Davoodi) والتي

[1]Lambsdorf Johann Graf, Corruption in International Research- A Review, Transparency International Working paper Berlin, December 1999,p 300.

[2]Brunetti A , G, Kisunko and B.Weder, Credibiliy o Rules and Economic Growth, Evidence from a Worldwide Private Sector Survey, Background Paper for the World Development Report 1997, Washington D.C , World Bank.

[3]عمار طارق عبد العزيز، الفساد الإداري وطرق معالجته، المركز العراقي للأبحاث، 2006، ص 8.

أوضحت نتائجها أن انتشار الفساد يصاحبه زيادة في حجم الاستثمارات الحكومية وانخفاض في إنتاجية أو عوائد هذه الاستثمارات، وكذلك انخفاض في الإيرادات الحكومية[1].

– يشوه الفساد تركيب النفقات العامة (تشويه بنية الإنفاق الحكومي): هي القناة الثانية التي يؤثر فيها الفساد على النمو الاقتصادي لذا فإن الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون أكثر ميلا إلى توجيه نفقاتها نحو المشروعات التي يسهل جني الرشوة فيها وإخفائها. وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لأن إنتاجها أو شراءها يتم من قبل مؤسسات محدودة كمشروعات البنية التحتية، الإنفاق العسكري وغيرها.في حين يقل إنفاقها على خدمات التعليم والصحة إذ وجد أن انخفاض مؤشر الفساد من (6-8) يؤدي إلى تحسين في حجم الإنفاق على التعليم بمقدار (0.5%) من الناتج المحلي الإجمالي مما يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي جراء الزيادة في الاستثمار البشري الناجم عن النهوض بالتعليم. علما أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين الفساد والإنفاق على التعليم الذي يعتبر المكون الوحيد من مكونات الإنفاق الحكومي الذي يبقى ارتباطه بمؤشر الفساد كبير، قد يصل إلى (59%).كما يؤدي الفساد إلى استنزاف الموارد المالية الموجهة لتمويل النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أنه يؤثر على التنمية البشرية وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات الصحة والتعليم، فقد بينت الدراسات أن الفساد يقلل الموارد الموجهة نحو أهداف التنمية البشرية كما يضعف كفاءة الموارد المخصصة لها[2].

[1]Mauro paslo –corruption and growth- the quarterly, journal of economics, 110(3),1995,p81

[2]هاشم الثمري، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،ص 90.

خلاصة الفصل:

إن الفساد ليس بظاهرة جديدة سرعان ما تظهر فتختفي، وإنما هي ظاهرة مستمرة يتفاوت تفاقمها من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى قطاع داخل الدولة الواحدة. بعد التحليل ومحاولة تشخيص وكذا الإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة (التعريف، الأسباب ، الظواهر، الأنواع، والآثار)، ومن خلال ما تم عرضه سالفا تبين أنه من الصعب إعطاء تعريف دقيق للظاهرة من الناحية النظرية وهذا راجع إلى اختلاف وجهة نظر كل باحث، إلا أنه يمكن القول أن الفساد ليس حكرا على نظام دون آخر فهو موجود في كل النظم (السياسية، الاقتصادية الثقافية، الاجتماعية) على حد سواء، وان عملياته وممارساته هي تصرفات غير شرعية تصدر عن المسئول تتضمن سوء استغلال للصلاحيات والنفوذ والسلطات المخولة له في استخدام الأموال العامة فتوجه إلى غير الأوجه المعدة لها.

وبعد التعرض كذلك لدراسة الجانب الفكري ومعرفة نظرة أهم المدارس الاقتصادية للنمو الاقتصادي، خلصنا أن كل المدارس على اختلاف مبادئها وتصوراتها تعطي أهمية بالغة لمسألة النمو الاقتصادي، فقد نشأت العديد من النظريات والنماذج التي فسرت النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.

ومحاولة منا لتوضيح العلاقة بين مفهومي " الفساد والنمو الاقتصادي" قمنا بعرض النظريات المفسرة بينهما (نظرية الوكالة، النظام المؤسسي). وكذا عرض مختلف الآثار الاقتصادية للفساد بصفة عامة.

وبهذا نستنتج بأن الفساد تكلفة اقتصادية باهظة الثمن يعمل على تعطيل عملية النمو الاقتصادي، فهو يعتبر معوق لهذا الأخير والعلاقة بينهما علاقة عكسية متضادة، فيمكن اعتبار أن الفساد بصفة عامة معول هدم لاقتصاد أي بلد فهو بذلك يعيق من حدوث نمو اقتصادي، كما يأخذ عدة أشكال ويجلى بعدة صور كما وسبق ذكرها من قبل.

الفصل الثاني: تحليل واقع الفساد لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر

تمهيد:

يعتبر الفساد أحد المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، بنسب متفاوتة حيث تختلف درجة استفحاله من بلد إلى آخر، فتزداد حدة الظاهرة في البلدان النامية وخاصة البلدان العربية التي تعدت فيها أرقام الفساد حدود المعقول.

إن تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات العالم وخاصة النامية منه، يعتبر من أسباب مشكلاته الاقتصادية وتخلفه عن مسيرة التقدم، وعقبة أمام الإنعاش الاقتصادي ويتجلى ذلك في تحويل حكام السلطة الموارد والإمكانيات المتاحة من المصلحة العامة إلى المصلحة الخاصة عن طريق الابتزاز والمحاباة وإهدار المال العام وغيرها من الطرق الغير الشرعية، مستغلين ضعف نوعية المؤسسات في هذه الدول.

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الفساد لعينة من الدول النامية

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها، تعددت أساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية، لم تسلم منه كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة منها ولكن بدرجات متفاوتة، حيث أرجع الخبراء لشؤون التنمية سبب فشل معظم التجارب والمشاريع التنموية في العالم وفي الدول النامية خاصة، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية إلى استفحال وتفشي الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد الذي أدى إلى سوء تسيير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها، بالإضافة إلى التأثير سلبا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وهذا ما يهدد التنمية المستدامة ويرهن مستقبل الأجيال القادمة.

المطلب الأول: تطور مؤشر السيطرة على الفساد لعينة من الدول النامية

يقيس هذا المؤشر الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في وجه العمال التجاريين، ومدى تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، وكذلك مدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية. إضافة إلى أنه يقيس الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى استغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية، وثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين، بالإضافة إلى مدى انتشار أشكال الفساد الصغير والكبير خاصة في الأحزاب السياسية، الإعلام، الجهاز الإداري، المجالس النيابية، القضاء، وأخيرا مدى توفر الشفافية وآليات المساءلة والمحاسبة[1].

أولا. تطور مؤشر الفساد للدول العربية النامية:

[1] Kaufmann, D, Kraay, A, & Mastruzzi, M, the wirldwide governance indicators : Methodology and analytical issues, World Bank policy research working paper, 2010,p 5430.

الجدول رقم(1.2): تطور مؤشر الفسادCPI للدول العربية للفترة(1996-2020).

	الجزائر	المغرب	مصر	تونس	العراق	الأردن	موريتانيا	السودان
1996	-0,566	-0,106	-0,472	-0,533	-1,602	-0,035	-0,555	-1,240
2000	-0,937	-0,109	-0,553	-0,231	-1,500	0,083	-0,453	-0,866
2005	-0,482	-0,307	-0,624	-0,257	-1,374	0,256	-0,560	-1,37
2010	-0,524	-0,204	-0,631	-0,258	-1,258	0,041	-0,715	-1,187
2011	-0,544	-0,400	-0,695	-0,056	-1,170	0,101	-0,628	-1,180
2012	-0,503	-0,436	-0,598	-0,059	-1,217	0,072	-0,782	-1,485
2013	0.473-	-0,371	-0,631	-0,067	-1,277	0,067	-0,833	-1,468
2014	-0,600	-0,265	-0,624	-0,036	-1,333	0,135	-0,927	-1,445
2015	-0,645	-0,220	-0,638	-0,068	-1,368	0,260	-0,923	-1,466
2016	-0,677	-0,129	-0,644	-0,134	-1,386	0,265	-0,739	-1,525
2017	-0,601	-0,140	-0,536	-0,108	-1,372	0,259	-0,754	-1,528
2018	-0,630	-0,217	-0,565	-0,053	-1,399	0,149	-0,804	-1,419
2019	-0,621	-0,276	-0,670	-0,077	-1,336	0,127	-0,861	-1,365
2020	-0,641	-0,351	-0,813	-0,068	-1,283	0,070	-0,805	-1,386

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من خلال الجدول (1.2) وجود حالة من عدم التجانس بين الدول العربية، للفترة محل الدراسة، وعليه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات، دول لديها متوسط مؤشر الفساد موجب وبالتالي لها آليات لمكافحة الفساد وتضم دولة الأردن. أما المستوى الثاني يضم الدول التي لديها متوسط مؤشر الفساد سالب لكنه أقل خطورة، وهي على الترتيب تونس، المغرب، موريتانيا، مصر فالجزائر.

أما فيما يخص مستوى الدول التي لديها متوسط مؤشر الفساد خطير جدا فتضم كل من السودان والعراق فهذه الأخيرة تعد واحدة من الدول النامية التي تعاني من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، فقد استفحل في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية وحتى في علاقاتها الدولية، مما ترك تأثيرا سلبيا وتهديدا خطيرا على العملية التنموية فيها، فبات أنموذجا للفساد على الصعيدين المحلي والدولي. هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (1996-2010)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر الفساد لكل الدول العربية يقع في المنطقة أقل خطورة، لكن يدل على وجود ظاهرة الفساد خلال كامل فترة الدراسة.

ينظر للبلاد العربية عموما باعتبارها بلادا فاتها ركب التنمية الاقتصادية الاجتماعية ولم يدركها الصلاح السياسي المؤسسي – الديمقراطي، والتفسير المقترح لهذا الوضع يشير في المقدمة إلى الأثر الحاسم للفساد، وعليه تبدو ممارسة الفساد في ضوء المؤشرات والتقارير الدولية، وكأنها امتياز عالم ثالثي يصيب العرب منه أكثر ما يصيب غيره. فالحقيقة الأكيدة أن عالم الفساد هو عالم الشركات المتعدية الجنسيات أو العابرة للقوميات، باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، والقابض على مداخل ومخارج الفساد الأساسية العالمية، ولكن علينا أن ننبه هنا، أن الأمر لا يتعلق باستجابة محلية إزاء عروض الفساد، بقدر ما ينطوي على خصوصية تعتري الممارسات الفاسدة في الدول النامية، حيث تؤكد الوقائع والمعطيات والاستنتاجات أن الفساد يظهر كممارسة اجتماعية، على أوسع نطاق في الدول العربية، فعلى سبيل المثال، الواسطة التي كانت ولا زالت تمارس من العشائر والقبائل العربية، كالوسيلة الأكثر شرعية لتنظيم العلاقات وفض النزاعات. أما المجتمعات الأكثر حداثة، فقد حولت تلك العلاقات العائلية إلى علاقات مؤسسية مرتبطة بمؤسسات حديثة كالأحزاب، الشركات العائلية، شركات التوظيف ....ولم يبقى منها سوى بعض العلاقات الشخصية أو المتصلة بالعائلات مباشرة، وبالتالي ضعفت المحسوبية والمفاضلة والوساطة.

كما نلاحظ من خلال الجدول (2.1) وجود أيضا حالة من عدم التجانس لمتوسط مؤشر الفساد للفترة (2011-2020) لعينة الدول العربية النامية محل الدراسة، مع الإبقاء على نفس التصنيف المذكور أعلاه، لأنه لم يحدث سوى تغير طفيف في بيانات هذا المؤشر، على الرغم من تغير فترة الدراسة وتغير معظم أنظمة هذه الدول وظهور عدة قوانين وتشريعات من أجل مكافحة هذه الظاهرة. حيث أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية ل سنة (2018)، على أن غالبية الدول العربية لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة فحسب التقرير الأخير للمنظمة، لا

يزال الفساد منتشرا في الدول العربية على الرغم من اتخاذ عدد من الدول – الأردن وتونس- خطوات متواضعة وإيجابية نحو محاربة الفساد وزيادة الشفافية والنزاهة، إلا أن غالبية الدول العربية لا تظهر أي تغيير كبير في مؤشر الفساد، حيث لا يزال الفساد قائما في هذه البلدان وفي جميع أنحاء المنطقة، في هذا السياق حصلت غالبية الدول العربية على تصنيف فاسد جدا ما عدا دولتين عربيتين هما الإمارات وقطر وذلك بسبب فاعلية الإدارة العامة في هذين الدولتين والقدرة الإحصائية ومستوى التنمية البشرية والناتج المحلي والصحة والتعليم.

ثانيا. تحليل تطور مؤشر الفساد للدول الآسيوية النامية:

نلاحظ من خلال الجدول (2.2) تسجيل قيم موجبة وسالبة لمتوسط مؤشر الفساد للدول محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من (1996-2010). فدولة ماليزيا كانت قيم المؤشر موجبة على طول الفترة، مما يدل على أن الدولة لها آليات لمكافحة الفساد وتسعى للقضاء على هذه الظاهرة من خلال سن قوانين في هذا المجال، ونفس الحال بالنسبة لدولة تركيا. أما فيما يخص بقية الدول فقد سجلت قيم سالبة لمتوسط مؤشر الفساد ولكن أقل خطورة ويضم كل من (باكستان، طاجيكستان، أذربيجان، كازاخستان، بنغلاديش). وهذا ما يشير إلى وجود ممارسات منافية لروح المسؤولية في تولي المناصب وفي استغلالها لغير الصالح العام.

هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات المذكورة سالفا، فنلاحظ أن متوسط مؤشر الفساد لكل الدول الآسيوية يقع في المنطقة أقل خطورة، لكن يدل على وجود ظاهرة الفساد خلال كامل فترة الدراسة.

كما يتضح جليا من خلال الجدول رقم (2.2) أن قيم متوسط مؤشر الفساد لم يطرأ عليها سوى تغير طفيف لنفس العينة من الدول، فقد سجلت المنطقة الآسيوية في عام 2011 درجات منخفضة لنفس المؤشر، وظل هذا النمط مستمرا ولم يتغير كثيرا بين عامي 1996و2011. وعليه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات، دول لديها متوسط مؤشر الفساد موجب وبالتالي لها آليات لمكافحة الفساد وتضم دولتي ماليزيا وتركيا. أما المستوى الثاني يضم الدول التي لديها متوسط مؤشر الفساد سالب لكنه أقل خطورة، وهي على الترتيب باكستان، بنغلاديش، طاجيكستان، أذربيجان، كازاخستان.

أما فيما يخص مستوى الدول التي لديها متوسط مؤشر الفساد خطير جدا فتضم كل من النيبال، سيريلانكا، أرمينيا، إندونيسيا، فيتنام، الهند فهذه الأخيرة سببها القوانين العشوائية وأنظمة الضرائب والترخيص

المعقدة، إلى جانب العديد من الإدارات الحكومية التي تتمتع بسلطات بيروقراطية مبهمة وسلطات تقديرية، واحتكار المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة بشأن توفير سلع وخدمات معينة،والافتقار إلى قوانين وإدارات تعمل بشفافية. تتعدد مستويات الفساد وجهود الحكومة للحد من الفساد في مناطق مختلفة من الهند. هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (2011-2020)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر الفساد لكل الدول الآسيوية يقع في المنطقة أقل خطورة، لكن يدل على وجود ظاهرة الفساد خلال كامل فترة الدراسة.

الجدول رقم(2.2) : تطور مؤشر الفساد CPI للدول الآسيوية النامية للفترة(1996-2020).

ARM	TJK	AZE	KAZ	MYS	TUR	VNM	IDN	IND	BGD	LKA	PAK	NPL	الدول
-0,47	-1,27	-1,44	-1,13	0,03	-0,14	-0,48	-0,86	-0,38	-0,96	-0,05	-1,22	-0,63	1996
-0,75	-1,27	-1,3	-1,12	0,33	-0,19	-0,56	-0,91	-0,34	-1,10	-0,18	-0,84	-0,66	2000
-0,67	-1,16	-1,04	-1,01	0,19	-0,03	-0,72	-0,87	-0,36	-1,38	-0,33	-1,05	-0,74	2005
0,69	-1,29	-1,24	-0,998	0,08	0,02	-0,62	-0,75	-0,46	-1,05	-0,42	-1,08	-0,69	2010
-0,53	-1,12	-0,93	-0,85	0,23	-0,15	-0,42	-0,45	-0,35	-0,8	-0,34	-0,81	-0,57	2015
-0,57	-1,14	-0,83	-0,81	0,09	-0,19	-0,45	-0,39	-0,28	-0,85	-0,31	-0,87	-0,79	2016
-0,56	-1,33	-0,88	-0,82	0,05	-0,19	-0,58	-0,25	-0,24	-0,83	-0,45	-0,77	-0,75	2017
-0,34	-1,40	-0,83	-0,49	0,31	-0,32	-0,48	-0,24	-0,18	-0,89	-0,33	-0,78	-0,67	2018
-0,17	-1,32	-0,83	-0,30	0,25	-0,30	-0,51	-0,41	-0,25	-0,99	-0,28	-0,86	-0,67	2019
0,03	-1,32	-1,04	-0,39	0,24	-0,34	-0,35	-0,39	-0,24	-0,97	-0,31	-0,84	-0,57	2020

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ثالثا. تحليل تطور مؤشر الفساد للدول الإفريقية النامية:

الجدول رقم(3.2) : تطور مؤشر الفساد CPI للدول الإفريقية النامية للفترة(1996–2020).

	غينيا	الغابون	غامبيا	غانا	النيجر	السنغال	سيراليون	توجو	تانزانيا
1996	-0,939	-1,102	-0,375	-0,339	-0,865	-0,142	-0,754	-0,489	-0,702
2000	-0,947	-0,711	-0,387	-0,100	-0,882	-0,076	-0,885	-0,568	-0,515
2005	-1,050	-0,671	-0,705	-0,367	-0,717	-0,050	-1,066	-0,724	-0,597
2010	-1,201	-0,867	-0,594	0,011	-0,661	-0,638	-0,774	-0,623	-0,535
2015	-0,989	-0,714	-0,770	-0,188	-0,654	0,059	-0,799	-0,426	-0,687
2016	-0,918	-0,753	-0,811	-0,148	-0,644	0,000	-0,818	-0,452	-0,506
2017	-1,012	-0,820	-0,626	-0,232	-0,664	-0,091	-0,567	-0,584	-0,462
2018	-1,042	-0,853	-0,456	-0,121	-0,576	-0,024	-0,490	-0,480	-0,441
2019	-0,911	-0,932	-0,300	-0,098	-0,562	0,038	-0,432	-0,515	-0,400
2020	-0,967	-0,924	-0,342	-0,115	-0,658	0,030	-0,360	-0,352	-0,390

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

من خلال الجدول رقم (3.2) نلاحظ أن مؤشر متوسط الفساد للدول الإفريقية كانت قيمه سالبة على طول فترة الدراسة تتراوح بين (-0.05) و (-1.70). وهذا ما يشير إلى أن هذه الدول (غينيا، الغابون، غامبيا، غانا، النيجر، السنغال، سيراليون، توجو، تانزانيا)، تعاني من مشكلة الفساد ولا تملك آليات لمكافحته. فقد أشارت التقديرات إلى أن البلدان الإفريقية تفقد حوالي 25 في المائة من مجموع دخلها أي 48 مليار دولار سنويا بسبب الفساد، وأن الشركات الصغيرة الحجم تنفق نسبة قد تصل إلى 8 في المائة من إيراداتها على الرشوة. هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (1996-2010)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر الفساد لكل هذه الدول يقع في المنطقة أقل خطورة، لكن يدل على وجود ظاهرة الفساد خلال كامل فترة الدراسة.

ويلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه، أنه رغم خوض إفريقيا ومشاركتها في الإصلاحات التي صدرت للوقاية من الفساد ومكافحته، لم يرق مؤشر متوسط الفساد طوال الفترة (2011-2020) إلى الوضع الجيد، حيث لم يسجل أي قيم إيجابية للدول التالية(غينيا، الغابون، غامبيا، غانا، النيجر، سيراليون، توجو، تانزانيا)، ولم يحدث سوى تغير طفيف في قيم هذا المؤشر، أما دولة السنغال فكانت قيمها غير مستقرة، فقد سجلت قيم موجبة وذلك من سنة (2014) إلى سنة (2016)، لتسجل بعدها قيمتين سالبتين سنتي (2017)و (2018)، وبعدها مباشرة سجلت ستني (2019) و (2020) على التوالي قيم موجبة لمؤشر متوسط الفساد. وتعود الأسباب في ذلك إلى استمرار تفشي الفساد رغم تكتم السلطات الرسمية عن قضايا الفساد، وعليه يبقى الطريق طويلا في مشوار مكافحة الفساد بكل أنواعه، مما يشكل تحدي للحكومة الإفريقية، والتحدي الأكبر يكمن تطبيق هذه الأنظمة التشريعية ووضعها موضع التنفيذ. فظاهرة الفساد على صعيد هذه الدول لا تزال تشهد مستويات واسعة.

المطلب الثاني: تطور مؤشر الاستقرار السياسي لعينة من الدول النامية

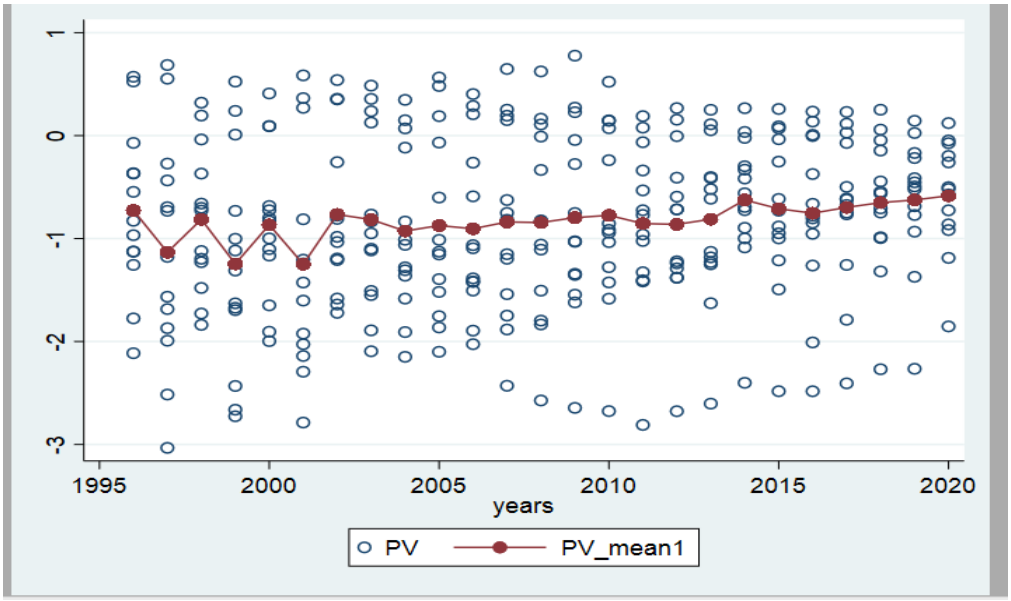
الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، الذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف. ويعرف كذلك على أنه عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي، وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام.

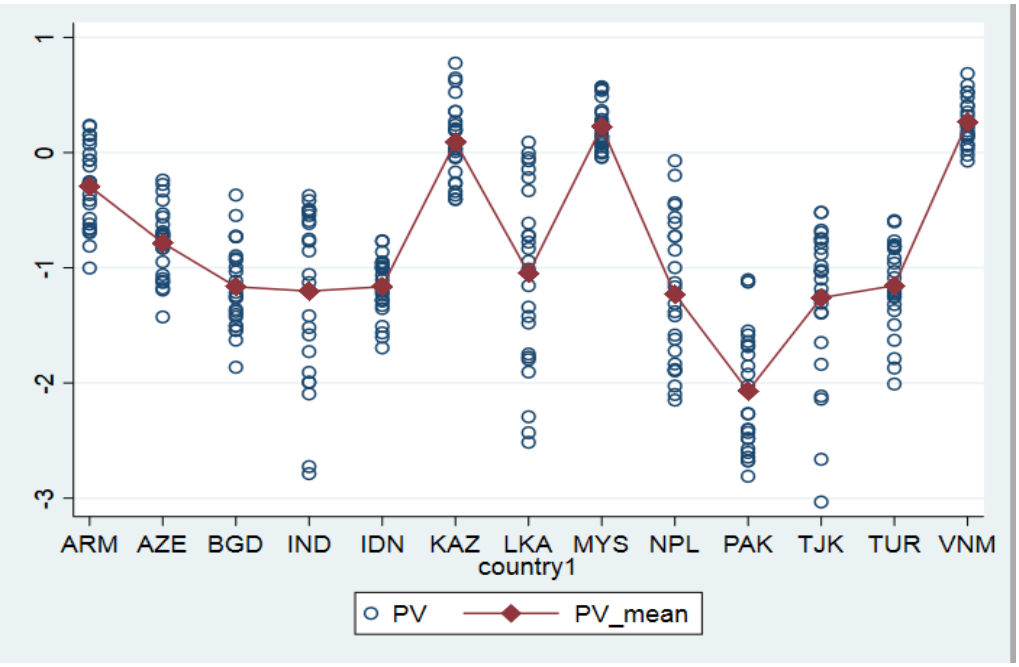
ويعني هذا المؤشر كذلك استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة، كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف، ويقيس هذا المؤشر مدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها باستخدام طرق غير دستورية أو طرق عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب[1].

[1] Emara, N, & Jhonsa, E , Gevernance and economic growth : tha case of middle Eastern and North Afracan countries, Journal of Development and Economic Policies, n 16, 2014, pp 47-71.

أولا. تحليل تطور مؤشر الاستقرار السياسي (pv) للدول الآسيوية النامية

الشكل رقم (1.2): منحنى عدم التجانس لمتغير الاستقرار السياسي حسب الدول الآسيوية النامية للفترة (1996-2020).





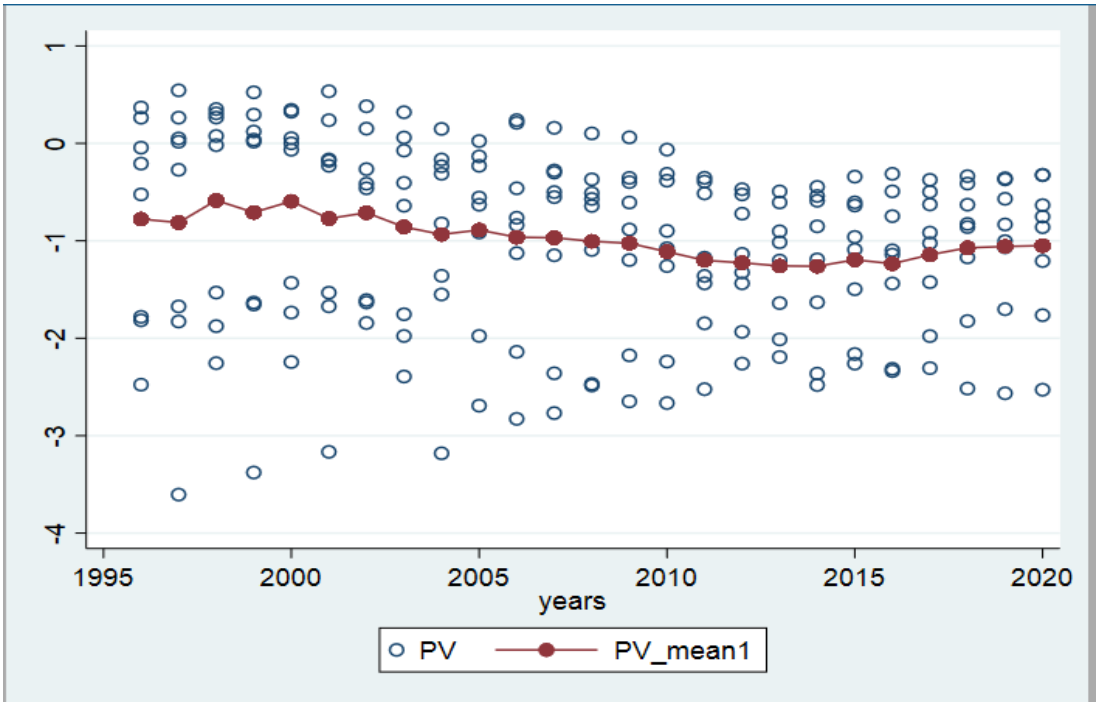
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

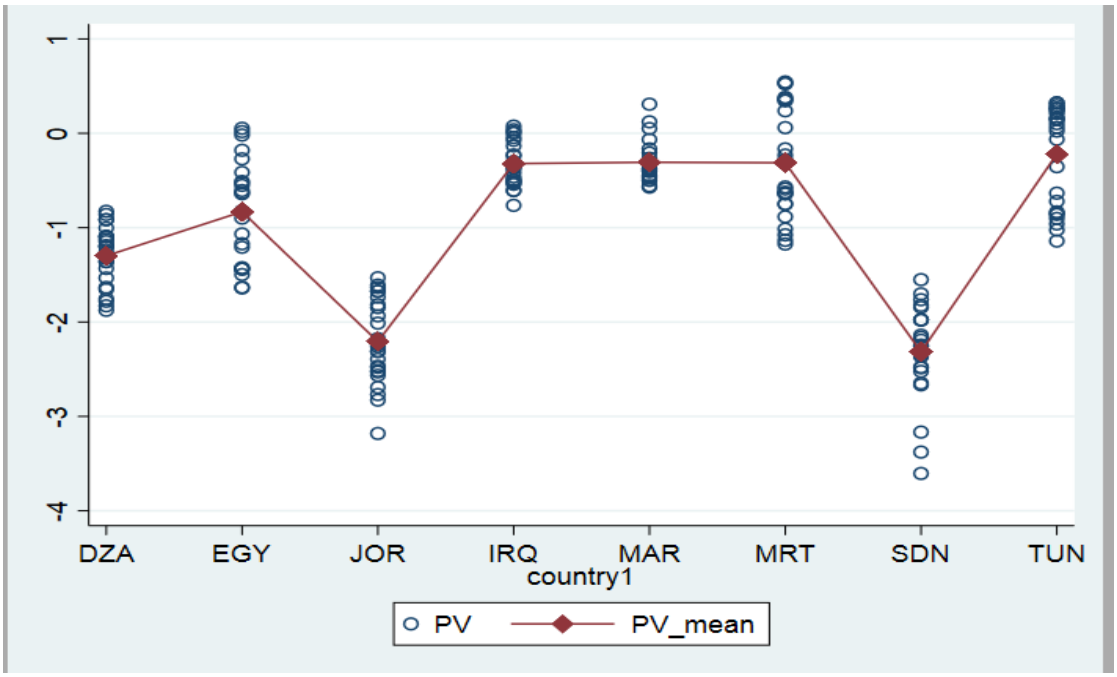
يتضح جليا من خلال الشكل رقم (1.2) وجود حالة من عدم التجانس بين الدول الآسيوية، وعليه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات، دول لديها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي موجب وهذا ما يدل على أن دولها تعرف استقرار وعدم زعزعة لأنظمة الحكم وتضم دولة (كازاخستان، ماليزيا، فيتنام) أما المستوى الثاني، فدوله تملك متوسط مؤشر الاستقرار السياسي سالب، لكنه أقل خطورة، ويضم كل من (بنغلاديش، الهند، إندونيسيا، باكستان،تركيا، طاجيكستان، نيبال)، . أما المستوى الأخير للدول التي لديها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي خطير جدا فهي كل من أرمينيا، أذربيجان وسيريلانكا،حيث سجلت قيم سالبة لهذا المؤشر وكانت جد قريبة من قيمة الصفر، وهذا ما يدل على عدم وجود حالة من الاستقرار السياسي لهذه الدول. هذا فيما يخص تطور المؤشر على حسب الدول، أما فيما يخص تطوره على طول الفترة الممتدة من (1996-2020)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر الاستقرار السياسي لكل الدول الآسيوية يقع في المنطقة أقل خطورة.

ثانيا. تحليل تطور مؤشر الاستقرار السياسي (pv) للدول العربية النامية

يظهر لنا من الشكل رقم (2.2) وجود حالة من عدم الثبات بين الدول العربية، وعليه يمكن أيضا تقسيمها إلى ثلاث مستويات، دول تحوي على قيم موجبة لمتوسط مؤشر الاستقرار السياسي وهذا ما يدل على أن دولها تعرف استقرار وعدم زعزعة لأنظمة الحكم وتضم دولة الأردن، أما المستوى الثاني، فدوله تملك قيم سالبة لمتوسط مؤشر الاستقرار السياسي ، لكنه أقل خطورة، وتضم حسب الترتيب كل من تونس، موريتانيا، المغرب، الأردن ومصر، فهذا الأخير يلاحظ أن أفضل أداء له كان سنة 2000 وهي السنة الوحيدة التي تحقق بها أداء موجب ضمن مؤشر الحوكمة. وهذا يتحقق مع واقع الاقتصاد المصري، حيث كانت الفترة من 1999 حتى سنة 2005 من أفضل فترات الحياة السياسية في مصر. أما المستوى الأخير للدول التي لديها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي خطير جدا فهي كل من الجزائر، السودان والعراق، وهذا ما يدل على عدم وجود حالة من الاستقرار السياسي. هذا فيما يخص تطور المؤشر على حسب الدول، أما فيما يخص تطوره على طول الفترة الممتدة من (1996-2020)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر الاستقرار السياسي لكل الدول العربية يقع في المنطقة أقل خطورة، لكنه يعرف تدهور وتراجع، خصوصا بعد سنة (2010)، أين عرف المؤشر أكثر تراجع وهذا ما يفسر بحدوث ثورات الربيع العربي، وما ترتب عليها من أزمات وحروب في بعض الدول العربية.

الشكل رقم (2.2): منحنى عدم التجانس لمتغير الاستقرار السياسي حسب الدول العربية النامية للفترة(1996-2020).

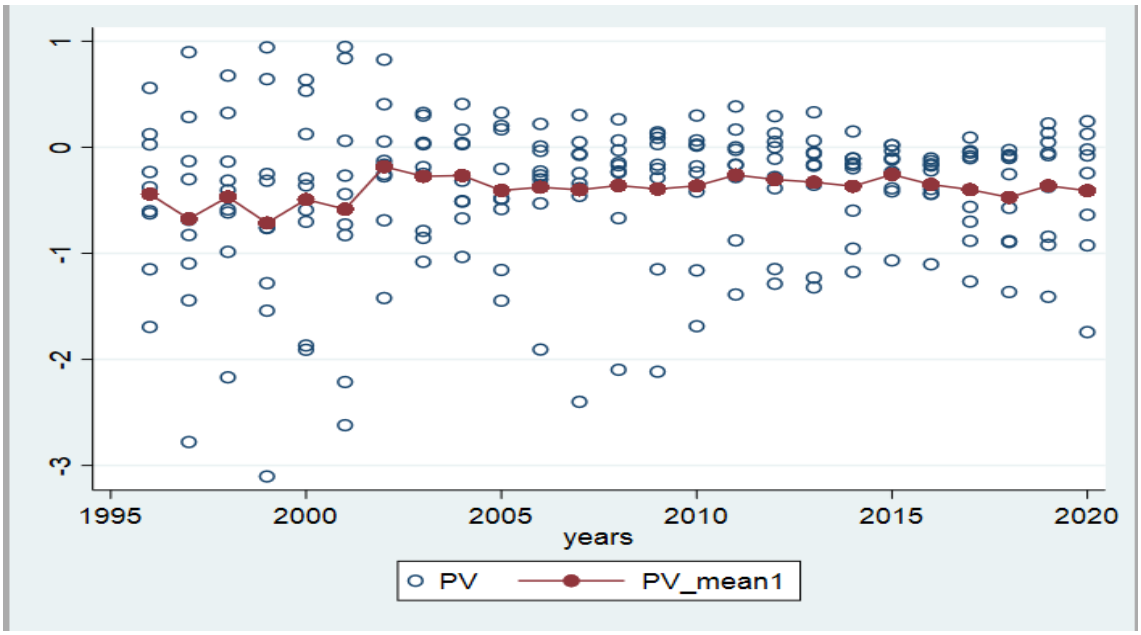


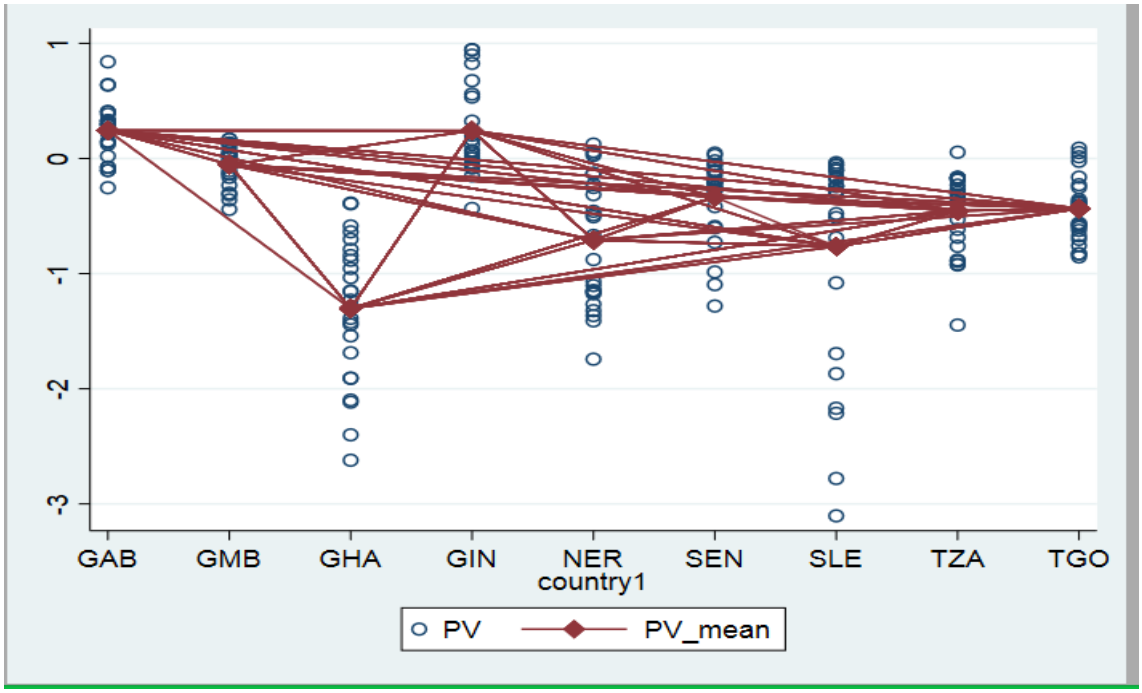


من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

ثالثا. تحليل تطور مؤشر الاستقرار السياسي (pv) للدول الإفريقية النامية

الشكل رقم (3.2): منحنى عدم التجانس لمتغير الاستقرار السياسي حسب الدول الإفريقية النامية للفترة (2020-1996)





من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

نلاحظ من الشكل رقم (3.2) وجود حالة من عدم الاستقرار والثبات بين الدول الإفريقية ، وهذا ما أدى بنا إلى تقسيم هذه العينة من الدراسة إلى ثلاث مستويات متباينة، المستوى الأول يضم الدول التي بها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي موجب وهذا ما يدل على أن دولها تعرف استقرار وعدم زعزعة لأنظمة الحكم وتضم دولة غابون، غامبيا، غينيا، أما المستوى الثاني، فدوله لها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي سالب، لكنه أقل خطورة، وتضم حسب الترتيب كل من دولة النيجر، السودان، توجو، سيراليون، تانزانيا،

أما المستوى الأخير للدول التي لديها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي خطير جدا فهي دولة غانا، ، حيث سجلت قيم سالبة على طول فترة الدراسة. وهذا ما يدل على عدم وجود حالة من الاستقرار السياسي بهذه الدولة. أما فيما يخص تطوره على طول الفترة الممتدة من (1996-2020)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر الاستقرار السياسي لكل الدول الإفريقية يقع في المنطقة أقل خطورة.

وعليه فإن تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية تنضم المشاركة السياسية وتمنع انتشار العنف والفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة، وفي اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية، وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي، والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع، والاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية وعدالة توزيع المهام لضمان المساواة.

المطلب الثالث:تطور مؤشر فاعلية الحكومة لعينة من الدول النامية

المراد بالفاعلية الحكومية هو قدرة الحكومة على تهيئة السياسات الصحيحة وتنظيمها وتطبيقها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود نظام إداري ذو كفاءة عالية، أي فعالية إدارة مؤسسات الدولة ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، فخدمة المجتمع هي أحد أهم وظيفة للحكومة، ومن المعروف أن أحد وعود تطبيق أسلوب الحكومة هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي، وعليه يقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى جودة الخدمات الحكومية، ونوعية الخدمة المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات[1].

ومن أجل دراسة هذا المؤشر يجب البحث في مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أدائه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين، واعتماد نموذج الحكومة الالكترونية كمدخل رئيسي لدراسة فاعلية الأداء الحكومي. والجداول الآتية تبين تطور هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2020) لعينة من الدول النامية.

أولا. تحليل تطور مؤشر فاعلية الحكومة للدول العربية النامية

يتضح من الجدول رقم (4.2) وجود حالة من التباين لقيم مؤشر فاعلية الحكومة بين الدول العربية النامية محل الدراسة، وعليه فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مستويات، دول لديها مؤشر فاعلية حكومة موجب وبالتالي يوجد رضا بين المواطنين على أدائها وتضم الأردن، أما المستوى الثاني فدوله لديها متوسط مؤشر فاعلية الحكومة سالب وبالتالي مواطنيها غير راضيين بشكل جيد على أدائها، وتضم كل من المغرب، تونس، موريتانيا، مصر فالجزائر. أما مستوى الدول التي لديها متوسط فاعلية الحكومة وأدائها ضعيف جدا فتضم كل من السودان والعراق. هذا فيما يخص الدول، أما بالنسبة لتطور هذا المؤشر عبر السنوات (1996-2010)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر فاعلية الحكومة لكل الدول العربية يقع في مجال عدم رضا المواطنين بشكل عام على أداء وفاعلية الحكومة خلال هذه الفترة.

[1] Erum, K, Naveed, A , & Imtiaz, A, Empirical analysis of relationship between investment, good governance and GDP growth rate in pakistan (1996-2016), Journal of Economics Libray, n 3, 2018, pp 211-220.

يتضح كذلك جليا من خلال الجدول رقم (4.2) تذبذب قيم متوسط فاعلية الحكومة للدول محل الدراسة خلال الفترة (2011-2020)، فهي لم تسجل سوى تغير طفيف وكل قيمه تتمحور بين (-0.05) و (-1.6) وبإشارة سالبة، وعليه تم تقسيم هذه الفترة أيضا إلى ثلاث مستويات السابقة الذكر، أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم لمؤشر فاعلية الحكومة، فإن مراحل الصعود والهبوط تتطابق مع ترتيب أداء الحكومة مقارنة بباقي دول العالم، فنلاحظ أن دولة الأردن سجلت قيم موجبة في معظم السنوات ما عدا سنتي 2012 و 2013، حيث سجلت قيم سالبة مما يدل على أنه من الناحية الواقعية الدولة بذلت جهود فعلية ومعتبرة لوقف التدهور الذي كان قائما. في حين بقية الدول سجلت قيم سالبة للمؤشر ولكن بنسب متقاربة، نتيجة الواقع أو النظام الحكومي السائد بها.

إن التوجه الايجابي لمؤشر فاعلية الحكومة دليل على وجود تحسن في طريقة عمل الحكومة والذي أثر على مستوى الخدمات المقدمة للموطن، وعلى مدى التزام الحكومة بتطبيق بعض الأنظمة واللوائح المعتمدة من قبل السلطة التشريعية، أما سلبية الأرقام التي عرفها مؤشر فاعلية الحكومة فهذه النتيجة هي مؤشر على وجوب دراسة أسباب الخلل بين إصدار القوانين وتطبيقها، وفي هذا الإطار يتوجب على حكومة الدول النظر في القرارات ومدى مطابقتها لحاجة العمل، على اعتبار أنه من الممكن أن يكون عدم تطبيق الأنظمة هو بسبب عدم واقعية الأنظمة أو عدم الوضوح في آليات التطبيق.

الجدول رقم (4.2): تطور مؤشر فاعلية الحكومة (GE) للدول العربية النامية للفترة (1996-2020).

الدول	الجزائر	المغرب	مصر	تونس	العراق	الأردن	موريطانيا	السودان
1996	-1,088	-0,104	-0,473	0,375	-2,088	-0,032	-0,124	-0,987
2000	-0,963	-0,074	-0,217	0,495	-1,977	-0,015	-0,139	-1,165
2005	-0,467	-0,279	-0,415	0,381	-1,629	0,028	-0,292	-1,395
2010	-0,479	-0,104	-0,370	0,218	-1,197	0,103	-0,970	-1,343
2015	-0,50	-0,062	-0,769	-0,120	-1,246	0,122	-1,027	-1,476
2016	-0,531	-0,106	-0,659	-0,229	-1,267	0,133	-0,772	-1,515

2017	-0,589	-0,193	-0,619	-0,081	-1,263	0,109	-0,724	-1,429
2018	-0,443	-0,209	-0,584	-0,105	-1,320	0,112	-0,726	-1,611
2019	-0,516	-0,119	-0,423	-0,102	-1,336	0,099	-0,498	-1,622
2020	-0,525	-0,030	-0,545	-0,203	-1,326	0,114	-0,772	-1,486

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

ثانيا. تحليل تطور مؤشر فاعلية الحكومة للدول الإفريقية النامية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.2) أن معظم الدول الإفريقية سجلت قيم سالبة لمؤشر فاعلية الحكومة، حيث عرف المؤشر أعلى درجات سلبيته وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم التحكم في القرار الحكومي للدول التالية (النيجر، السيراليون، توجو)، للفترة ما بين (1996-2010) بمعدل يتراوح بين (-0.5) و (-2.10)، أما فيما يخص بقية الدول (تانزانيا، الغابون، غامبيا، غانا، السنغال)، فكانت قيم المؤشر تتراوح بين (-0.02) و (-0.90) وهذا ما يدل على عدم وجود الرضا بين المواطنين وأداء الحكومة لهذه الدول، على الرغم من محاولة الدولة باستمرار أن تؤمن كما كبيرا من الخدمات العامة لجميع مواطنيها.

هذا فيما يخص الدول، أما بالنسبة لتطور هذا المؤشر عبر السنوات (1996-2010)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر فاعلية الحكومة لكل الدول الإفريقية يقع في مجال عدم رضا المواطنين بشكل عام على أداء وفاعلية الحكومة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (5.2): تطور مؤشر فاعلية الحكومة (GE)للدول الإفريقية النامية للفترة(1996-2020).

الدول	النيجر	سيراليون	تانزانيا	توجو	الغابون	غامبيا	غانا	غينيا	السنغال
1996	-1,169	-1,404	-0,687	-0,688	-0,199	-0,619	-0,119	-1,169	0,076
2000	-1,042	-1,397	-0,417	-1,144	-0,571	-0,472	0,068	-0,813	-0,115
2005	-0,772	-1,341	-0,411	-1,442	-0,814	-0,715	-0,187	-1,047	-0,228
2010	-0,659	-1,215	-0,597	-0,597	-0,772	-0,678	-0,037	-1,108	-0,579

2015	-0,654	-1,250	-0,602	-1,193	-0,733	-0,903	-0,222	-1,145	-0,426
2016	-0,633	-1,170	-0,545	-1,068	-0,792	-0,842	-0,168	-1,005	-0,454
2017	-0,703	-1,170	-0,631	-1,122	-0,922	-0,646	-0,111	-1,034	-0,318
2018	-0,762	-1,143	-0,753	-1,052	-0,809	-0,619	-0,208	-0,969	-0,266
2019	-0,801	-1,126	-0,879	-0,917	-0,897	-0,631	-0,210	-0,778	-0,058
2020	-0,617	-1,016	-0,772	-0,690	-0,909	-0,672	-0,152	0,010	0,010

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

كما يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر متوسط فاعلية الحكومة لنفس الدول الإفريقي ة مع تغير فترة الدراسة من (2011-2020)، قد عرف المؤشر تحسنا في قيمه حيث وصلت قيمته إلى (-0.04) في دولة غانا سنة 2012 بعدما كانت (-0.11) سنة (2011)، ويرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الجهود التي بذلتها الدولة في تحسين الخدمات العمومية ومحاولة تغطية كافة احتياجاتهم، ومحاولة تبني سياسات ديمقراطية من خلال التحول نحو التعددية الحزبية، والانفتاح السياسي والاقتصادي.

كما أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي، كما عملت الحكومة على تثبيت الثقة بين الإدارة والمواطن، وذلك من خلال ضمان حق المواطنين في الإعلام وحمايتهم من التجاوز في استعمال السلطة، إضافة إلى الانتفاع والمساواة أمام المرفق العام، مع توفير الحماية القانونية للمواطنين من تجاوزات الإدارة.

ثالثا. تحليل تطور مؤشر فاعلية الحكومة للدول الآسيوية النامية

الجدول رقم (6.2): تطور مؤشر فاعلية الحكومة (GE)للدول الآسيوية النامية للفترة (1996-2020).

الدول	AZE	ARM	TUR	TJK	LKA	PAK	VNM	NPL	MYS	IDN	IND	KAZ	BGD
1996	-0,91	-0,380	0	-1,40	-0,183	-0,6	-0,58	-0,3	0,53	-0,70	-0,1	-0,9	-0,68
2000	-1	-0,515	0,01	-1,19	-0,297	-0,5	-0,43	-0,4	1,05	-0,29	-0,1	-0,6	-0,58

2005	-0,72	-0,139	0,15	-1,1	-0,313	-0,4	-0,23	-0,8	1,09	-0,48	-0,1	-0,6	-0,91
2010	-0,80	-0,18	0,29	-0,91	-0,19	-0,7	-0,2	-0,8	1,1	-0,2	0,02	-0,4	-0,73
2015	-0,2	-0,1	0,2	-0,8	-0	-0,6	0,06	-1,0	0,94	-0,24	0,09	-0,0	-0,72
2016	-0,16	-0,1	0,04	-1,02	-0,02	-0,6	0,01	-0,8	0,8	0,007	0,07	-0,0	-0,67
2017	-0,17	-0,1	0,07	-1,10	-0,15	-0,5	0,005	-0,8	0,83	0,03	0,08	0,00	-0,73
2018	-0,18	-0, 28	0,006	-1,09	-0,2	-0,3	-0,01	-0,9	1,0	0,18	0,28	0,02	-0,7
2019	-0,40	-0, 6	0,0	-1,0	-0,4	-0,7	0,03	-1,4	0,99	0,18	0,88	0,12	-0,7
2020	-0,10	-0, 2	-0, 4	-0,7	-0,0	-0,4	0,2	-0,4	1,04	0,36	0,38	0,15	-0,7

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

يتبين من الجدول رقم (6.2) عدم وجود التجانس لبيانات هذا المؤشر بين الدول الآسيوية النامية محل الدراسة، وعليه كان التقسيم كالآتي: دول لديها مؤشر فاعلية حكومة موجب وبالتالي يوجد رضا بين المواطنين على أدائها وتضم ماليزيا، تركيا ما عدا السنوات من (1996) إلى (1999) كانت قيمها سالبة، أما المستوى الثاني فدول لديها متوسط مؤشر فاعلية الحكومة سالب وبالتالي مواطنيها غير راضيين بشكل جيد على أدائها، وتضم كل من أرمينيا، النيبال، فيتنام، الهند، إندونيسيا، سيريلانكا. أما مستوى الدول التي لديها متوسط فاعلية الحكومة سالب وأدائها ضعيف جدا فتضم الدول المتبقية. هذا فيما يخص الدول، أما بالنسبة لتطور هذا المؤشر عبر السنوات (1996-2020)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر فاعلية الحكومة لكل الدول الآسيوية على العموم يقع في مجال عدم رضا المواطنين بشكل عام على أداء وفاعلية الحكومة خلال هذه الفترة.

كما يتضح من الجدول أعلاه أن مؤشر فاعلية الحكومة لهذه الدول يشترك مع سابقه "مؤشر الاستقرار السياسي" في سلبية الأرقام المقاسة، مع وجود تحسن في فعالية وكفاءة أداء الحكومة خلال فترة الدراسة، بالرغم من وجود استقرار نسبي في حدود 20% (ترتيب آسيا بين دول العالم)، وهو ما يعني أنه من

الناحية الواقعية بذلت هذه الدول جهود فعلية معتبرة لوقف التدهور الذي كان قائما، من خلال القيام بتصحيح النظام الحكومي، ولذلك أصبح إصلاح جهاز الخدمة المدنية الأساسي من أجل تقديم أداء أفضل للمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء، أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتطلب هذا الإصلاح النظر في آلية الإدارة العامة وتحليل كيف يمكن أن يكون لجوانب مثل قرارات التوظيف والترقية، وبرامج التدريب وتنمية القدرات، ومتابعة وإدارة أداء الموظفين، تأثير إيجابي طويل الأجل على الفعالية العامة للحكومة وتقديم الخدمات.

المبحث الثاني: تحليل كمي للمؤشرات الوسيطية للفساد في الدول النامية.

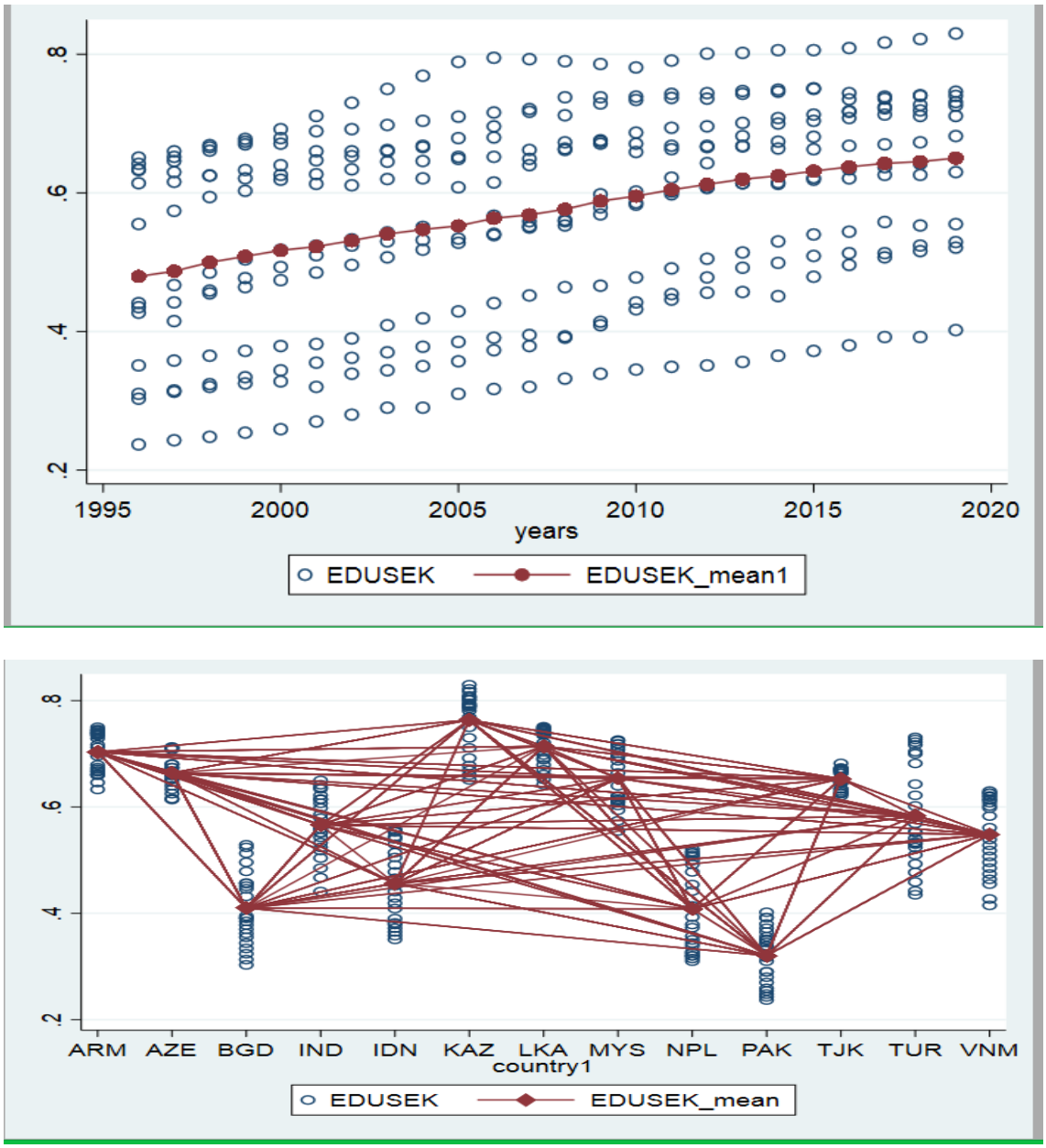
المطلب الأول: التحليل الاقتصادي لتطور مؤشر التعليم لعينة من الدول النامية.

لقد ساد الاعتقاد لسنوات مضت أن التعليم حق من حقوق الإنسان وعلى الدولة أو الحكومات توفيره وتيسيره لكل مواطن، ولكن من الواضح أن حجم الإنفاق على التعليم يتزايد بتزايد أفراده الملتحقين به مما يزيد العبء على الميزانيات المخصصة للتعليم وبالتالي تتأثر بقية بنود ميزانية الدولة وينعدم شيئا فشيئا العدل في الاحتياج ميزانية مخصصة. لذا لابد من وجود بدائل ومصادر غير تقليدية تؤدي إلى تخفيف العبء على الحكومات واشتراك الأفراد أو قطاعات المجتمع الأخرى المستفيدة من مخرجات التعليم سوت العام أو الجامعي على حد سواء في تمويل المؤسسات التعليمية.

يمثل التعليم القلب النابض للأمم، كما أنه في السنوات الأخيرة يظهر التفوق العالمي جليا في مدى المنافسة في تطوير نظم التعليم للدول النامية، وتحدد المراحل التعليمية الغايات التربوية والتعليمية من خلال المدرسة معالم الطريق لمواكبة العصر الحالي وتحقيق أهداف المجتمع، كما أن العلاقة وطيدة بين التعليم الذي هو أساس المعرفة والنمو الاقتصادي.

أولا. تحليل تطور مؤشر التعليم (EDUSEK) للدول الآسيوية النامية

الشكل رقم (4.2): منحنى عدم التجانس لمتغير التعليم حسب الدول الآسيوية النامية للفترة (2020-1996)



من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

يتبين لنا من الشكل رقم (4.2) وجود حالة من عدم الاستقرار لمؤشر متوسط التعليم في الدول الآسيوية، حيث سجلت معدلات موجبة تتراوح بين (0.2) و (0.5) للدول التالية (بنغلاديش، إندونيسيا، الهند، النيبال، باكستان)، وهي أرقام غير مرتفعة على الرغم من انتهاج طرق جديدة وتخصيص أموال طائلة على هذا

المؤشر من أجل التحسين فيه. أما بقية الدول (أرمينيا، أذربيجان، كزاخستان، سيريلانكا، ماليزيا، تاجيكستان، تركيا، وأخيرا الفيتنام. فقد سجلت معدل يتراوح بين (0.5) و (0.7).

ونظرا لأن الدول الآسيوية تتنافس في الاقتصاد العالمي وتطمح للانضمام إلى الدول المتقدمة، فهناك مخاوف من أن معدلات التعليم المسجلة طيلة الفترة الممتدة من (1996-2020)، قد لا تتماشى مع تلك التي تحققها دول العالم الأول. بمقارنة بسيطة نجد أن نسب أو معدلات الالتحاق الإجمالية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في عام 2013 قد بلغت 84.3% على مستوى التعليم قبل الابتدائي، 101.1% في التعليم الابتدائي، 105.1% في التعليم الثانوي و 76.6% في التعليم العالي أو الجامعي وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع متوسط دول القارة الآسيوية. لهذا جعلت نتائج التعلم هدفا محوريا لسياسات التعليم، وهذا يعني مواصلة تحديد وتتبع عملية قياس نتائج تعلم الطلاب، ثم استخدام هذه لقياسات لتوجيه كل أوجه السياسات التعليمية، بما في ذلك توزيع المدرسين وتدريبهم، وتخصيص الإنفاق العام على التعليم.

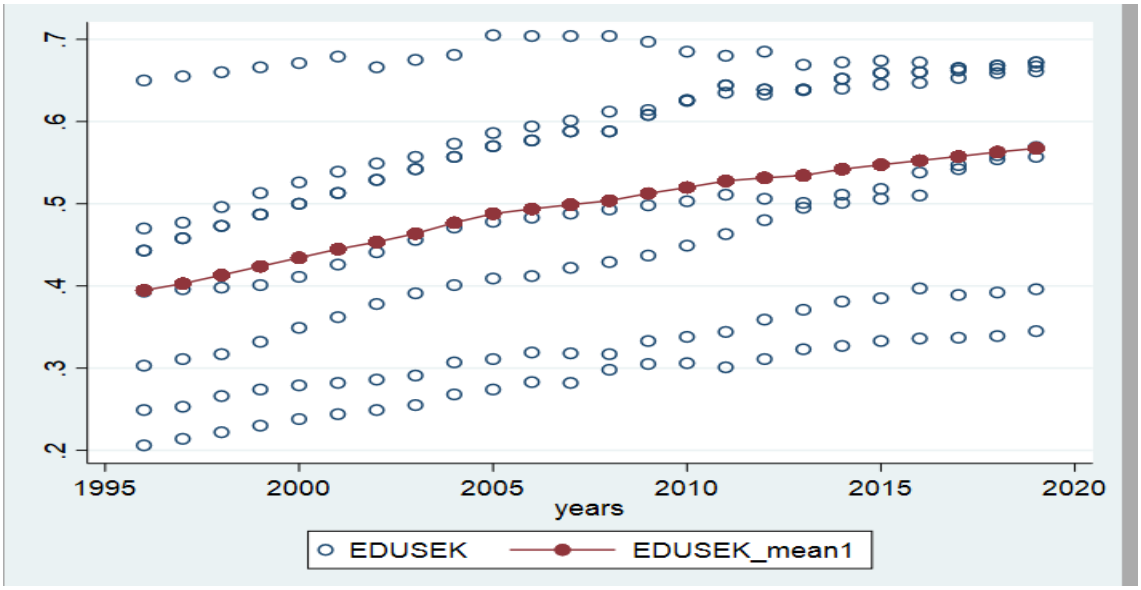
لتحقيق ذلك، سيكون من الأهمية بمكان إتباع نهج مشترك بين مختلف القطاعات والأقسام، تحسين كفاءة المدرس ومساءلته، توفير التدريب للمدرسين قبل وأثناء الخدمة بما يزودهم بأحدث الطرق التعليمة. من المهم أيضا وضع هياكل للتدرج الوظيفي بناء على الأداء المهني، وهو ما يمكن أن يساعد على جذب أفضل العناصر من المدرسين واستمرارهم، توفير الدعم التعليمي في المراحل الأولى من الدراسة، تعزيز مساهمة الأطراف غير الحكومية، أي يتعين تشجيع الفاعلين غير الحكوميين على المشاركة في تصميم وسائل مبتكرة لتحسين أوضاع المدارس، وتيسير إزالة العقبات أمام الالتحاق بالمدارس، والتصميم المحكم للشركات بين القطاعين العام والخاص، واستخدام آليات ذكية وفعالة لزيادة مساءلة قطاع التعليم أمام الطلاب والدولة والمجتمع.

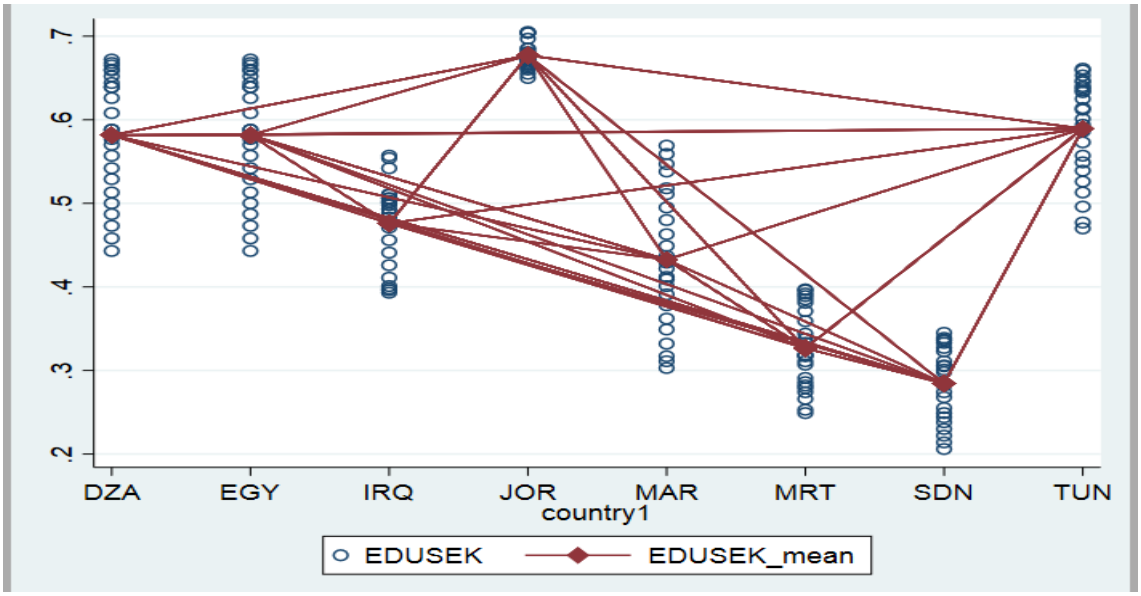
ثانيا. تحليل تطور مؤشر التعليم (EDUSEK) للدول العربية النامية

يتضح من الشكل رقم (5.2) أيضا وجود اختلاف لقيم مؤشر التعليم بين الدول العربية، وعليه يتم تقسيمها إلى مايلي: دول لديها متوسط مؤشر التعليم عالي وتضم حسب الترتيب كل من الأردن، موريتانيا، أما المستوى الثاني، فتضم كل من تونس، الجزائر، مصر، العراق فالمغرب. أما المستوى الأدنى من متوسط مؤشر التعليم فيضم السودان. هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (1996-2020)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر التعليم عرف تطور وارتفاع متزايد عبر فترة الدراسة، نتيجة الاهتمام

الذي توليه الدول العربية بالتعليم. فهذه الأخيرة تحاول في السنوات الأخيرة النهوض باقتصادياته ا والالتحاق بركب الدول المتقدمة وذلك من خلال تطبيق العديد من النماذج التنموية، وإدراكا منا أن نجاح هذا المسعى يتوقف إلى حد كبير على التعليم بشكل عام، فأخذت تعمل على إصلاح قطاع التعليم في جميع مستوياته في سبيل تنمية رأس مالها البشري وبالتالي السبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية ومستديمة.

الشكل رقم (5.2): منحنى عدم التجانس لمتغير التعليم حسب الدول العربية النامية للفترة (1996-2020).





من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

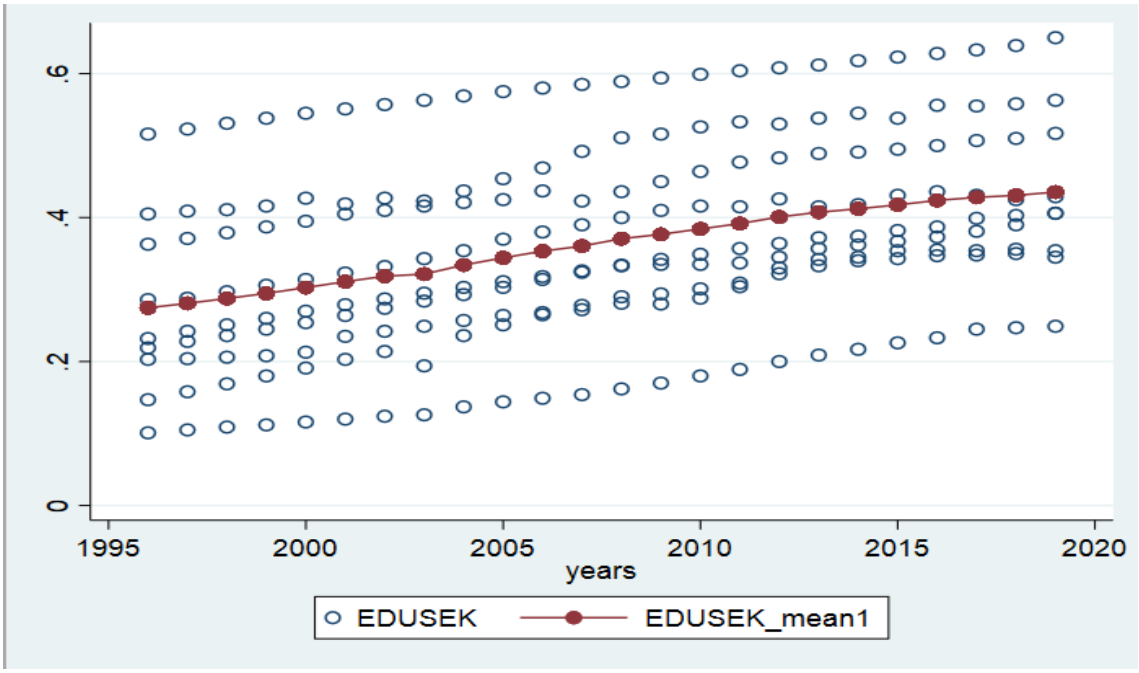
ثالثا. تحليل تطور مؤشر التعليم (EDUSEK) للدول الإفريقية النامية

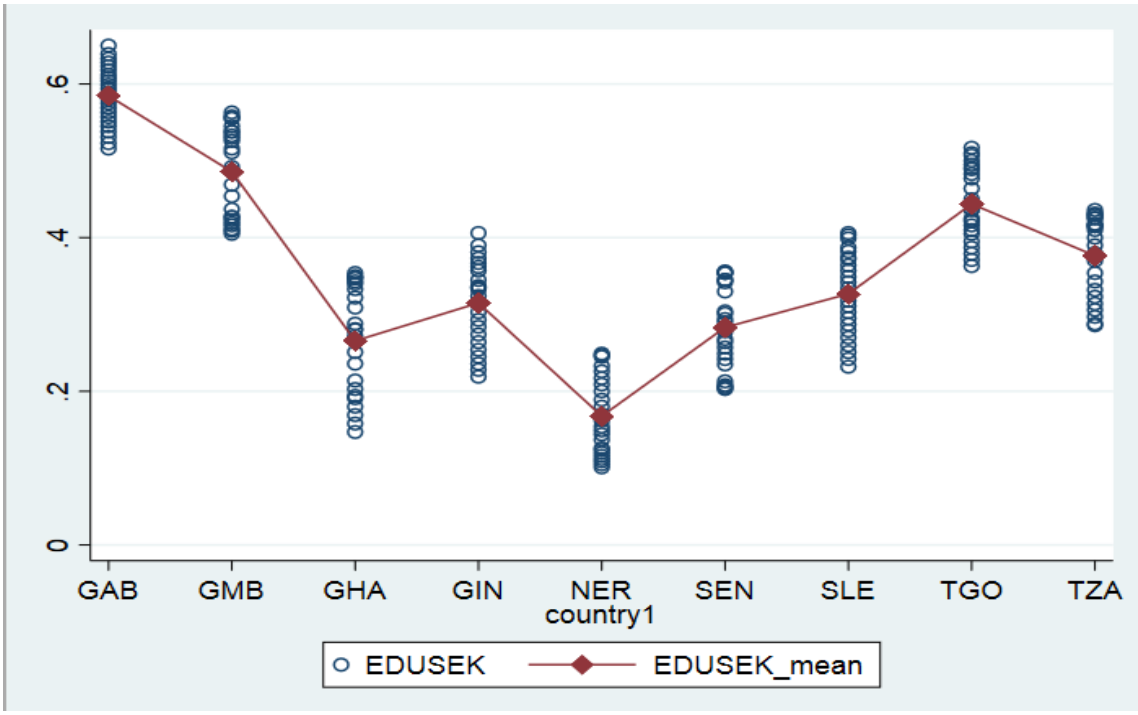
يتضح جليا من الشكل رقم (6.2) وجود تباين بين الدول الإفريقية، دول لديها متوسط مؤشر التعليم عالي وتضم حسب الترتيب كل من غابون، غامبيا، توجو أما المستوى الثاني، فتضم كل من تانزانيا، سيراليون، غينيا. أما المستوى الأدنى من متوسط مؤشر التعليم فيضم السودان، النيجر، غانا هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (1996-2020)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر التعليم لم يعرف سوى تطور وارتفاع طفيف عبر فترة الدراسة مقارنة بالدول العربية والأسيوية، ويرجع سبب انخفا ض معدلات التعليم للدول محل الدراسة للافتقار إلى مرافق التعليم المناسبة وعدم تكافؤ الفرص في التعليم في مختلف البلدان، تجد العديد من المدارس في جميع أنحاء إفريقيا صعوبة في توظيف المعلمين بسبب انخفاض الأجور وعدم وجود أشخاص مناسبين.

إن آفاق التعليم في إفريقيا ليست قاتمة بشكل شامل، فقد بدأت بعض الأساليب التجريبية، مثل التدريس باللغة الأم وحوافز المتعلمين المتباينة، في تحقيق نتائج ايجابية ويمكن استخدامها كأساس لمزيد من التطوير. ومع ذلك إلى جانب التحسينات التي أدخلت على الأنظمة القائمة، يتعين على صناع السياسات إدراك وتغيير المناهج الدراسية التي لم تعد فعالة، حتى مع تركيزهم على توسيع نطاق الوصول إلى التعليم.

وعليه فغنه قد حان الوقت للقادة الأفارقة وحتى المعنيين بتطوير التعليم خارج القارة، بأن يأخذوا مشكلة التعليم على محمل الجد وأن تتمحور خطتهم حول كيف سيتعلم الأطفال وكيف سيتم توفير الإمكانات المادية لضمان تحقيق ذلك. والمهم هنا هو التوصل إلى حلول بشأن إصلاح التعليم سواء بتبني هذه المبادرة أو بتدشين مبادرات وأفكار أخرى تؤدي إلى تطويره كليا، وذلك حتى نضمن ونتأكد من أن جيل الشباب المستقبلي الإفريقي سيكون قد تلقى أفضل تعليم يمكنهم من نقل بلادهم إلى المستقبل الذي يليق بالقارة وإمكانياتها وقدراتها.

الشكل رقم (6.2): منحنى عدم التجانس لمتغير التعليم حسب الدول الإفريقية النامية للفترة (1996-2020).





من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لتطور مؤشر الإنفاق الحكومي لعينة من الدول النامية.

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، وهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات،بالإضافة إلى أنه أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاجتماعي. ويعبر الإنفاق الحكومي على أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

أولا. تحليل تطور مؤشر الإنفاق الحكومي (GOVEX) للدول الإفريقية النامية

الجدول رقم (7.2) : تطور مؤشر الإنفاق الحكومي (GOVEX)للدول الإفريقية النامية للفترة (1996-2020).

الدول	غينيا	الغابون	غامبيا	غانا	النيجر	السنغال	سيراليون	توجو	تانزانيا
1996	7,472	11,241	11,436	12,043	19,811	12,803	10,870	12,018	11,554
2000	7,084	9,560	11,227	10,176	20,712	12,086	14,333	12,486	7,851
2005	6,987	12,535	8,247	15,308	17,779	12,448	9,886	13,001	11,918
2010	12,568	13,486	10,138	7,069	15,480	14,162	10,399	13,362	10,362
2015	19,501	14,816	8,326	7,680	16,497	14,299	10,245	17,989	9,927
2016	16,883	14,641	8,446	7,886	15,269	14,031	12,437	13,825	9,066
2017	15,276	13,231	7,866	6,957	15,461	13,633	10,465	12,851	8,496
2018	15,481	10,565	6,824	7,104	15,208	13,784	9,240	14,938	8,112
2019	15,321	10,993	8,247	7,043	15,622	13,764	8,566	13,705	7,768
2020	12,916	13,169	8,722	8,006	15,604	15,230	8,089	13,805	8,151

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

يظهر جليا من خلال الجدول رقم (7.2) وجود تباين في قيم مؤشر الإنفاق الحكومي للدول الإفريقية، حيث سجلت في السنوات الأولى قيم متدنية تتراوح بين معدل (7%) حتى (12%) لدولة غينيا، تانزانيا، غامبيا، غانا، سيراليون، وهذا للفترة الممتدة من (1996- 2010). أما الدول المتبقية (السنغال، النيجر، توجو، الغابون، فقد سجلت متوسط الإنفاق الحكومي معدلات مرتفعة نوعا ما مقارنة بالدول السابقة، فقد وصلت إلى معدل بين 17% إلى 21% لنفس الفترة.

ينطبق على هذا الجدول ما تم قوله على الجدول السابق إلا في بعض الاختلافات الطفيفة، حيث أن في مرحلة ما بعد سنة 2010 نهضت معدلات نمو الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي لدولة غينيا، فبلغ بذلك معدل الإنفاق الحكومي إلى 19 % سنة 2015، بينما بقية الدول فقد شهدت تراجع بسيط أوساط العقد الثاني من الألفينية الثانية، ثم سرعان ما تم الرجوع إلى نفس وتيرة الزيادة السابقة.

ثانيا. تحليل تطور مؤشر الإنفاق الحكومي (GOVEX) للدول العربية النامية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8.2) وجود حالة من عدم التجانس للبيانات للدول العربية وعليه يمكن تقسيمه إلى مستويين، الأول يضم الدول التي شهدت ارتفاع في معدل متوسط الإنفاق الحكومي وهي (الأردن، موريتانيا، الجزائر، المغرب، تونس، والعراق بعدما كانت قيمته منخفضة خلال سنتي 1996و1997 ، ثم سرعان ما ارتفع معدله ليصل إلى 21% سنة 2009. وهو ما يدل على أنها تقوم بالإنفاق على المرافق العمومية مثل الصحة والتعليم من أجل تحقيق النمو المنشود، أما المستوى الثاني فيضم الدول التي سجلت معدلات متوسطة لهذا المؤشر وهي مصر والسودان.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن هناك تحسن ملحوظ في ارتفاع متوسط مؤشر الإنفاق الحكومي للدول العربية، فالجزائر سجلت أعلى مستوياتها سنة 2020 بمعدل 20% وكذلك الحال بالنسبة لدولة المغرب، مما يؤكد أهمية الإنفاق الحكومي لهذه الدول أما دولة مصر فقد سجلت قيم دنيا لهذا المؤشر بمعدل 7% في السنوات الأخيرة. وأخيرا دولة السودان عملت على رفع معدل الإنفاق الحكومي ليصل إلى 28% سنة 2020.

هناك مجموعة من الأسباب والمحددات التي تعمل على الزيادة في الإنفاق العام، فهناك زيادة ظاهرية للإنفاق ومن أهم أسبابها ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وبالتالي تضطر الدولة إلى زيادة

الإنفاق للمحافظة على المنفعة الحقيقية للإنفاق ثابتة، كما أن الاتساع الجغرافي للدول والنمو السكاني لها من أهم الأسباب للزيادة الظاهرية في الإنفاق العام. وهناك زيادة حقيقة في الإنفاق العام والمقصود بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة، وهذه الزيادة ترجع لعدة أسباب فكرية واقتصادية وسياسية وإدارية إضافة لمحددات المالية. كما يعمل التوسع في المشروعات العامة على زيادة الإنفاق العام، حيث تسعى الدولة من وراء هذه المشروعات إلى الحصول على موارد جديدة لخزينة الدولة إضافة للمساهمة في التنمية الاقتصادية، كما أن التنافس الاقتصادي الدولي يعمل على زيادة الإنفاق العام من خلال دعم الدولة للصادرات الوطنية والصناعات الناشئة بهدف تعزيز القدرة التنافسية.

الجدول رقم (8.2) : تطور مؤشر الإنفاق الحكومي (GOVEX)للدول العربية النامية للفترة(1996-2020).

	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	الأردن	العراق	موريتانيا	السودان
1996	15,774	15, 244	15, 998	10,374	24,512	2,442	12,702	5,558
2000	13,583	17,604	16,671	11,202	23,699	11,838	20,645	9,077
2005	11,450	18,547	16,919	12,739	19,530	19,968	17,120	10,477
2010	17,226	17,947	15,153	11,163	19,247	18,918	13,520	11,006
2015	21,560	19,277	17,802	11,759	17,823	18,666	14,617	18,841
2016	20,889	19,308	18,617	11,426	17,250	18,389	13,440	20,734
2017	18,950	19,021	19,016	10,092	17,361	16,305	13,381	17,977
2018	17,202	19,013	18,090	8,351	17,058	15,879	12,358	23,027
2019	16,885	19,341	18.816	7,660	17,026	19,195	11,652	25,274
2020	20,112	20,875	21.611	7,923	18,434	22.088	12,799	28,088

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

ثالثا. تحليل تطور مؤشر الإنفاق الحكومي (GOVEX) للدول الآسيوية النامية

الجدول رقم (9.2) : تطور مؤشر الإنفاق الحكومي للدول الآسيوية النامية للفترة (1996-2020).

ARM	TJK	AZE	KAZ	MYS	TUR	VNM	IDN	IND	BGD	LKA	PAK	NPL	
11,3	16,8	12,0	12,9	11,1	11,57	8,35	7,5	10,3	4,7	10,5	12,6	9, 4	1996
10,78	8, 5	15,1	12, 7	10,1	11,92	6,41	6,5	11, 8	4,9	10,5	8,08	8,9	2000
9,7	14,6	10,4	11,2 4	11,47	12,18	5,46	8,1	10,3	5,1	13,0 8	7,4	8,8	2005
12,04	11,3 2	10,8 8	10,8 1	12,58	14,87	5,9	9, 9	11	5,07	8,45	10,3 1	9, 57	2010
13, 58	11,5	12,4	11,6 3	13,0	13,8	6,3	9,7	10,4	5,4	8,9	10,9	8,8	2015
13,4	11,7	12, 06	11, 8	12, 8	14,7	6,5	9,5	10,3	5,8	8,4	11,3	7, 01	2016
12,3	11,3	11,3	10,5 3	12,1	14,3	6,5	9,1	10,7	5,9	8,5	11,2	8,5	2017
11,4	11,2	10,4	8,3	11,9	14,6	6,4	9,02	10, 5	6,35	9,1	11,7	8,06	2018
12,56	11,1	11,1	9,13	11,6	15,4	6,4	8,8	11,2	6,27	9,43	11,7	8,1	2019
16	11,3	15,9	12,7	12,9	15, 7	6,7	9,2	12,4	6,2	10,3	12,7	9	2020

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.2) وجود حالة من الاختلاف والتباين للبيانات في الدول الآسيوية وعليه يمكن تقسيمها إلى مستويين، المستوى الأول يضم الدول التي شهدت ارتفاع في معدل متوسط الإنفاق الحكومي وهي (أذربيجان، سيريلانكا، الهند، تركيا، ماليزيا، وكازاخستان) ، أما المستوى الثاني فيضم الدول التي سجلت معدلات متوسطة لهذا المؤشر وهي بقية الدول. ولكن على العموم هي معدلات منخفضة مقارنة مع الدول العربية.

ينطبق على هذا الجدول ما تم قوله على الجدول السابق إلا في بعض الاختلافات الطفيفة، حيث أن في مرحلة ما بعد سنة 2010 نهضت معدلات نمو الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي لدول محل الدراسة، حيث بلغ بذلك معدل الإنفاق الحكومي إلى 16 % كأقصى معدل سجلته الدول الآسيوية..

لذا وجب على صانعي القرار في الدول النامية توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشروعات الإنتاجية، مع ترشيد الإنفاق الجاري والبحث على إيرادات جديدة بديلة للإيرادات البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار النفط، التركيز على السياسات الخاصة بالإنفاق الحكومي المحفزة للنمو الاقتصادي مع تشجيع الاستثمار المحلي من خلال توفير البيئة المناسبة لمستثمرين المحليين على الاستثمار داخل البلد. الاستفادة من التجارب والخبرات الأجنبية للدول المتقدمة في مجال إدارة المال العام بما يحقق الأهداف الاقتصادية مع الحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الاقتصادية الصحيحة والرشيدة.

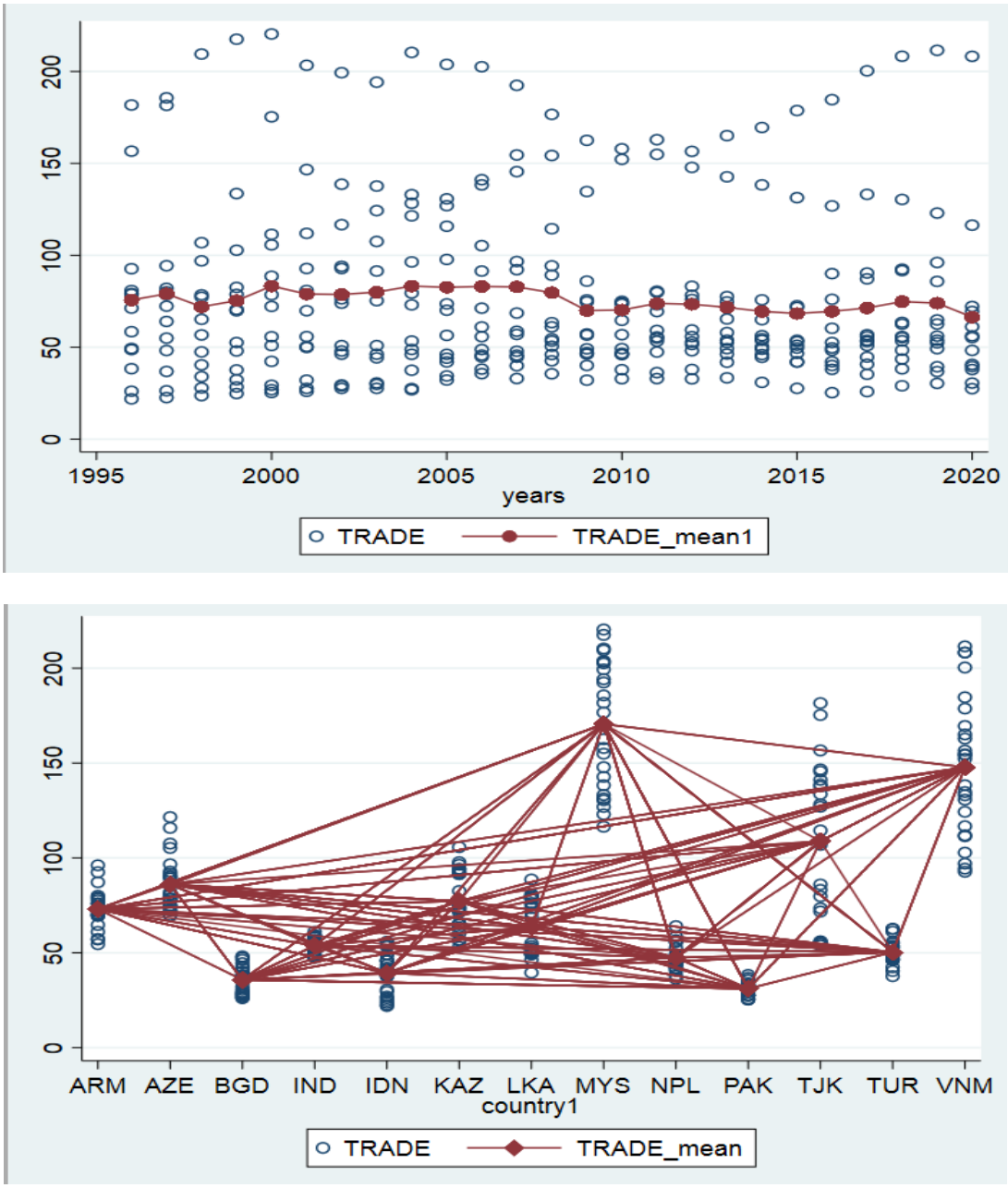
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لتطور مؤشر الانفتاح التجاري لعينة من الدول النامية.

يشهد العالم اهتماما متزايدا بالحرية التجارية والانفتاح التجاري، لاسيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك المركزي، وكذا إدراك الدول بأن التوجه نحو الانفتاح التجاري يعد من بين الدعائم الأساسية للنمو.

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية، وبصفة عامة يمكن القول أن الانفتاح التجاري هو عبارة عن الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة المعاملات التجارية الخارجية مع الدول، من خلال زيادة تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج وتسهيل كل الإجراءات لذلك كتخفيض في الضرائب ورفع القيود الجمركية.

أولا. تحليل تطور مؤشر الانفتاح التجاري (TRADE) للدول الآسيوية النامية

الشكل رقم (7.2) : تطور مؤشر الانفتاح التجاري (TRADE) للدول الأسيوية النامية للفترة(1996-2020)



من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

يلاحظ من الشكل رقم (7.2) أعلاه عدم وجود استقرار للدول الآسيوية، وعليه تم تقسيمها إلى:

الدول التي عرفت معدلات مرتفعة لمؤشر الانفتاح التجاري وهي ماليزيا و الفيتنام، و الدول التي سجلت

معدلات متوسطة لمؤشر الانفتاح التجاري وهي الفئة الغالبة وضمت كل من أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، تاجيكستان، والمستوى الأخير ضم بقية الدول التي شهدت معدلات متدنية لنفس المؤشر.

على الرغم من أن العولمة والتجارة تتيحان فرصا جديدة، فإن ذلك لا يخلو من مصاعب وتحديات وقد تجد البلدان النامية عامة والآسيوية خاصة صعوبة في المنافسة على الصعيد العالمي لأسباب كثيرة نذكر منها:

-عدم كفاءة أو كفاية أنظمة النقل أو الخدمات اللوجستية أو الجمارك.

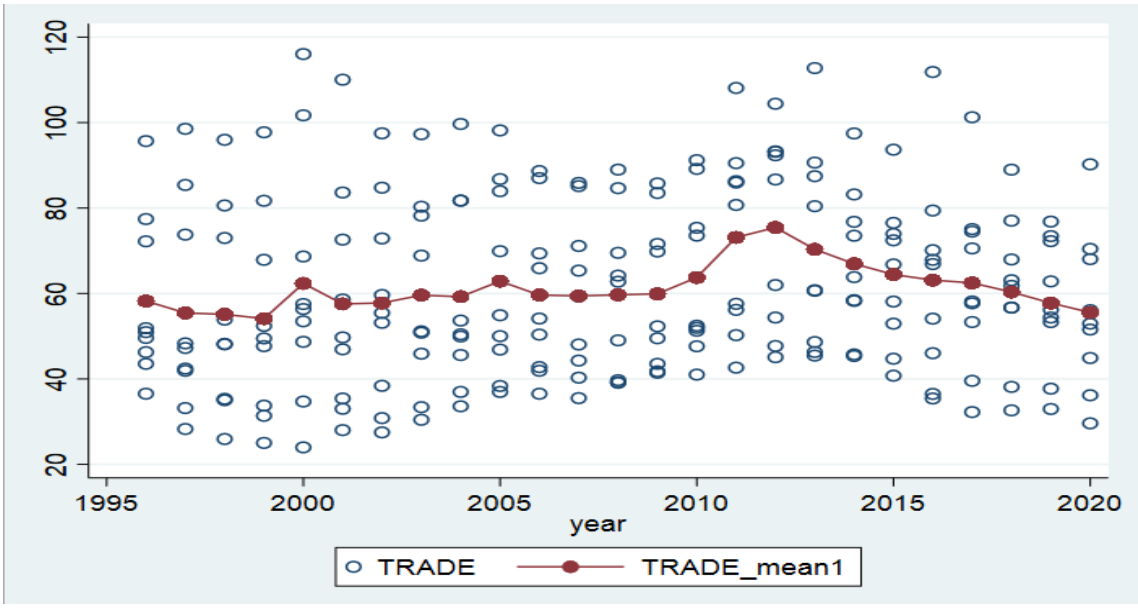
- ضعف الربط الشبكي في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو الأسواق المالية، أو تكنولوجيا المعلومات.

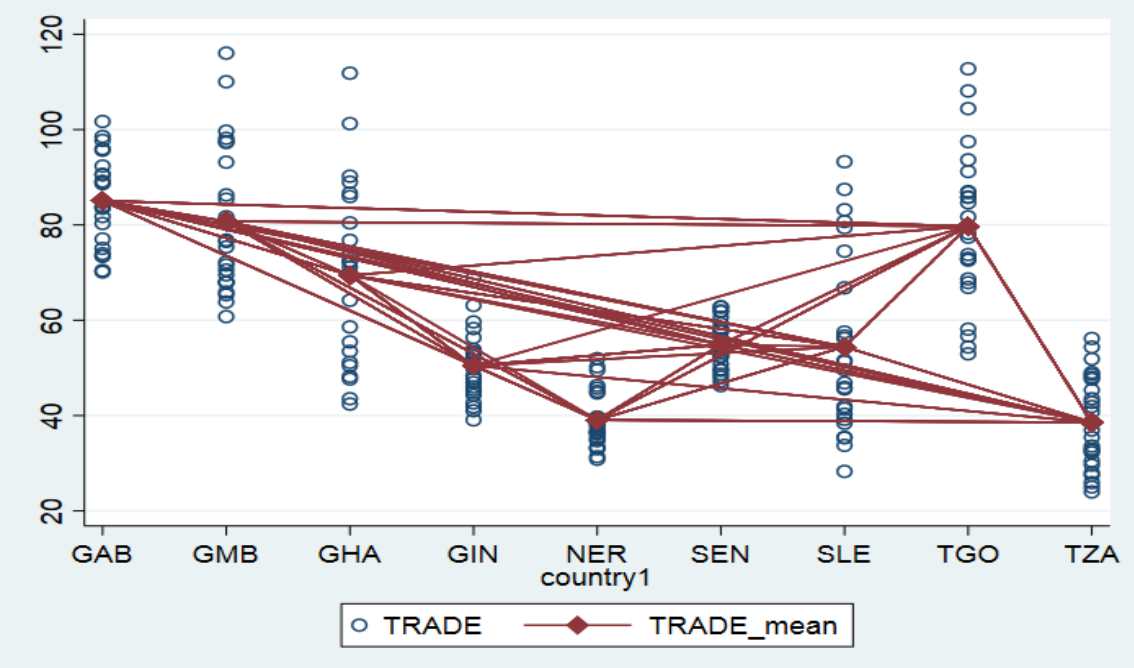
- بيئات تنظيمية معقدة تثبط الاستثمارات الجديدة.

- سلوكيات ضارة بالمنافسة من جانب كبار أطراف السوق الفاعلة أو التكتلات التي تخنق الابتكار أو الإنتاجية في السوق.

ثانيا. تحليل تطور مؤشر الانفتاح التجاري (TRADE) للدول الإفريقية النامية

الشكل رقم(8.2) : تطور مؤشر الانفتاح التجاري (TRADE) للدول الإفريقية النامية للفترة(1996-2020)





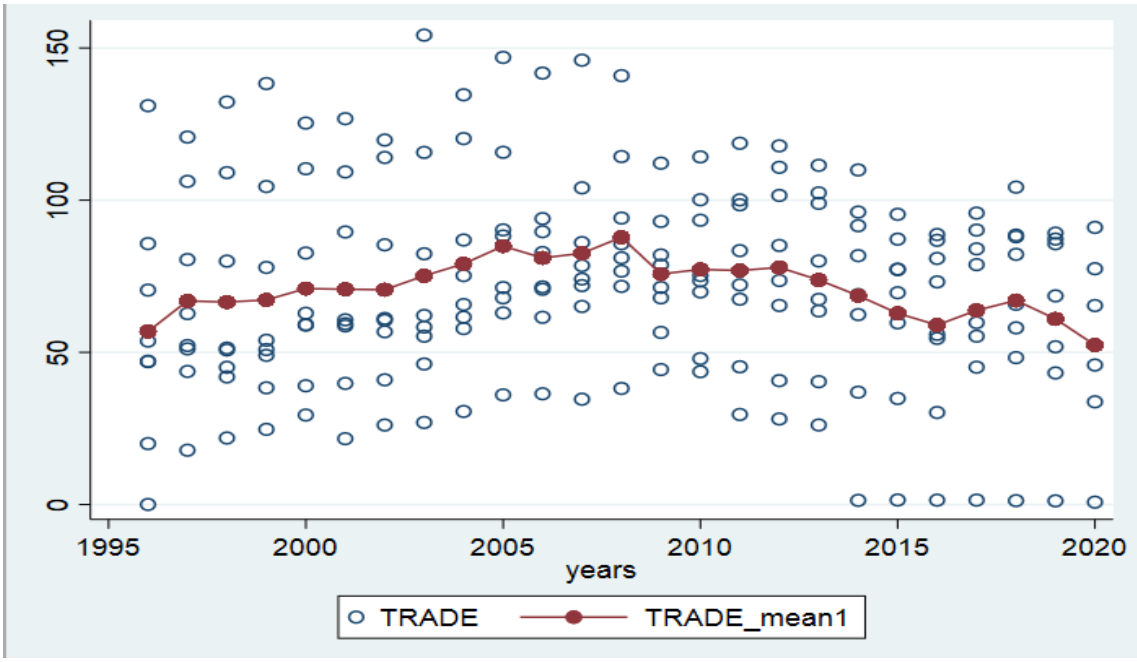
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

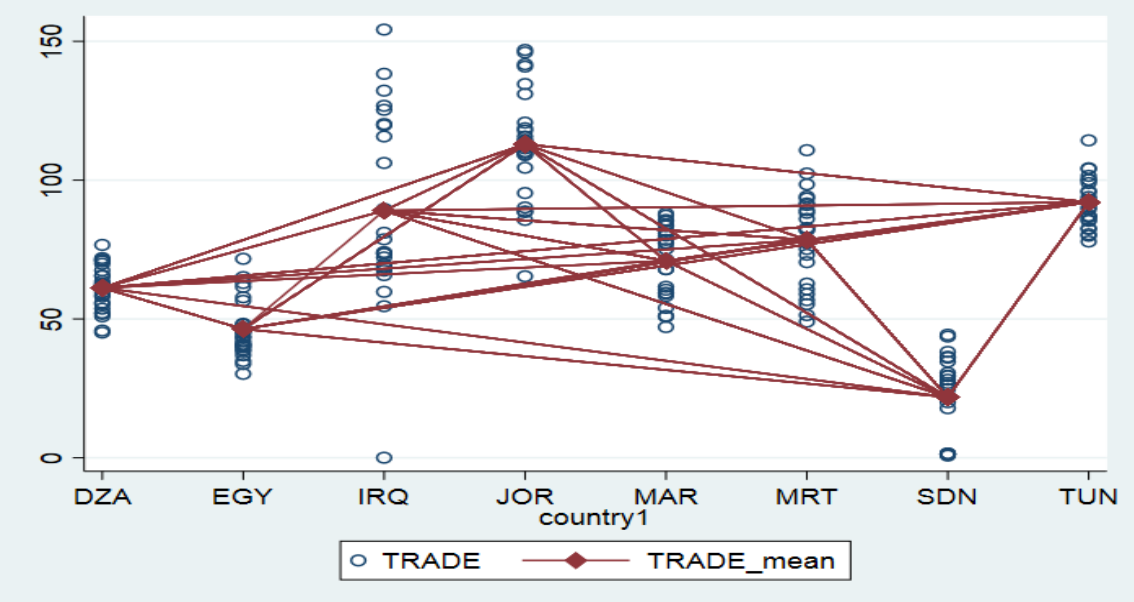
يتضح جليا من خلال الشكل رقم (8.2) أن الدول الإفريقية سجلت معدلات مرتفعة نوعا ما لمؤشر الانفتاح التجاري مقارنة مع الدول الأسيوية خلال فترة الدراسة، لهذا تم قسيمها إلى مستويين فقط على خلاف سابقتها، وعليه المستوى الأول ضم الدول التي شهدت ارتفاع في هذا المؤشر وهي كل من دولة الغابون، غامبيا، غانا، توجو، أما فيما يخص المستوى الثاني فقد ضم الدول التي شهدت معدلات متوسطة إلى متدنية لنفس المؤشر وهي غينيا، النيجر، سيراليون، سيريلانكا، وأخيرا تانزانيا.

لهذا الغرض على الدول الإفريقية أن تعمل على تعزيز الانفتاح التجاري فيما بينها وذلك من خلال المزيد من الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، وتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث أن تفعيل التكامل سيخلق سوقا إقليميا هاما يشكل في جانب منه عاملا حاسما في عمليات التفاوض، ويجب التركيز على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات النافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.

ثالثا. تحليل تطور مؤشر الانفتاح التجاري (TRADE) للدول العربية النامية

الشكل رقم (9.2) : تطور مؤشر الانفتاح التجاري (TRADE) للدول العربية النامية للفترة (2020-1996)





من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

يتضح من خلال الشكل رقم (9.2) وجود أيضا حالة من عدم التجانس للبيانات بين الدول العربية، حيث سجلت معدلات مرتفعة لمعدل متوسط الانفتاح التجاري لدولة الأردن وتونس، أما دولة العراق، موريتانيا، المغرب وأخيرا الجزائر فقد كان معدل متوسط الانفتاح التجاري فيها متوسطا، ودولتي مصر والسودان شهدت معدلات متدنية لهذا المؤشر.

على العموم وبخصوص الدول غير النفطية سواء الدول المتنوعة الصادرات (مصر، الأردن، المغرب وتونس)، أو الدول المصدرة للمنتجات الأولية (موريتانيا، السودان)، فنلاحظ أن الأردن وتونس وموريتانيا أكثر انفتاحا بهذه الدول، في حين تقل درجة الانفتاح وبشكل كبير في السودان.

وفي الأخير يمكن القول أن انفتاح الدول العربية يرتكز في سلعة تصديرية واحدة وهي النفط وبعض الخامات الأخرى وأنه من الخطورة بمكان الاعتماد على إنتاج وتصدير السلع الأولية وذلك لأنه يعرض إيرادات الدول المنتجة إلى تقلبات كبيرة بسبب تقلب أسعار السلع في الأسواق العالمية، كما أن الخطر على إيرادات الأقطار العربية من الصادرات النفطية والخامات الأخرى شديد نظرا لأن هذه الصادرات من النوع القابل للاستنزاف والنضوب نهائيا، كما أن الاستمرار في إنتاج وتصدير المواد الأولية يحرم الأقطار المصدرة من القيمة المضافة التي ينالها فيما لو أجرى عليها عليات تحويلية، وهذا يجعل مخاطر التبعية للخارج أشد وطأة مما لو كانت الصادرات متنوعة، بحيث أن التقلبات في أسعار إحدى سلع الصادرات يجعل الإيرادات أقل عرضة للتقلبات الشديدة بتوزيع المخاطر على عدد كبير من السلع المصدرة.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لواقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته

يعتبر الفساد أحد أهم الظواهر الخطيرة، التي تهدد الدول والمجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وذلك بدرجات متفاوتة، حيت ترتفع نسبته في المجتمعات النامية ذات الاقتصاد الريعي، والجزائر كغيرها من العديد من الدول تعرف انتشارا واستفحالا واسعا لهذه الآفة في جميع المجالات والقطاعات، ما أثر سلبا على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وعليه من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى واقع ومراحل تطور الفساد في الجزائر، وكذا جهود وآليات مكافحته.

المطلب الأول: واقع الفساد في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تتخبط في وحل الفساد مما جعله أهم الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية والاقتصادية، ولم ينفك الخطاب الرسمي بإلقاء الوعود بمحاربة الفساد وملاحقة المتورطين في منذ 1965، لكن دون جدوى فاقتصرت حملات المكافحة على الاستغناء عن بعض الرموز في الحكم، كوسيلة لامتصاص الغضب الشعبي مما شكل اعترافا حكوميا ضمنيا وحتى علنيا بانتشار الفساد وتغلغله في رم الحكم نفسه.

أولا. السياق التاريخي للفساد في الجزائر

مما لا ريب فيه أن ظاهرة الفساد في الجزائر ليست وليدة الصدفة، بل هي نتاج للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، والتي ساهمت في إيجاد وتهيئة مناخ خصب لنمو واستفحال الفساد بشتى أشكاله في جميع المجالات.

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها ظاهرة الفساد في الجزائر إلى المراحل التالية [1] :

[1] عبد الحميد براهيمي، دراسة حالة الجزائر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 890.

-المرحلة الأولى: (1962-1965)

- المرحلة الثانية:(1966-1979)

- المرحلة الثالثة: (1980-1989)

- المرحلة الرابعة: (1990-1999)

-المرحلة الرابعة: (2000-2016)

ولقد ساد في كل مرحلة من هذه المراحل نوعا معينا من الفساد، حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الفترة.

1.1 المرحلة الأولى:(1962-1965)

في هذه الفترة بدأت البوادر الأولى لظهور الفساد في الجزائر، وكغيرها من البلدان العالم الثالث فإنها عرفت خلال هذه المرحلة الانتقالية العديد من مظاهر الفساد كالبيروقراطية، المحسوبية والرشوة.

ففي هذه المرحلة بدأت أهداف الثورة تنحاز عن مسارها من خدمة الوطن إلى خدمة مصالح أشخاص غير معينين في السلطة، حيث ظهرت العديد من الخلافات والصراعات حول مناصب المسؤولية بين العسكريين والسياسيين، وقد تسبب غياب الإطارا ت والكفاءات التي تضمن السير الحسن لأمور وشؤون الدولة، في قيام البعض منهم باستغلال الوضع والبحث الدائم عن الثراء غير المشروع على حساب الفئات الضعيفة من الشعب،ومن أشهر فضائح الفساد في هذه الفترة ما يلي:

***قضية المجاهدين المزيفين:**

لقد اشترط لإعداد بطاقة المجاهد وجود شاهدين فقط، وهذا ما تسبب في تضخيم العدد لأناس لا علاقة لهم بالثورة والجهاد وهدفهم هو الحصول على عائد مالي غير مشروع وبدون عناء، حيث تجاوز عدد البطاقات المزيفة عن 10000 بطاقة[1].

[1] عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة، حالة الجزائر(1995-2006)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 67.

***قضية خزينة جبهة التحرير الوطني:**

تعتبر هذه القضية من أشهر الفضائح التي أثيرت في تلك الفترة، حيث تضمنت هذه القضية سرقة أموال جبهة التحرير الوطني وتحويلها إلى الخارج، هذه الأموال في حقيقة الأمر تمثل اشتراكات متبرع بها، قدرت قيمتها بثلاثة وأربعون مليون فرنك سويسري.

***قضية صندوق التضامن:**

كانت تجمع فيه مجمل التبرعات الموجهة لمساعدة الفئات الضعيفة للمجتمع، حيث تم الاستيلا ء عليها بطريقة غير مشروعة من قبل فئات معينة تسعى للكسب غير المشروع[1].

1.2المرحلة الثانية:(1966-1979)

أخذت ظاهرة الفساد في هذه الفترة منحنيات واتجاهات متصاعدة، حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة الفساد الكبير، قامت فيها الدولة بضخ أموال ضخمة في القطاع الصناعي نتيجة لتبنيها لنموذج الصناعات المصنعة، والانطلاق بوتيرة متسارعة أقل ما يقال عنها أنها كانت تفتقد للعقلانية والرشادة المطلوبة ، وهذا ما أدى إلى هدر واختلاس كبير للموارد المالية للدولة، وكانت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة تصرح بفخر أن الاستثمار يمثل 40 % إلى50% من مجموع دخلها القومي، وأن هذه النسبة ن بين أهم النسب في العالم، كما كانت تصرح أن الاستثمارا ت المخصصة للقطاع الصناعي تتراوح مابين 53% إلى 60% من مجموع الاستثمارات ، ولكن الأمر الذي سكت عنه هو أن التسيير البيروقراطي للمشاريع والفساد، وقلة التحكم في إدارة الاستثمارات[2].

1.3 المرحلة الثالثة:(1980-1989)

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في فترة الثمانينات، إلا أن الفساد استمر في الاتساع والتغلغل في الاقتصاد الوطني، حيث شمل برامج مهمة للاستثمار في قطاعات التي شهدت بعض التأخر مثل

[1] سارة بوسعيود، عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 308.

[2] مخزومي لطفي، عصام جوادي، عقبة عبد اللاوي ، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد، مجلة رؤى الاقتصادية، عدد 11، 2016، ص 101.

بناء السدود والعمران والمنشآت الصحية والجامعات، وإنشاء الطرقات والسكك الحديدية والمطارات ، وكلها مشاريع يسهل إخفاء الفساد فيها، فبرغم من الرقابة التي فرضت على العقود الكبيرة ابتداء من 1980، إلا أن ذلك لم يغير شيئا بخصوص فضائح الفساد، ولعل من أهم القطاعات الاستثمارية التي شملها الفساد في هذه المرحلة ما يلي: الصناعة التي تجاوزت استثماراتها 100مليار دينار أي حوالي 20مليار دولار أمريكي، التهم الفساد منها جوالي 8 مليارات دولار أمريكي. وكذا النقل والبناء وأهم الولايات التي شملها الفساد في مشاريع البناء خلال هذه الفترة هي قالمة، أم البواقي، باتنة والجلفة، فاستنادا إلى ما يقارب خمسون ألف وحدة سكنية تم إنجازها، قدرت البالغ المختسلة عن طريق الفساد بأكثر من 133مليون فرنك فرنسي أي ما يعادل 30 مليون دولار أمريكي.

4.1 المرحلة الرابعة:(1990-1999)

تعد هذه المرحلة من أصعب وأعقد المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك نتيجة للأزمة التي عرفتها من جهة، ومن جهة أخرى كونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري (الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحر)، وانتقل الفساد إلى عمليات أخرى أكثر ربحية مثل برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من سنة 1994،حيث بلغ الفساد مستويات قياسية لدرجة أنه أصبح يتم النهب علنا للثروات الوطنية في مجال المحروقات و الإنفاق العسكري[1].

5.1 المرحلة الخامسة: (2000 -2016)

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة مفارقات عجيبة عقب مظاهر خطيرة للفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي (2010-2014)، الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، والمخطط الخماسي الأخير (2015-2019) والذي خصص له 262 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة على الكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب المال العام وتحويله

[1] ميلود بورحلة، سليمة لفضل، دراسة تحليلية لتأثير الفساد والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، 2017، ص 103، 104.

لحسابات شخصية في الخارج، وعقد الكثير من الصفقات المشبوهة، ....إلخ)، تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و 2010.

ولعل أشهر قضايا الفساد لهذه الفترة هي قضية الفساد الخاصة بنك الخليفة وإفلاس البنوك الخاصة، الفساد في انجاز الطريق السيار شرق غرب، الفساد في شركة السوناطراك.

***قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة وإفلاس البنوك الأخرى:**

لم تكن فضيحة بنك الخليفة والخسارة التي تكبدتها الخزينة العامة بأكثر من 1.7 مليار دولار من جراء ذلك، سوى مقدمة لتعرية حجم التجاوزات المسكوت عنها في النظام المصرفي الجزائري، لا سيما في منظومة البنوك الخاصة التي تمخضت ولا تزال عن كثير من الفوضى والفضائح، حيث تسببت في إفلاس وسحب الاعتماد من سبعة مصارف ومؤسستين ماليتين منذ سنة 2000، وهي على التوالي: الخليفة بنك، المصرف التجاري الصناعي، الشركة الجزائرية للبنك، مونا بنك، أركو بنك، وهو ما يعني أن كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري تمت تصفيتها.

وتعتبر فضيحة الخليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث عرفت بـــ " فضيحة القرن"، وترجع تفاصيلها إلى سنة 2003 عندما قررت الحكومة تنصيب متصرف إداري من أجل تسيير بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر، بهدف إنقاذه من الإفلاس الذي كان يبدو وكأنه قدر محتوم لا مفر منه، وبالرغم من تواصل الجهود في هذا الشأن، إلا أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لتعيين مصفي معلنة بذلك إفلاس بنك الخليفة، وفتح تحقيقات قضائية عن التجاوزات غير القانونية التي تم ارتكابها من طرف مسيري هذا البنك في وقت كان فيه المدير العام لهذا البنك قد فر إلى الخارج.

فالبرغم من أن الحكومة أعلنت بأنها ستلتزم بتعويض المتضررين من قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث لا يزال أكثر من 14 ألف ضحية نصب واحتيال بنك الخليفة ينتظرون التعويضات منهم رجال أعمال أعلنوا إفلاسهم[1].

[1] وارث محمد، الفساد وأثر على الفقر بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 8، 2013، ص 98.

***الفساد في إنجاز الطريق السيار شرق– غرب**

يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات استقطابا للفساد في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تسبب في استنزاف وهدر كبير للمال العام، وتضخيم للفواتير، والتلاعب في الميزانيات الملحقة لمختلف المشاريع.

وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في إنجاز مشروع " الطريق السيار شرق– غرب"، الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد إلى الحدود الغربية على مسافة تزيد عن 1200 كلم، والذي أصبح يعرف ب " فضيحة القرن" من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدرت قيمة الرشاوى والعمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية CRCC-CITIC المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع الضخم بالمليارات، فالمشروع بدأ ب 4 مليار دولار، ووصل إلى 11 مليار دولار ونسبة إنجازه لم تتعدى 40%، أما التكلفة النهائية للمشروع بعد إتمام إنجازه فرجح أن تصل قيمته إلى 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقين سيارين: الأول شرق– غرب والثاني شمال– جنوب.

***الفساد في شركة سوناطراك**

لقد كان الجزائريون يعتقدون إلى وقت قصير أن قضية الخليفة والطريق السيار شرق– غرب ستكونان آخر قضايا الفساد والاحتيال في الجزائر، خاصة بعد تعهد السلطات العليا في البلاد بمتابعة المتورطين في الفساد ومتابعتهم، لكن لم تغلق هاتين القضيتين اللتين كلفت خزينة الدولة المليارات من الدولارات حتى انفجرت أخرى يراها المراقبون أكبر وأثقل من سابقتيها، ألا وهي " فضيحة سوناطراك 1و2"، فعذه المرة امتد وتغلغل الفساد في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر، بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل أكثر من 97% من صادرات البلاد، بدخل سنوي لا يقل عن 40 مليار دولار، فعائدات النفط والغاز هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في البلاد، وبالرغم من هذا لم يسلم

من فضائح الرشوة والفساد وإبرام العديد من الصفقات المشبوهة، التي تعتقد أن شركة سوناطراك أبرمتها مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية[1].

ومن هنا يمكن القول أن الجزائر تعرف انتشارا واسعا لمختلف مظاهر وأشكال الفساد في مختلف القطاعات والمجالات، الأمر الذي جعل منها أنموذجا لدولة الفساد والإفساد.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد في الجزائر

يأخذ الفساد عدة مظاهر وأشكال باختلاف الجهات التي يتعامل معها والمجالات التي يمارس فيها، ولها وسائل وشبكات محكمة لتنفيذ خططها بتوقيت وبتدبير يجعل كشفها أو إتباعها غاية في الصعوبة، وعمق آثارها تتفاوت من مجتمع لآخر، فالفساد في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تشهد استثراء لهذه الظاهرة، وفيما يلي عرض موجز لأهم صور الفساد في الجزائر.

أولا. الرشوة:

الرشوة هي أن تدفع مبلغا من المال نقدا أو عينا لقاء تسيير أمر أو معاملة قانونية أو غير قانونية لدى موظف عام، حيث يعتبر البعض أن الرشوة مفيدة للنظام المحيط بها ويقال لها إكرامية أو بخشيش أو ظرف النقود أو ثمن فنجان قهوة أو أتعاب إضافية، والرشوة مرفوضة بكب المقاييس ومهما كانت تبريراتها لأنها تدمر النظام العام وتقضي على العدالة الإدارية والعدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وهي فساد صغير يمهد لفساد كبير يهدد النظام الاجتماعي والسياسي[2].

إن كانت الرشوة مشكل جريمة اعتداء على أموال الغير، فإنها تشكل جريمة أخلاقية تمس الضمير المهني، واعتداء على ثقة المواطن في إدارته وفي الأشخاص العموميين المكلفين بخدمة الوطن والمواطن، وعادة ما يلجأ إليها بعض الموظفين من خلال استغلال نفوذهم الوظيفي وذلك بتعقيد الإجراءات في وجه المواطن الذي يضطر في النهاية إلى دفع الرشوة لتسهيل الحصول على الخدمة وتسريع الإجراءات.

---

[1] موسى بودهان، دور السلطات الثلاث في محاربة الفساد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2019-2020، ص 99.

[2] محمد خال الميهايني، مكافحة أعمال الرشوة، ورقة مقدمة في ورشة عمل " مكافحة أعمال الرشوة، المنعقد في الرباط، المملكة المغربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 171.

لاشك أن انتشار مظاهر الفقر والتخلف والحرمان قد ساهم بشكل كبير في سرعة انتشار "الرشوة ، مما حولها عند الكثير إلى قاعدة عمل متعارف عليها، إذ لا يمكن للمواطن الجزائري في كثير من الأحيان [1] الوصول إلى حقه إلا بدفع المال أو بتدخل أحد النافذين لصالحه، وهنا لا يعود للجدارة والكفاءة أي فائدة، وفي هذا السياق تصبح الأنانية أهم من المواطنة، والمصالح الخاصة أهم من المصالح العامة.

لقد انتشرت عمليات الرشوة في الجزائر بين فئات عديدة من المجتمع والجدول الموالي يوضح تطور حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني.

الجدول رقم (10.2): تطور حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة لها في الجزائر.

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية واستثمارية غير مشروعة	1.5مليار دولار
1990	استيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	1.8 مليار دولار
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (جرائم الرشوة)	7.9 مليار دولار
1996	وجود 1698 قضية مساس بالاقتصاد الوطني	3.6 مليار دولار
1998	قضية مؤسسة سيدار	18 مليار دولار
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك الجزائرية	274 مليون دج
2000	فضيحة مركب الحجار	1مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار أي حوالي 1532 مليار دج

المصدر: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر، "مدونات مكتوب"

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص 142.

يظهر الجدول أعلاه مدى تغلغل ظاهرة الرشوة بمختلف أشكالها وعلى مختلف مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من طرف ذوي المال والأيادي الطويلة في غياب القوانين الردعية وبرعاية الإدارة التي لها بيروقراطية ذات أبعاد واسعة عادت نتائجها بالسلب على الاقتصاد الوطني.

وأمام غياب إحصائيات رسمية حول الإدارات الأكثر تعرضا للرشوة في الجزائر فإن التقارير الأمنية أو التحقيقات الصحفية تفيد بأن إدارة الجمارك والبنوك، وإدارة الضرائب وغيرها من المرافق الإدارية التي يتصل بها المواطن يوميا لاستخراج الوثائق من القطاعات التي تنتشر فيها الرشوة بكثرة.

أما على مستوى المعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية للإدارة الجزائرية، فقد أكد تقرير منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر تعد من بين أسوأ الدول النامية في مجال الرشاوى والفساد[1].

ثانيا. الاقتصاد الخفي في الجزائر:

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بانتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية الخفية التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولم تخضع للضرائب.

وتؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامة حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر، فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام. وقد دخل الاقتصاد الخفي في الجزائر في الانتشار والتشعب بصورة ملموسة، حيث اتسعت رقعته لغطي قطاعات عريضة من فئات وطبقات متعددة في المجتمع، وذلك ابتداء من موظفي الدولة، ونهاية بأقل الطبقات نفوذا الذين يحصلون على دخول غير معلنة في صورة أتعاب استشارية وعمولات، وكما أن ظاهرة الاقتصاد الخفي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي، وأفرز أوجه نشاط لم تكون موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب[2].

[1] Djilali Hadjadj ,Ou Prospére la Corruption , le soirnd'Algérie, 24 septembre 2005, p 10.

[2] بودلال علي، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمت، العدد 01، 2002، ص 35.

ثالثا. التهرب الضريبي في الجزائر

شكلت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر سن عدة قوانين في مجال تطور الغش الجبائي والتي نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية وتحرير الأسعار.

- الصعوبات والبطء للحصول على السجل التجاري.

- تراجع هام لنشاط رقابة الإدارات الاقتصادية.

- التباطؤ والصعوبات التي تواجهها إدارة الضرائب والجمارك والتجارة للتكيف مع الأنماط الحديثة للتسيير والمراقبة مما زاد في تفاقم السلوكيات المضرة لمصالح المجموعة الوطنية.

إن عدم المساهمة في المجهود الجبائي يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة، ويحرف القواعد المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين وينعكس ذلك من خلال الشعور بالاعدل واللامساواة للمنظومة الجبائية من جهة وقد يؤدي بالمنخرطين في القطاع الرسمي للجوء إلى ممارسات احتيالية للحفاظ على نشاطاتهم من جهة أخرى[1].

رابعا. غسيل الأموال في الجزائر

إن عمليات غسيل الأموال تعد أنشطة مكملة لأنشطة رئيسية سابقة أسفرت عن تحصيل كمية من الأموال غير المشروعة غالبا، وفي إطار أنها جريمة بيضاء فتعرف على أنها" جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها أحد الأشخاص بإجراء سلسلة من العمليات المالية المتلاحقة على أموال غير مشروعة تنتج عن أنشطة غير مشروعة"

[1] بدلال علي، الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية، حالة الجزائر، دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 04، 2008، ص54.

تعيش الجزائر ظاهرة غسيل الأموال بكل جوانبها من الرشوة إلى الفساد، المحسوبية وكذا دخول وخروج السلع ورؤوس الأموال دون مراقبة صارمة، حيث إن مرتكبي هذه الجريمة استغلوا كل المنافذ والثغرات التي تسمح لهم بذلك من أجل تحقيق ثروات طائلة[1].

ومن مصادر جريمة غسيل الأموال في الجزائر نذكر منها:

-أموال الرشاوى

- تحويل المال العام

- تجارة المخدرات

- الإرهاب

خامسا. الاختلاس في الجزائر

تعتبر ظاهرة الاختلاس من أبرز مظاهر الفساد في الجزائر، ولا شك أن ما عاشته الجزائر خلال العشرية السوداء قد ساعد العديد من المفسدين الذين حاولوا تحقيق مكاسب مالية كبيرة، مستغلون في ذلك غياب الرقابة والمحاسبة، خاصة وأن القضية الأساسية للنظام السياسي حينها كان الاستقرار ومحاربة آفة الإرهاب التي كادت تعصف بكيان الدولة، وما يؤكد انتشار الاختلاس والنهب الواضح لثروة البلاد[2].

سادسا.الوساطة والمحاباة في الجزائر

هذا النمط من السلوك الإداري ينتشر بكثرة في الإدارة الجزائرية، من خلال الاعتماد على الروابط الشخصية والعائلية ومحاباة الأهل والأصدقاء بدلا من معايير الكفاءة والجدارة في التوظيف والتعيين أو الحصول على الخدمات، وعلى الرغم من أن بعض الأشخاص يعتبرون أن هذا التحيز هو نوع من أنواع التعاون والتآزر إلا أنه في الحقيقة يعد أبشع أنواع التمييز والطبقية والعنصرية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 233.

[2] محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص 39.

ومن آثار هذه الظاهرة أن ينتقل ولاء الموظف للدولة إلى الولاء للشخص المسؤول عن توظيفه وسيتتبع هذا التمييز في التوظيف أن يرى الموظفون أن واجبهم هو خدمة أنفسهم ومناطقهم لأنهم تعينوا أصلا وفقا لهذه الاعتبارات، ولا يروا أن واجبهم هو خدمة كل المواطنين وبنفس الدرجة من المساواة في المعاملة[1].

والفساد في الجزائر لا يقتصر على هذه المظاهر فقط، بل هذه مجرد أمثلة على سبيل المثال لا الحصر، إذ تشمل أيضا على تزوير الوثائق الرسمية التي انتشرت في الجزائر من خلال التلاعب بها مقابل الحصول على مكاسب مالية، إضافة إلى إفشاء المعلومات أو التكتم عليها، حيث تحصل عادة عندما يقوم الموظف بإفشاء معلومات تتعلق بالمناقصات الواردة للجهة التي يعمل بها أو التكتم عن سرقات أو اختلاسات أو ممارسات غير قانونية، إلى جانب التهرب الجمركي وتهريب الأموال والمعادن الثمينة، الجريمة المنظمة، ....الخ.

إن انتشار هذه المظاهر أفقد الدولة الجزائرية مصداقيتها وأفقد المسؤول أيا كان موقعه وهيبته، لأن الأزمة التي تعرفها الجزائر أخلاقية بالدرجة الأولى[2].

المطلب الثالث: جهود مكافحة الفساد في الجزائر

يعتبر موضوع مكافحة الفساد من القضايا الأساسية المطروحة على أجندة العديد من الحكومات ومختلف المنظمات المهتمة بمكافحة الظاهرة، إذ لا يمكن رصد معالم التنمية في أية دولة في ظل تنامي هذه الظاهرة، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشكلة تفشي الفساد في مجتمعها، وتعددت وتنوعت صوره باختلاف مستوياته، مما استلزم على هذا البلد اتخاذ مختلف الآليات والإجراءات التي من شأنها مكافحة هذه الظاهرة، كسن العديد من التشريعات والقوانين، هياكل ومؤسسات التي تنشط في مجال مكافحة الفساد وغيرها من الإجراءات المتخذة التي سيتم تناولها في الآتي وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية والطبيعية من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، الطبعة الرابعة، دار الأمة للطبع والنشر والتوزيع، 1999، ص 19.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، مرجع سابق، ص 19.

أولا.النصوص القانونية والآليات المؤسسية

تلعب النصوص التشريعية والأجهزة الرسمية التي تقوم الدولة بإنشائها وإرساء دعائمها دورا مهما في مكافحة ظاهرة الفساد، خاصة ما تعلق منها بالرشوة وممارسة الفساد والتهريب وتبيض الأموال، ولكن بشرط توفير الظروف المناسبة التي تساعد على تطبيق هذه القوانين، وإعطاء الصلاحيات الواسعة والدعم اللازم للمؤسسات والهيئات الخاصة بمكافحة الفساد.

1.1 النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر

بما أن الجزائر كانت من بين الدول السباقة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة في 31 أكتوبر 2003، وكذلك بالنسبة لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد المعتمدة في مابوثو يوم 11 يوليو 2003، والتي تم التصديق عليها دون إبداء أي تحفظ في سنة 2006[1]، بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 2000/11/15 وكذا البروتوكولات الملحقة بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية الأمم المتحدة لتجريم الرشوة، كما أن الجزائر عضو مؤسس في " فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا " التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب، فإنها سعت إلى تكييف قوانينها المحلية مع هذه الاتفاقيات الدولية، ولعل أهم دليل على ذلك هو إصدار القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي يعد من مفردات القوانين المعاصرة التي تصبوا إلى خدمة التنمية في الجزائر، حيث اعتمد عليه المشرع الجزائري في البحث عن الآليات المناسبة لمكافحة الفساد على المستوى الداخلي، وكانت جل قواعده منسجمة مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وهذا كله من أجل هدف واحد وهو العمل على الحد من هاته الظاهرة الخطيرة لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية للمواطنين في ظل تنمية مستدامة وشاملة.

[1] محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، 2004، ص 37.

***العقوبات المقررة لجرائم الفساد**

وضع المشرع الجزائري عقوبات لكل جريمة من جرائم الفساد على حدى، لتجنب أي اضطراب داخل هياكل الدولة أو في العلاقة بين الدولة والفرد. وفيما يلي العقوبات المخصصة لبعض مظاهر الفساد:

-الرشوة بمختلف صورها: تناول القانون 01/06 الخاص بمكافحة الفساد في المادة 25 رشوة الموظفين العموميين، وفي المادة 27 الرشوة في مجال الصفقات العمومية، وفي المادة 28 رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية.

-الاختلاس: حسب المادة 29 من قانون مكافحة الفساد ، يعاقب مرتكب جريمة الاختلاس بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وغرامة من 200000دج إلى 1000000دج وهي نفس المقررة للرشوة.وتشدد العقوبة لتصبح من عشر سنوات إلى عشرون سنة، إذا كان المتهم قاضيا، أو موظفا يمارس وظيفة عليا في الدولة[1].

-استغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظيفة: حسب المادة 33 من قانون مكافحة الفساد يعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 200000دج إلى 1000000دج، كل موظف عمومي أساء استغلال وظيفته أو منصبه.

أخذ فوائد بصف غير قانونية: حسب المادة 35 من قانون مكافحة الفساد يعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 200000 دج إلى 1000000دج، كل موظف عمومي يأخذ أو يتلقى إما مباشرة، وإما بعقد صوري عن طريق شخص آخر[2].

1.2 التدابير الوقائية من الفساد

للوقاية من مختلف مظاهر الفساد نص قانون مكافحة الفساد على التدابير الآتية:

*في مجال التوظيف : تراعي في توظيف مستخدمي القطاع العام وفي تسيير حياتهم المهنية القواعد المنصوص عليها في المادة 03 من قانون مكافحة الفساد، والمتمثلة في الآتي:

[1] القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2006، ص 11-15.

[2] خضري حمزة، الوقاية من الفساد ومكافحته غي إطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، 2012، ص 176-180.

– مبادئ النجاعة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف والكفاءة.

– الإجراءات المناسبة لاختيار وتكوين الأفراد المرشحين لتولي المناصب العمومية التي تكون أكثر عرضة للفساد.

–أجر ملائم بالإضافة إلى تعويضات كافية.

* التصريح بالممتلكات: قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، وحماية الممتلكات العمومية وصون نزاهة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية، يلزم القانون كل من رئيس الجمهورية، أعضاء البرلمان، رئيس المجلس الدستوري و أعضائه، رئيس الحكومة وأعضائها وكبار المسؤولين في الدولة بالتصريح بممتلكاتهم.

* مدونات قواعد سلوك الموظفين: من أجل دعم مكافحة الفساد تعمل الحكومة والمجالس المنتخبة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية وكذلك المؤسسات العمومية ذات النشاطات الاقتصادية على تشجيع النزاهة والأمانة وكذا روح المسؤولية بين موظفيها ومنتخبيها[1].

ثانيا. الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر

في الجزائر هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد من أهمها:

1.2 البرلمان:

من المفروض يلعب البرلمان دورا كبيرا في الحد من ظاهرة الفساد وضبط الموارد العامة للدولة، ومراقبة المال العام، وحل انشغالات المواطنين وحمايتهم من مختلف أوجه التعسف في استعمال السلطة، فالتطرق لدور البرلمان في هذا المجال نابع بالأساس من كونه أكبر هيئة في يمكن أن تحمل أكبر حجم من التمثيل الشعبي.

[1] عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأساليب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص 81.

فالبرلمان يعتبر أحد أهم المؤسسات السياسية، إذا ما أريد له ذلك وتوفرت له الشروط المناسبة للعمل، حيث يمكن أن يكون المفتاح الأساسي لتجسيد أهم عنصر في مكافحة الفساد ألا وهو المساءلة، فهو الجهة الوحيدة التي تضطلع بدور الرقابة السياسية على الجهاز التنفيذي للدولة.

ويمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا، والتي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام، ومن الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج وتقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد، وإحالة المتورطين فيها على العدالة [1].

2.2 مجلس المحاسبة

يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر، وهو هيئة رقابية بعيدة على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، وقد أنشأ في سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني.

ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية مكلفة بمكافحة الفساد على أساس أنه يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية، وهي نفسها المكلفة بإبرام الصفقات العمومية بالنظر إلى المادة 02 من تنظيم الصفقات العمومية، ومن ثم يمكن القول أن رقابة المجلس للمحاسبة على الصفقات العمومية تندرج في إطار مكافحة الفساد[2]،

3.2 المفتشية العامة للمالية

تم إنشاء المفتشية العامة للمالية سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 35/80 المؤرخ في 1980/03/01 وأعيد تنظيمها في أكثر من مناسبة، حيث أصدر المشرع نصوص تنظيمية متعددة في إطار تعزيز عملها منها على سبيل المثال المرسوم التنفيذي 272/08 المؤرخ في 2008/09/06 المتعلق بصلاحيات المفتشية العامة للمالية،

[1] سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2012-2013، ص 182،181.

[2] علي حبيش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، ، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 159.

حيث أسند لها صلاحية المراقبة على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي.

وتتبلور مهمة المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد عن طريق قيامها بدور رقابي على إبرام وتنفيذ الصفقة العمومية كما يلي:

- جمع المعلومات عن الصفقة والاستفسار عن الطريقة التي حددت بها الحاجات العامة

- البحث في طريقة إبرام الصفقة.

- تحديد الأهداف المتواخاة من الصفقة حتى لا ترصد اعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على المصالح العامة[1].

- الاطلاع على دفاتر الشروط لمعرفة مدى تطابقها مع القوانين والتنظيمات السارية المفعول.

2.4 المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها

أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في فترة حكم الرئيس زروال، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 02 جويلية 1996، وقد تمثلت مهمة هذا المرصد في جمع المعلومات المتعلقة بقضايا الرشاوى والاختلاسات وممارسة التأثير والنفوذ أثناء إجراء الصفقات العمومية ومراقبة الأموال غير المشروعة، ويكون ذلك من خلال التنسيق مع الأجهزة القضائية والمفتشية العامة للمالية التي تقوم بمهام الرقابة عن بعد فيما يتعلق بصرف الأموال من طرف الأجهزة العمومية.

2.5 الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

هي هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، تم تنصيبها في جانفي 2011 قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مكافحة الفساد، تم إنشاؤها طبقا للمادة 17 من قانون مكافحة الفساد، وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،تمارس مهامها وفقا للقانون رقم 01/06.

[1] المرسوم الرئاسي رقم 96-33، المؤرخ بتاريخ 02 جويلية 1996، يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها.

وتعد هذه الهيئة بمثابة مرصد وجهاز مركزي لمحاصرة بؤر الفساد، وتجفيف منابعها وتقويض مشاربها لا سيما الرشوة التي انتشرت بشكل رهيب في المجتمع الجزائري، حيت تتكفل بإعداد الإستراتيجية الوطنية للوقاية الفساد وإجراء تقييم دوري للنصوص التشريعية والتنظيمية، بغرض الكشف عن الثغرات التي يمكن أن تستغل في ممارسة الفساد[1].

ثالثا. الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد والوقاية منه

من أجل الحد من مختلف ممارسات الفساد قامت الجزائر بإصلاحات واسعة في العديد من المجلات نذكر منها:

1.3 إصلاح النظام القضائي:

لقد أخذت الجزائر على عاتقها تعزيز دولة القانون والحق ومحاربة الفساد [2]، حيث شكل ذلك محورا رئيسيا في برنامج التجديد الوطني للسيد رئيس الجمهورية، والذي أكد منذ سنة 2000 بمناسبة افتتاحه للسنة القضائية، على أن العدالة تعد الشرط الضروري لكل تقدم وتطور، وأن إصلاحها يقع في قلب المشروع الضخم للتجديد الوطني، وعلى أنه يمنح أولوية قصوى لتنفيذه في إطار عمل السلطات العمومية.

وفي هذا الإطار يتم اتخاذ العديد من الإجراءات الردعية في حق القضاة والموظفين في قطاع العدالة المتورطين في قضايا الفساد والرشوة، فعلى سبيل المثال قام باستبعاد أكثر من 30 قاضيا اتهموا بالفساد في أوائل 2005، كما أذان الرئيس في كلمة للقضاة في سبتمبر 2006 الممارسات غير القانونية والتجاوزات التي ارتكبها بعض القضاة والمحامين وأمر بفصلهم وإخضاعهم للعدالة، وطالب بتطبيق المادة 12 من قانون مكافحة الفساد تدعوا إلى تحصين سلك القضاء ضد مخاطر الفساد، ووضع قواعد لأخلاقيات المهنة وفقا للقوانين والتنظيمات والنصوص السارية المفعول[3].

[1] عثماني فاطمة، التصريح بالممتلكات كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الوظائف العمومية للدولة، مذكرة ماجستير، القانون العام، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص 39.

[2] خبابة عبد الله، الشكل الجديد للتجريم على ضوء الاتفاقية الدولية، مداخلة ضمن الندوة الدراسية التي نظمتها دار الثقافة ببرج بوعريريج بالتنسيق مع منظمة المحامين بسطيف ومجلس قضاء برج بوعريريج ، 2007، ص 03.

[3] خبابة عبد الله، الشكل الجديد للتجريم على ضوء الاتفاقية الدولية، مرجع سابق، ص 03.

2.3 العمل على إرساء مبادئ الحوكمة داخل النظام المصرفي:

نظرا للأزمات والفضائح الكبيرة التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري وعلى رأسها فضيحة بنك الخليفة، وغيرها من الفضائح التي تناولها سابقا، والتي كان سببها الرئيسي حسب اللجنة المصرفية هو سوء الحوكمة والتسيير التي ميزت الوظيفة الرقابية والإشرافية لبنك الجزائر على البنوك الخاصة في تلك الفترة، التي تميزت بعدم وجود إستراتيجية واضحة للمنظومة البنكية في الجزائر وعدم الانسياب الجيد للمعلومات بين البنك المركزي والبنوك الأخرى.

هذا ما جعل الجزائر تحتل المراتب الأولى في قضايا انتشار الفساد الاقتصادي وضعف مناخ الاستثمار، من أجل هذا كان لابد من تبني مبادئ الحوكمة، الشيء الذي دفع بالحكومة إلى تأسيس لجنة تحت عنوان "اللجنة الوطنية للحكم الراشد"، التي قامت بإدخال عدة إصلاحات بهدف تحسين الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية لضمان استقرار النظام البنكي ومردوديته وكذا المساهمة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني والرفع من معدل النمو الاقتصادي[1].

3.3 إصلاح قطاع الجمارك:

وضمت المديرية العامة للجمارك إستراتيجية جديدة من أجل تحسين الأداء الوظيفي وتسهيل الإجراءات وتطوير آليات العمل المتبعة في مجال الإدارة ومكافحة الفساد وتحسن وضعية العاملين في الجمارك ماديا ومعنويا، وتضمنت هذه الإستراتيجية عدة أهداف يتم العمل على تحقيقها تتمثل في الآتي:

- مكافحة الفساد وتحقيق الانضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين.

- حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة التهريب عن طريق تكوين وتنظيم دوريات على طول الحدود السياسية للقطر لمكافحة التهريب بجميع أشكاله وأنواعه.

- تحصيل الإيرادات للخزينة العامة للدولة عن طريق تقديم المقترحات لتعديل نظام التعريفة الجمركية بما يتلاءم مع المطورات الحديثة.

[1] محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 09، ص 25.

– تسهيل حركة التجارة المشروعة وتشجيع الاستثمار عن طريق تسهيل حركة التبادل التجاري المشروع عبر الأمانات والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المعاملات الجمركية[1].

3.4 العمل على إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد

إن الدولة بمفهومها الحديث لا يمكن أن تقوم بكل شيء لوحدها، لذا وجب إشراك المجتمع المدني لما يملك من قوة تنظيمية، وتأسيس حكم راشد حقيقي تظهر مزاياه في تحقيق الفعالية في تطبيق السياسات الاقتصادية وتقوية دولة الحق والقانون والالتزام بقيم الديمقراطية الرشيدة، ومن أجل تحقيق هذا الأمر نصت المادة 15 من القانون 06-01 الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته على تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته.

وبناء على ذلك تم إنشاء "الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" والتي تمثل الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في الجزائر، حيث تبذل هذه الجمعية نشاطا كبيرا في مجال مكافحة الفساد والتشهير به، وكبح سلطة الجهاز البيروقراطي، وتعميق الحريات التي ظلت مهضومة لفترة طويلة من الزمن[2].

5.3 الانضمام للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African peer review mechanism)

في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا بالنيباد أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African peer review mechanism) وذلك من قبل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2002، فهي آلية إفريقية لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والارتقاء بتطبيق القانون والشفافية والحكم الراشد في الدول الإفريقية المختلفة.

فهذه الآلية تسعى للامتثال لأفضل الممارسات فيما يتعلق بكل من مجالات الحكم والتنمية وتسعى أيضا لتشجيع اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي إلى تشجيع المشاركة في الحكومة والمجتمع المدني في البلدان الإفريقية، وتحقيق الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[3].

---

[1] محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص 25.

[2] شرقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي،" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2009، ص 730.

[3] هلال مراد، الوقاية من الفساد التشريعي الجزائري على ضوء القانون الدولي، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2006، ص 90.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التركيز على حقيقة الفساد لعينة من الدول النامية، وتبين أنه ظاهرة خطيرة موجودة في كافة المجتمعا ت المتقدمة منها والمتخلفة، ولكن كانت بدرجات متفاوتة، حيث ترتفع نسبته في المجتمعات النامية ذات الاقتصاد الريعي، لتوفر فرص الربح السريع وضعف نظم الرقابة والمساءلة.

كما تبين أنه يخلف آثارا خطيرة على التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة ورهن مصالح وحقوق الأجيال المستقبلية، لأنه يؤدي إلى نقص الفعالية والكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية وعدم الاستغلال العقلاني والرشيد لها، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة النمو للدول.

وفي الجزائر يعتبر الفساد من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الوطني وعلى دور الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، لذا وجب على الجزائر بذل المزيد من الجهود في مجال مكافحة الفساد من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للفوائض المالية التي تحققها نتيجة ارتفاع أسعار البترول واستثمارها في مشاريع منتجة تستفيد منها الأجيال المستقبلية.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لعلاقة الفساد بالنمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر

تمهيد:

بعد تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بظاهرة الفساد والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالفساد (مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر الإنفاق الحكومي، مؤشر التعليم، الانفتاح التجاري). والتطرق إلى واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته.

من أجل معرفة تأثير الفساد في النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يتم استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لعينة من الدول النامية خلال الفترة الممتدة من عام 1996 إلى غاية 2020. ومن أجل التحقق من مدى صحة فرضيات موضوع البحث. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث نتناول في المبحث الأول الدراسات التجريبية للفساد والنمو الاقتصادي، بينما نعرض في المبحث الثاني التحليل القياسي لنموذج الدراسة من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة وتحديد النموذج، والتطرق إلى التحليل الوصفي والإحصائي للمتغيرات محل الدراسة، وأخيرا عرض النتائج المتحصل عليها اعتمادا على مجموعة من الاختبارات الإحصائية لعينة من الدول النامية. أما المبحث الثالث فكان مخصص للدراسة القياسية لحالة الجزائر لغرض معرفة طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي .

المبحث الأول: الدراسات التجريبية للفساد والنمو الاقتصادي

تعددت الأبحاث والدراسات التي تناولت العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، حيث أكدت أغلب الدراسات أن الفساد عنصرا مثبط ومعيق في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدول وخاصة النامية منها. بينما هناك جدلا واسعا من الناحيتين النظرية والتطبيقية لدور الفساد، حيث أكدت بعض الدراسات الدور الايجابي، في حين أكدت دراسات أخرى على أن الفساد له دور سلبي على اقتصاديات الدول المضيفة له.

المطلب الأول: الدراسات التجريبية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الدول العربية

1. التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو (1998).

دراسة نظرية بينت أن للفساد تأثير على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية وكذا على تخصيص الموارد، الاستثمار، والنمو الاقتصادي.

كما أوضحت الدراسة من خلال مقاربات مؤشرات الفساد بين عدد من الدول بأن هناك ارتباطا سالبا ما بين الفساد ومعدلات الاستثمار والكفاءة والنمو الاقتصادي. وأظهرت أيضا أن هناك ارتباطا موجبا بين مكون الإنفاق الرأسمالي والإنفاق العام وبين مستوى الفساد مع ملاحظة أن مؤشر الفساد المستخدم في المقاربات الدولية ذو طبيعة قيمية يعتمد على انطباعات المستثمرين الأجانب.

وتطرقت الدراسة إلى دراسات حاولت أن تربط مابين الفساد ومستويات الحريات الاقتصادية تمهيدا لوضع حلول للفساد، تنطلق من ضرورة فتح الأسواق، والحد من القيود الحكومية، وتخصيص الخدمات، وهذه الحلول لمكافحة الفساد، تختلف باختلاف القطاعات التي تنصب عليها، وتتطلب إصلاحات سياسية واجتماعية وثقافية وإدارية وقانونية وتعليمية، إضافة إلى الحلول الاقتصادية، للحد من مظاهر الفساد، وإيجاد مناخ اقتصادي وسياسي ملائم للتنمية[1].

2. التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري (2003).

[1] ماجد المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو، بحوث عربية اقتصادية، القاهرة، 1998,33.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الفساد والتمييز بين فساد القمة، وهو فساد الرؤساء والحكام، والفساد المؤسسي، وهم أعضاء المؤسسات السياسية، والفساد العادي وهم صغار الموظفين.

وبينت الدراسة طرق قياس الفساد من خلال استخدام البيانات الاقتصادية الكلية، أو طريقة البيانات المجمعة من خلال مؤسسات الضرائب وإحصائيات الجرائم وما إلى ذلك. وعزت الدراسة أسباب الفساد إلى تحقيق منفعة أو تجنب نفقة. وهناك عوامل تؤثر على عائد الفساد في المجتمع، وهي القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي، ومعدلات الأجور، وسرية بعض الصفقات الكبرى. وبينت الدراسة الآثار الاقتصادية للفساد من حيث أثره على التنمية والمالية العامة ومضاعف الفساد، وعدالة التوزيع، والتضخم. وخرجت الدراسة بوضع توصيات لإجراءات اقتصادية وإدارية وسياسية ملائمة من أجل مكافحة الفساد[1].

3. مؤشرات قياس الفساد الإداري (2008).

تناولت هذه الدراسة أهم مؤشرات قياس الفساد الإداري التي تقوم بها بعض المؤسسات في العالم، والتي تهتم بقياس ظاهرة الفساد، والمستخدمة في الأدبيات التطبيقية، ومن أشهرها مجموعة خدمات المخاطر الدولية، ومؤسسة الشفافية العالمية ومؤشر الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن المؤشر المركب للحاكمية.

وقد حاولت هذه الدراسة بيان آخر الاختبارات التي أجريت لبيان أثر الفساد على الأداء الاقتصادي من خلال: معدل الاستثمار، معدل نمو دخل الفرد، هيكل الإنفاق الحكومي. وقد بينت الدراسة أن (ماورو) أعاد تقدير العلاقة بين الفساد والمتغيرات الاقتصادية سالفة الذكر التي سبق وأن اكتشفها عام 1995، حيث تبين أن العلاقة بين الفساد والمتغيرات الاقتصادية الدالة على الأداء الاقتصادي كانت على النحو التالي:

- وجود علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار.
- وجود علاقة سببية موجبة وذات دلالة إحصائية بين الفساد ومعدل دخل الفرد، حيث يزداد معدل دخل الفرد بانخفاض مؤشر الفساد.

[1] طارق السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للفساد للقطاع المصرفي المصري، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، القاهرة، العدد الثامن، 2003.

– عدم وجود علاقة ذات معنوية بين الفساد وأي من بنود الإنفاق الحكومي[1].

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى استنباط محاور للإصلاح المؤسسي بهدف تحجيم ظاهرة الفساد والحد من آثارها السلبية.

4. الفساد المالي والإداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2014).

استندت هذه الدراسة أن لظاهرة الفساد أنواعا ومظاهر متعددة تظهر نتيجة أسباب عدة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية، وقد تكون داخلية أو خارجية مما يترك تأثيرات عميقة في اقتصاديات الدول ولاسيما الدول النامية واستند البحث على فرضية مفادها أن الفساد المالي والإداري يؤثر في التنمية البشرية نتيجة فقدان الموارد المتاحة لإحداث التنمية وتوجيهها بعيدا عن تحقيق أهدافها، وبينت أهمية البحث أن الفساد المالي والإداري قضية ذات تأثير اقتصادي فاجتماعي تتمثل باستشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق وأثره في إعاقة عملية التنمية البشرية وما ينتج عنها من ضرر وفقدان الثقة بالدولة وعدم احترام القوانين[2].

5. أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية–دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996-2013).

هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الحكم الرشيد على العوائد الضريبية وتحقيق تنميتها من خلال مكافحة الفساد والالتزام بتطبيق معايير الحكم الرشيد، وبالتالي تطرقت للتعرف على واقع الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتطور العوائد الضريبية في فلسطين، ودراسة العلاقة بين مكافحة الفساد ومؤشرات الحكم الرشيد وبين العوائد الضريبية خلال الفترة (1996–2013) وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المنشورة حول مؤشرات الحكم الرشيد.

[1] علي عبد القادر، مؤشرات قياس الفساد الإداري، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي، الكويت، العدد 70، 2008.

[2] إبراهيم خليل سلطان القصير، الفساد المالي والإداري أثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004–2014)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، 2017.

وعليه تم بناء نموذج قياسي يبين مدى تأثير تلك الحاكمية على العوائد الضريبية باستخدام الانحدار الخطي البسيط لكل متغير، والذي أكدت نتائجه ما يلي:

- حصيلة العوائد الضريبية مرتبطة ارتباط طردي وثيق بمستوى الحكم الرشيد.

- يؤثر مؤشر مكافحة الفساد وكل من فاعلية الحكومة والمساءلة في حجم حصيلة العوائد الضريبية[1].

6. انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الأردن–للفترة (1984-2010).

اعتمدت هذه الدراسة على اختبار أثر مؤشر الفساد على التنمية الاقتصادية من خلال بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بينهما من خلال متغيرات ضابطة للنمو الاقتصادي تتمثل في الإنفاق الحكومي، الاستثمار، الدين العام (الداخلي والخارجي)، عامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وعليه كانت النتائج المتوصل إليها هي:

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد ما بين مؤشر الفساد و الإنفاق الحكومي، بينما كان هناك علاقة سببية باتجاهين بين مؤشر الفساد والاستقرار الاقتصادي والسياسي، كذلك وجود علاقة موجبة وطردية ما بين الفساد والنمو الاقتصادي.

- هناك علاقة قصيرة وطويلة الأمد بين الفساد والنمو الاقتصادي.

- أن الفساد مرتبط ارتباطا وثيقا بمعامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي[2].

7. تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق للفترة (2003-2016).

إن العراق من البلدان المرتفعة الفساد وفق مؤشر مدركات الفساد والذي يظهر من خلال الدرجة المنخفضة لهذا المؤشر، فضلا عن تسلسل العراق الذي يقع عند التسلسلات الأخيرة حيث تسلسل منظمة الشفافية الدولية الدول من الأقل فسادا إلى الأعلى ، وأن للفساد أضرار واضحة على انخفاض الاستثمارات المحلية من خلال انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار المحلي، وكذلك انخفاض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لغرض

[1] مروة عاطف أبو عودة، أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية –دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996-2013)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2015.

[2] خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، -دراسة حالة الأردن- للفترة (1984-2010)، أطروحة دكتوراه، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015.

الاستثمار في العراق ويظهر ذلك واضحا من خلال انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي /الناتج المحلي في العراق.

وقد توصل البحث من خلال تقدير نموذج ARDL إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الفساد ونسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية أخرى توصل البحث إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الفساد ونسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (2003-2016) باستخدام البيانات الفصلية[1].

8. تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية (1996-2015).

لقد دفعت جهود منظمات الكثير من الدول العربية إلى إصدار قوانين وتشريعات هامة كفيلة بالتعامل مع هذه بالتعامل مع هذه الظاهرة، مما جعلها محور الاهتمام من قبل الكثير من الباحثين.

وفي هذه الدراسة تم تشخيص مدركات الفساد للأقطار العربية استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي والخاصة بمؤشرات نظام الحكومة لقرابة 189 بلد، فإنه حري بتناول ذلك من خلال:

-الطرح النظري لأثر الفساد على النمو الاقتصادي.

-محاولة لقراءة وضع وجهود مكافحة الظاهرة في البلدان العربية.

-تقدير الأثر الذي تحدثه هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي في 14 دولة عربية وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة وهي إشارة متوقعة ذات معنوية إحصائية[2].

9.أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017).

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد، ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي، في 13 دولة عربية، باستخدام نماذج بانل الساكن، خلال الفترة (1996-2017).

[1] أزهار حسن علي، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 101، المجلد 23، 2017.

[2] قديد عبد القادر، تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018.

وتوصلت الدراسة أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن، هو نموذج التأثيرات الثابتة. كما أظهرت نتائج الدراسة، أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي. أما مؤشر فاعلية الحكومة ومؤشر الاستقرار السياسي فتبين أنهما لا يؤثران على النمو الاقتصادي بشكل معنوي، كما بينت النتائج أيضا أن مؤشر التعليم يعد من المتغيرات المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول العربية[1].

10. coruuption and Economic Growth in Arab Countries- An Econometric Study using Dynamic Panel Modelsand (GMM) Technique during the period (2003-2017)-.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية (10 الدول) للفترة (2003-2017)بطريقة نموذج البانل وتقنية **(GMM)** في عملية التقدير ، وكانت النتائج المتوصل إليها هي وجود علاقة عكسية بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي للدول العربية محل الدراسة، حيث عندما يؤدي تزايد الفساد بدرجة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بنسبة 0.04%، كما أوصت الدراسة بضرورة محاربة الدول العربية للفساد وإرساء الحكم الرشيد والديمقراطية والمحاسبة والمساءلة والشفافية[2].

[1] صغيري سيد علي، أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 2، 2020.

[2] Ouail Miloud, Haidochi Achour, Behiani ridha, Coruuption and Economic Growth in Arab Countries- An Econometric Study using Dynamic Panel Modelsand (GMM) Technique during the period (2003-2017)-, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review,Volume 13, N 02, 2020.

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي المحلية.

1. قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته– دراسة اقتصادية حول الجزائر (2009).

لقد تناول الأستاذان الفساد على أنه ظاهرة اقتصادية واجتماعية قديمة قدم المجتمع البشري، متعدد الصور والأسباب تفاقمت حدته في السنوات الأخيرة بسبب التحولات العالمية والمتغيرات الداخلية، وخلص الباحثان إلى أن الفساد يعد من اكبر تحديات العصر، وأن ميكانيزمات مكافحته تعتمد على تناسق الجهود المحلية والدولية. مع ملاحظة عدم فعالية الميكانيزمات الجزائرية استنادا إلى المرتبة التي تحتلها الجزائر في مؤشر مدركات الفساد، كما أن قياس الفساد يعتمد حاليا على المنضمات الدولية[1].

2. آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني –سبل الوقاية والعلاج– دراسة اقتصادية تحليلية، حالة الجزائر، الفترة مابين(2000-2012).

يعتبر الفساد الاقتصادي من أهم المشاكل التي يهتم بدراستها صانعو السياسات الاقتصادية في العالم كونها ظاهرة تعانيها كل دول العالم، متقدمة، أو نامية، مع الاختلاف في الحجم، والدرجة، والآثار.

ولقد اتسعت هذه الظاهرة في العقود الثلاثة الأخيرة، وبخاصة على مستوى الدول النامية ومنها الجزائر، ولقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل الظاهرة في الجزائر وتوصلت إلى مايلي:

–خطورة الفساد بصفة عامة والفساد الاقتصادي بصفة خاصة على اقتصاديات دول العالم ولاسيما على الاقتصاديات الهشة ومنها اقتصاد الجزائر.

–أن هناك جهود دولية وإقليمية ومحلية تتصدى لهذه الظاهرة سواء من خلال التدابير القانونية والتنظيمية أو آليات المعالجة المتعددة.

–أن الجهود الجزائرية رغم نتائجها الهزيلة إلا أنها جهود معتبرة في مجال تكييف النصوص القانوني ة، أو في مجال استحداث الهيئات المتعلقة بالوقاية والعلاج.

– أن موقع الجزائر دون المتوسط في مؤشر إدراك الفساد، بحيث يتراوح 2 و 3.2 من عشرة، وعلى الرغم من عدم التسليم الكامل بموضوعيته إلا أنه يبرز الحاجة الملحة إلى المزيد من التكفل بمحاربة الظاهرة.

[1] خلفي علي، خليل عبد القادر، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته– دراسة اقتصادية حول الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد الثاني، 2009.

– أن من مسببات الفساد نقص الشفافية في اتخاذ بعض القرارات ذات الطابع الاقتصادي ونقص المساءلة[1].

3. أثر كفاءة الدولة على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر–دراسة تحليلية قياسية للفترة (1996-2014).

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر كفاءة الدولة (إدارة الحكم الراشد)على معدل النمو الاقتصادي في عينة ضمت 13 دولة عربية خلال الفترة (1996–2014)، مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، وهذا باستخدام نماذج بيانات طويلة (نماذج بانل)، ونموذج خطي متعدد بالنسبة للجزائر، وبينت نتائج التقدير للدول العربية التأثير السلبي والمعنوي لمؤشري مراقبة الفساد، والمشاركة والمساءلة على معدل النمو، من جانبها نتائج التقدير لحالة الجزائر أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج يتأثر سلبيا بمستوى الاستقرار السياسي وغياب العنف، وإيجابيا بمدى فاعلية الحكومة[2].

4. أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية–

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد أثار الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بالاعتماد على الأسلوب القياسي التحليلي من خلال تحديد العلاقة بين مجموعة من مؤشرات الفساد كمؤشرات مستقلة والتي تم اختيارها اعتمادا على الدراسات السابقة، ومؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2012) كمؤشر تابع، وذلك بأسلوب قياسي يعتمد على معالجة بيانات المؤشرات المعتمدة والتي تم تجميع بياناتها من مصادر مختلفة، بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع ايجابية العلاقة بين النمو الاقتصادي و مؤشر الاستقرار السياسي، نوعية التنظيم والضبط، ومؤشر فاعلية الحكومة[3].

[1] نور الدين كناي، آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني – سبل الوقاية والعلاج– دراسة اقتصادية تحليلية،حالة الجزائر، الفترة مابين 2000-2012، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

[2] عمران بشراير، موراد تهتان، أثر كفاءة الدولة على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر–دراسة تحليلية قياسية للفترة (1996-2014)، دراسات مجلة دولية محكمة– العدد الاقتصادي، العدد 27، 2016.

[3] يحي مناصري، محمد نجيب بوشو، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية–، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 8، 2017.

5.تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر، مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، حيث يعتبر الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه جميع دول العالم، ولها تأثير سلبي على التنمية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي فالفساد يشوه البنية الاجتماعية وله آثار كبيرة على الدولة في كل قطاعاتها. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنه رغم مجهودات الجزائر وإجراءاتها التشريعية والإصلاحية المصاحبة لمحاربة الفساد وخاصة إصدار القانون رقم (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. لم ترقى مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر إلى الوضع الجيد وتعود الأسباب في ذلك لاستمرار تفشي الفساد ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد. وعليه أوصت الدراسة بأن فاعلية التشريعات والإصلاحات القانونية لمكافحة الفساد والوقاية منه تتطلب البيئة الملائمة بأبعادها التشريعية والرقابية والقانونية والإعلامية[1].

6. أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي كمتغير وسيط دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2003-2017).

يهدف هذا البحث إلى محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 2003-2017، وقد توصلت نتائج الدراسة بعد استخدام أسلوب تحليل المسار باستعمال برنامج Stat 15.1 إلى وجود تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط[2].

[1] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد 2، 2019.

[2] ستي سيد أحمد، بن نجي أيمن صلاح، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي كمتغير وسيط دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2003-2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3،العدد 1، 2019.

المطلب الثالث: الدراسات التجريبية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الدول الأجنبية

1. Institution and the relation between corruption and economic growth

تدرس هذه الورقة آثار الفساد على النمو الاقتصادي في إطار عمل يشمل الفساد كجزء من الإطار المؤسسي للدول. باستخدام إطار نمو رسمي حيث يؤثر الفساد على مدخلات العمل وتوفير السلع العامة، فنجد في الحالات التي لا تكون فيها المؤسسات غير متطورة بشكل جيد، قد يؤدي الفساد إلى النمو. في هذه الحالات يفوق التأثير الايجابي على عمل النظام المؤسسي، كما نجد أن التفاعل بين المؤسسات نفسها مهم وهذا يؤكد أهمية الأخذ في الاعتبار الإعداد المؤسسي الكامل عند دراسة الفساد، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية[1].

2. Does Corruption Affect Economic Growth ?

باستخدام بيانات لوحة من مؤشر الفساد في الدليل الدولي لمخاطر الدولة، ومؤشرات الجودة المؤسسية والاستقرار السياسي والعديد من متغيرات الدولة للبلدان المتقدمة والنامية، تستكشف هذه الورقة العلاقة التجريبية التربيعية الخطية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

أظهرت الأدبيات التجريبية وجود علاقة خطية بين الفساد والنمو الاقتصادي ولكنها لم تفرق بين المستويات المعززة للنمو والحد من النمو. وقد أظهر تحليل الطريقة المعممة لتقدير الأخطاء أن انخفاض الفساد يرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة مقلوبة على شكل حرف U[2] .

3.Government Spending, Corruption and economic growth

تتناول هذه الورقة آثار الفساد والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي. فهو يبدأ من نموذج نمو داخلي ويمتد إلى حساب الآثار الضارة للفساد على المكونات الإنتاجية المحتملة للإنفاق الحكومي، أي الإنفاق

[1] Woutre Ebben, Albert de Vaal, Institution and the relation between corruption and economic growth, Nijmegem centre for Economics Institute for Mangement Research, paper 09-104, 2009.
[2] Eatzaz Ahmad, Muhammad Aman Ullah, Muhammad Irfanullah Arfeen, Does Corruption Affect Economic Growth ?,latin american journal of economics, vol 49, no 2, 2012.

العسكري والاستثماري. تم تقدير الناتج على عينة من البلدان الإفريقية، وأظهرت النتائج أن معدل النمو يتأثر بشدة بالتفاعل بين الفساد والعبء العسكري، مع تأثير أضعف للتفاعل بين الفساد والإنفاق الاستثماري الحكومي، ثانيا السماح للتقلبات الاقتصادية الدورية في بلدان معينة يترك المرونة المقدرة تتراكم مع تلك الخاصة بالعينة الكاملة، ثالثا هناك متغيرات تكييف مهمة يجب أخذها في الاعتبار، وهي شكل الحكومة وعدم الاستقرار السياسي وهبات الموارد الطبيعية. هذه توضح عدم التجانس عبر البلاد عند حساب التأثيرات الكمية المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات الرئيسية على النمو الاقتصادي. بشكل عام تشير هذه النتائج إلى آثار سياسية مهمة[1].

4.Corruption impact on Economic Growth : An empirical analysis

الفساد مشكلة كبيرة والأخلاق الاجتماعية لها تأثير كبير على جميع المجتمعات. إنها ظاهرة موجودة في العديد من البلدان ومشكلة للاقتصاد. حيث أظهر الاقتصاديون والباحثون المختلفون في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بدراسة ظاهرة الفساد وتأثيرها على النمو الاقتصادي. باستخدام مناهج رسمية وتجريبية ويظهر العديد من المؤلفين أن الفساد ينتقص من اهتمام المستثمرين ويقلل من إنتاجية الإنفاق العام، وتشويه تخصيص الموارد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذالك فإنه يحيز تكوين الإنفاق الحكومي وهو سبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي. الغرض من هذه الورقة هو تحليل تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في 22 دولة متطورة خلال الفترة (2001-2012). بناء على الإطار التجريبي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الفساد والنمو الاقتصادي وأن هذه العلاقة ترتبط ارتباطا مباشرا بإدراج محددات أخرى[2].

5.Impact of Corruption on Economic Growth in Nigeria

[1] D'Agostino G , Dunne J.P, Pieroni L. , Government Spending, Corruption and economic growth, A Southern Africa labour and development Research Unit Working Paper Number 74. Cape Town : Saldru, University of Cape Town.

[2] Adela SHERA, phd, Bernard DOSTI, phd, Perseta GRABOVA, Corruption impact on Economic Growth : An empirical analysis, Journal of Economic Development , Management, TT, finance and Marketing, N 2, 2014

تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي في تأثير الفساد على النمو الاقتصادي النيجيري باستخدام تقنيات السببية والانحدار. استخدمت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي والفساد كمؤشر للفساد في التحليل، وكشفت الدراسة أن مستوى الفساد في نيجيريا عبر السنين كان له أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

ما يترتب على هذه الدراسة هو أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو بسرعة دون التسامح مع الفساد، وأوصت الدراسة بتشجيع السياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي في الحد من الفساد والفقر حتى يمكن تحسين مستوى النمو الاقتصادي. وأنه ينبغي تعزيز أنشطة أو برامج وكالات مكافحة الفساد في نيجيريا مثل لجنة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية و اللجنة المستقلة لممارسات الفساد والجرائم[1].

6.Coruption as an Obstacle to Economic Growth of National Economies

تناولت هذه الورقة، التي تستند إلى النتائج الواردة في الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية،وأكدت صحة الفرضية حول التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي للفترة (1999-2014). باستخدام معلومات من الأدبيات، وعليه تم اشتقاق نموذج اقتصادي قياسي لهذا الغرض، والذي يعطي لمحة عامة عن تأثير الفساد في العينة المختارة من البلدان على النمو الاقتصادي.

وقد أظهر هذا النموذج الاقتصادي القياسي أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة، ليس فقط بشكل مباشر ولكن أيضا بشكل غير مباشر من خلال قنوات التوزيع[2].

7.The Impact of Corruption on Economic Growth in Mena Region.

تبحث هذه الورقة في تأثير الفساد على الاستثمارات والنمو الاقتصادي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2017). غالبا ما يشار إلى مدى الفساد وممارسة الحياة الديمقراطية على أنهما من العوامل الرئيسية التي تؤثر على حجم الاستثمارات العامة والخاصة. لهذا الغرض تم

[1] Dr. Nwankwo, Odi, FCIB, Impact of Corruption on Economic Growth in Nigeria, Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome – Italy, vol 5, no 6, 2014.
[2] Verinika Linhartova, Eva Zidova, Coruption as an Obstacle to Economic Growth of National Economies, International Scientific Cinference on Economic and Social Development-« Building Resilient Society »- Zagreb, Croatia, 9-10, 2016.

استخدام نموذج بيانات بانل الديناميكية الذي توصل إلى أن المؤسسات السياسية لها تأثير ايجابي على الاستثمار والنمو، كما أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الاستثمار [1].

8. The Impact of public Expenditure, Government Stability and Corruption on Per capita Grawth : An Empirical Investigation on Devloping Countries.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإنفاق العام، الاستقرار الحكومي والفساد على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات ل 33 دولة يصنفها البنك الدولي من الدول ذات الدخل الأعلى، المتوسطة والأدنى في مستوى الدخل، خلال الفترة 1999-2014 باستخدام نماذج بانل الديناميكي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي بين استقرار الحكومة والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وأثر سلبي بين الفساد والإنفاق العام على النمو الاقتصادي[2].

9.The impact of Corruption on economic growth in mmena region

تناولت هذه الدراسة تأثير الفساد على الاستثمار والنمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2017). باستخدام نماذج بانل الديناميكي، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الاستثمار[3].

[1] Jihéne Sbaouelgi, The Impact of Corruption on Economic Growth in Mena Region, Romanian Economic and Business Review, vol 14, no 2, 2017.
[2] Esener, S , & Ipek, E, The Impact of public Expenditure, Government Stability and Corruption on Per capita Grawth : An Empirical Investigation on Devloping Countries. Sosyoekonomi, 26(36),2018.
[3] Sbaouelgi, J, The impact of Corruption on economic growth in mmena region, Romanian Economic and Business Review, 14(2),2019.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر الفساد على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (1996-2020).

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة قياسية تهدف لاختبار العلاقة التي تربط بين الفساد والنمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، في بعض الدول النامية خلال الفترة (1996-2020)، حيث يتم في البداية توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبارا ت الإحصاء الوصفي ، ومن ثم نقوم بالدراسة القياسية مستخدمين نموذج البانل.

المطلب الأول: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة

أولا. تقديم النموذج

من أجل دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول النامية للفترة (1996-2020)، وتحديد أهم المتغيرات المساهمة في الدراسة تم الاعتماد على العديد من الدراسات التجريبية من أهمها:

(SHERA , DOSTI, & GRABOVA, 2014) , (Esener, S , & Ipek, E, 2018)

وعليه يمكن أن يأخذ النموذج الصيغة التالية:

- $\mathbf{lnGDPPC_{it} = \beta_0 + \beta_1 CORRINDEX_{it} + \beta_2 PV_{it} + \beta_3 GOVEXP_{it} + \beta_4 EDUSEK_{it} + \beta_5 GE_{it} + \beta_6 TRADE_{i(t-1)} + \varepsilon_{it}}$
- $\mathbf{i = (1 \dots . N)} \quad \text{،} \mathbf{t = (1 \dots . k)} \quad \mathbf{(01)}$

حيت يمثل المتغير التابع لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (lnGDPPC) والذي يعبر عن النمو الاقتصادي. أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في مؤشر الفساد (CORRINDEX)، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PV)، الإنفاق الحكومي(GOVEXP)، مؤشر فاعلية الحكومة (GE) ، التجارة (TRADE)، والذي يعبر عن الانفتاح التجاري، مؤشر التعليم (EDUSEK)، الخطأ العشوائي (ε_{it}).

المعلمة (β_0) تمثل الثابت، (β_i) فهي تمثل المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة ، (i) يمثل الدول و (t) تمثل السنوات.

ثانيا. مصادر بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة القياسية على مصادر بيانات (41) دولة نامية متنوعة، بحيث أخذت من مصادر رسمية تمثلت في، البنك الدولي (WDI)، الموقع الرسمي للأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وتغطي الدراسة الفترة الممتدة من (1996-2020)، وعليه فإن عدد المشاهدات هو 1025 مشاهدة.

وعليه يتم التعرف على متغيرات الدراسة ومصادرها كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.3): تعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها.

الرمز	المتغير	المصدر
LnGDPPC	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010	البنك الدولي
CORRINDEX	مؤشر الفساد	البنك الدولي
PV	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	البنك الدولي
GE	مؤشر فاعلية الحكومة	البنك الدولي
EDUSEK	مؤشر التعليم(متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة)	(UNDP)
TRADE	التجارة(%من إجمالي الناتج المحلي)	البنك الدولي
GOVEXP	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة(%من إجمالي الناتج	البنك الدولي

	المحلي)	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على متغيرات نموذج الدراسة.

أما فيما يخص أسماء الدول محل الدراسة فهي موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (2.3): أسماء الدول النامية محل الدراسة.

الرقم	الدولة	الرمز	الرقم	الدولة	الرمز
1	الجزائر	DZA	21	سيري لانكا	LKA
2	المغرب	MAR	22	السودان	SDN
3	مصر	EGY	23	طاجيكستان	TJK
4	تونس	TUN	24	تانزانيا	TZA
5	العراق	IRQ	25	توغو	TGO
6	الأردن	JOR	26	الترك	TUR
7	الأرجنتين	ARG	27	تايلاند	THA
8	بنغلاديش	BGD	28	باراغواي	PRY
9	كازاخستان	KAZ	29	أرمينيا	ARM
10	فيجي	FJI	30	أذربيجان	AZE
11	الهند	IND	31	البرازيل	BRA
12	اندونيسيا	IDN	32	إكوادور	EUC
13	ماليزيا	MYS	33	السلفادور	SLV
14	موريتانيا	MRT	34	أوكرانيا	UKR
15	نيبال	NPL	35	كرواتيا	HRV
16	النيجر	NER	36	غابون	GAB

17	فيتنام	VNM	37	غامبيا	GMB
18	باكستان	PAK	38	سنغال	SEN
19	صربيا	SRB	39	غانا	GHA
20	سيراليون	SLE	40	غواتيمالا	GTM
			41	غينيا	GIN

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

*التحليل الوصفي

من أجل القيام بالتحليل الوصفي للبيانات لابد من استخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تمكننا من استكشاف ما تمثله أو ما تصفه البيانات وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3.3): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لعينة من الدول النامية

المتغيرات	Obs	Mean	Std.Dev	Min	Max
LnGDPPC	N=1025	3.3674	0.4142	2.5611	4.1522
CORRINDEX	n=41	-0.6159	0.4833	-2.0957	0.9103
PV	T=25	-0.5972	0.8226	-3.6046	1.2570
GE		-0.5013	0.5772	-2.1290	1.5680
EDUSEK		0.5331	0.1690	0.1010	0.8550
TRADE		0.7014	0.3543	0.0000	2.2040
GOVEXP		0.1319	0.0445	0.0244	0.2808

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews 12

من خلال الجدول رقم (3.3) أعلاه الذي يعبر عن النتائج الخاصة بالمقاييس الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة، يمكن استنتاج ما يلي:

- يتبين لنا أن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية الذي قدر ب (3.3674%)، والذي يعادل تقريبا المعدل العالمي للنمو الاقتصادي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه، كما نجد أن الوسط الحسابي المتعلق بمؤشر الفساد والذي قدر هو الآخر بـ (0.6159-)، والتي تعبر هذه القيمة على تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول النامية مما يدل على عجز هذه الأخيرة في محاربته والسيطرة عليه، في حين نجد الوسط الحسابي الخاص بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف قد سجل بقيمة سالبة أيضا (0.5972-)، وهي قيمة تدل على أن الدول النامية محل الدراسة تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي وفي هذه الحالة تعرف تراجع وعدم رضا لدى المواطنين، أما الوسط الحسابي الخاص بمؤشر فاعلية الحكومة فكانت قيمته سالبة (0.5013-)، وهي لا تختلف كثيرا عن قيمة المؤشر السابق التي تعبر أيضا عن حالة من عدم فاعلية الحكومة وفي هذه الحالة فإن الدول المدروسة تعرف حالة من تراجع وعدم رضا المواطنين. أما الوسط الحسابي المتعلق بمؤشر التعليم فكانت قيمته (0.5331)، وهي قيمة متباينة بين الدول النامية فيوجد من هي أكبر منها في حين نجد قيم أخرى اقل بكثير من هذه القيم، كما أنها تعد قريبة نوعا ما من أعلى قيمة لهذا المؤشر المسجلة خلال طول فترة الدراسة. أما بالنسبة لقيمة الوسط الحسابي لمؤشر الانفتاح التجاري فكانت (0.7014)، وهي قيمة تختلف من دولة إلى أخرى وتمثل قيمة منخفضة جدا مقارنة مع القيم الأخرى المسجلة على طول السلسلة الزمنية محل الدراسة للدول النامية. وفي الأخير نجد المتوسط الحسابي الخاص بالإنفاق الحكومي الذي قدر بـ (0.1319) وهي نسبة لا تبتعد كثيرا عن القيمة العظمى لهذا المؤشر المسجلة للدول النامية محل الدراسة على طول السلسلة الزمنية.
- من الانحراف المعياري يلاحظ أن متوسط الفروقات، أي معامل الاختلاف بين معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية قدر بـ(0.4142%)، حيث توجد دول أخرى مثل دول الآسيوية كدولة ماليزيا واندونيسيا لديها نسب نمو مرتفعة ما يقارب (5%) مقارنة مع الدول دول شمال إفريقيا، في حين نجد الدول الإفريقية وصلت معدلات النمو لديها تساوي أو تفوق(2%)، أما

الانحراف المعياري لمؤشر الفساد قدر بـ (0.4833)، وهي قيمة تفوق المتوسط الحسابي بكثير مما يعني أنه يوجد تباين في هذا المؤشر بين الدول النامية أي لا يوجد تجانس، ونفس النتيجة أو الملاحظة بالنسبة لمؤشري الاستقرار السياسي وغياب العنف وكذا مؤشر فاعلية الحكومة، أما التعليم فقد كان الانحراف المعياري الخاص به (0.1690)، وهو قريب من المتوسط الحسابي مما يعني أن هناك تجانس في البيانات، كما أن معظم قيمه للدول النامية محل الدراسة تتمحور بين 0.1% و 0.8%. وهكذا الحال بالنسبة لمؤشري الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي فكانت قيم الانحراف المعياري المتعلق بهم على التوالي (0.3543) و(0.0445)، وهي لا تختلف كثيرا عن قيم المتوسط الحسابي الخاص بهم مما يدل على تجانس بياناتهم للدول محل الدراسة خلال الفترة (1996-2020).

- كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة لمعدلات النمو الاقتصادي قدرت بـ(4.1522) سجلت في حالة الأرجنتين سنة (2011)، وأقل معدل نمو قدر بـ (2.5611) سجلت في سيراليون سنة (2001)، أما أقل نسبة لمؤشر الفساد للدول النامية كانت(2.0957-) في دولة فيجي سنة (1997)، وأعلى قيمة قدرت بـ (0.9103) سجلت في دولة أذربيجان لنفس السنة (1997)، في حين نجد أعلى نسبة للاستقرار السياسي وغياب العنف قدرت بـ(1.257) في دولة فيجي سنة (1997) أما أقل نسبة (3.6046-) كانت في السودان سنة (1997)، أما مؤشر فاعلية الحكومة فقد سجل أقل قيمة (2.1290-) في دولة السيراليون سنة (2001)، أما أعلى قيمة فقد سجلت في ماليزيا حيث قدرت بـ (1.5680) سنة (2001)، وفيما يخص التعليم فقد سجلت أعلى قيمة له (0.8550) في الأرجنتين سنة (2019)، وأقل قيمة شهدتها دولة النيجر بقيمة (0.1010) وذلك سنة (1996)،أما بالنسبة للانفتاح التجاري فكانت أكبر قيمة له سنة (2010)بقيمة (2.2040)، وأصغر قيمة كانت سنتي(2015) و(2016) لدولة طاجيكستان بقيمة (0.0000)، وفي الأخير نجد أقل قيمة (0.0244) للإنفاق الحكومي سجلت في العراق سنة (1996)، أما أكبر قيمة (0.2808) فقد كانت من نصيب السودان سنة (2020).

المطلب الثالث: تحليل نتائج تقدير نماذج بانل الساكن

لقد أصبحت نماذج البانل من بين النماذج الأكثر انتشارا واستخداما في الآونة الأخيرة خاصة ما يتعلق بالدراسات الاقتصادية، وذلك لكونها تأخذ في الاعتبار أثر الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة. بينما بيانات السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة[1].

تتميز نماذج بيانات البانل أو ما تسمى بنماذج البيانات الطويلة في استخدامها مقارنة عند استخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو نماذج بيانات السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا أهمها:

-الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسية أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي.

-القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم.

-يسمح هذا النوع من البيانات بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد[2].

-التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية .

-تعطي البيانات الطويلة كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر في حالة استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية[3].

تأخذ نماذج بيانات بانل ثلاث أشكال رئيسية هي:

1) نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)

[1] جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 326.

[2] بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص 201.

[3] Blatagi, B ,H,2005, Econometric Analysis of panel Data, 3rd (ed), Jahn Wiley & Sons, ltd, west susex.

يعتبر النموذج التجميعي من أبسط نماذج بيانات البانل، حيث يهمل هذا النموذج تأثير البعد الزمني فتكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية ويكتب بالصيغة التالية:

- $Y_{it} = \beta_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2 \cdots N \quad t = 1,2 \cdots T$

حيث أن:

- $E_{(\varepsilon_{it})} = 0$
- $\text{var}\,(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$

تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة أعلاه [1].

2) نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM)

نموذج التأثيرات الثابتة يهدف استخدامه إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل دولة، شركة) على حدا. من خلال جعل معلمة القطع β_0 متفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j لكل مجموعة بيانات مقطعية. لغرض تقدير معلمات هذا النموذج عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر (**n–1**) لكي يتم تجنب حالة التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم في تقديره طريقة المربعات الصغرى العادية. وعليه يكون هذا النموذج موضح بالصيغة التالية:

- $Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2 \cdots\cdots N \quad t = 1,2 \cdots\cdots T \quad \cdots\cdots\cdots (1)$

حيث أن:

- $E_{(\varepsilon_{it})} = 0$
- $\text{var}\,(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$

ونعني بمصطلح التأثيرات الثابتة أن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانية مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات، كما يسمى نموذج التأثيرات الثابتة بنموذج المربعات الصغرى

[1] غزازي فريدة، أثر أسعار النفط على استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي للفترة (1990–2014)– دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل– مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد1، 2018، ص 358.

للتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model) وعليه بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (1) يصبح النموذج بالشكل التالي:

$$\text{✦ } Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=1}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{i=1}^{K} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1,2 \cdots N \quad t = 1,2 \cdots T \quad \cdots\cdots (2)$$

حيث أن المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=1}^{N} \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة (3) بعد حذف α_1 بالشكل التالي[1]:

$$\text{✦ } Y_{it} = \sum_{d=1}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{i=1}^{K} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1,2 \cdots N \quad t = 1,2 \cdots T \quad \cdots\cdots (3)$$

3) نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM)

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائما للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج التأثيرات الثابتة. ويتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة(GLS). ويكون حد الخطأ ε_{it} ذات توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2 . وفي نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معاملة القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره u أي:

$$\text{✦ } \beta_{0_{(i)}} = u + v_i \quad i = 1,2 \cdots \cdots N \quad \cdots \cdots \cdots (4)$$

وبتعويض المعادلة (4) في (1) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل الآتي:

$$\text{✦ } Y_{it} = u + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad i = 1,2 \cdots \cdots N \quad t = 1,2 \cdots \cdots T \quad \cdots \cdots (5)$$

حيث أن v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i، ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (5) يحوي مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it} ، حيث لنموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها[2]:

[1] Green, William H, Econometric analysis, Prentice Hall, Edition :7a ed, 2012, p 300,p304.

[2] محمد رتيعة ، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الجزائر للاقتصاد والمالية، العدد 2، 2014، ص157.

- $E_{(\varepsilon_{it})} = 0$
- $\text{var}\,(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^{2}$

4)المفاضلة بين الأنواع الثلاث لنماذج بيانات البانل الساكن.

بعد القيام بتقدير أثر الفساد على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية باستخدام النماذج الثلاثة لنماذج بانل الساكنة لابد من المفاضلة بينها لاختيار النموذج الأفضل بين هذه النماذج بالاعتماد على الاختبارات التالية:

1.4) اختبار F-Ficher

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة المتمثل بالصيغة التالية:

$$\text{F}(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

K: هي عدد المعلمات المقدرة.

R^2_{FEM} : يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

R^2_{PM} : يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

نقارن F_{cal} مع F_{tab} فإذا كانت:

- إذا كانت $F_{cal} \geq F_{tab}$ أو القيمة الاحتمالية P-Value أقل من أو تساوي (0.05)، نرفض H_0 ومنه نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب.

- إذا كانت $F_{cal} \leq F_{tab}$ أو القيمة الاحتمالية P-Value أقل من أو تساوي (0.05)، نقبل H_0 ومنه نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب[1].

2.4) اختبار مضاعف لاغرنج Breusch and Pagan:

لقد تم اقتراح هذا الاختبار من قبل(Breusch and Pagan (1980 للكشف عن وجود الأثر العشوائي، حيث يعتمد على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء $\hat{\varepsilon}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى وتعطى عبارته بالعلاقة التالية:

$$\star\ LM = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i-1}^{N}(\sum_{t-1}^{N}\hat{\varepsilon}^2{}_{it})}{\sum_{i-1}^{N}\sum_{t-1}^{N}\hat{\varepsilon}^2{}_{it}}\right] \rightarrow \chi_1^2$$

حيث يتبع هذا الاختبار توزيع كاي التربيعي ذو درجة حرية واحدة حيث تكون فرضياته كما يلي:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم .

H_1: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم[2].

3.4) اختبار هوسمان Hausman test

يتم الاستعانة بهذا الاختبار للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وبالتالي تحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة وهذا حسب الصيغة التالية:

$$\star\ H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})'\left[var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})\right]^{-1}(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \rightarrow \chi_k^2$$

حيث أن:

$var(\hat{\beta}_{FEM})$: هو متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة.

[1] زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص 274.

[2] عبد السلام عطية، جبار بوكثير، اثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في دولة منظمة الأوبك خلال الفترة (1990-2016)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، 2019، ص 184.

$var(\hat{\beta}_{REM})$: هو متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية.

وباعتبار أن لهذه الإحصائية توزيع مربع كاي وبدرجة حرية مقدارها K ، فيتم مقارنة قيمتها المحسوبة مع إحصائية كاي تربيع الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية فيكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب من نموذج الأثر العشوائي. يتم التأكيد على هذه النتيجة أيضا من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية (P- value) المحسوبة مع قيمة مستوى الدلالة المعنوية **5%**.هنا يجب أن تكون قيمة(P- value)أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية **5%**. وعلى العكس سوف يكون النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك وفق الفرضيات التالية:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم .

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم[1].

بعد تقدير نماذج بانل الساكنة للبيانات محل الدراسة لعينة متكونة من 41 دولة نامية المبينة في الملحق رقم (3.3)، وذلك وفق طريقة الانحدار التجميعي (Pooled)، طريقة التأثيرات الثابتة (Fixed)، وطريقة التأثيرات العشوائية (Random)، طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) التي تكون نتائج تقدير معلماتها هي نفسها نتائج تقدير طريقة التأثيرات الثابتة مع إدراجها المقاطع حسب كل بلد، ومن أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة تم استخدام مجموعة من الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4.3): اختبار المفاضلة لاختيار نموذج البانل الساكن الملائم

الاختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Fischer	Pooled/Fixed	410.51	0.0000	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled/Random	9531.72	0.0000	Random
Husman	Fixed/Random	-21.73	- - -	- - -
Sargan-Hansen		13.993	0.0297	Fixed

[1] M, Hashem Pesaran, time series and panel data econometrics, oxford university press, First Edition, 2015, p659-660.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

من خلال الجدول رقم (5.3)، نلاحظ أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed)، مقارنة مع النموذج التجميعي (Pooled) حيث نجد أن إحصائية فيشر معنوية عند(1%)، وبالتالي رفض فرضية العدم، التي تحكم بتجانس قواطع الدول. وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، تم الاستعانة باختبار (Breusch and Pagan)، حيث تشير نتيجة الاختبار إلى رفض فرضية العدم، وعليه نموذج التأثيرات العشوائية (Random)، هو الأفضل. في حين عند مقارنة نموذج التأثيرات الثابتة مع نموذج التأثيرات العشوائية، وباستخدام اختبار (Husman) وجدنا قيمة هذا الأخير سالبة نتيجة فشل فرضية التقارب، وعليه تم الاستعانة باختبار (Sargan-Hansen) الذي أظهر معنوية عند (5%)، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تقضي بأن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed).

5) الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة.

من أجل التأكد من صحة وملائمة نموذج التأثيرات الثابتة، نستخدم مجموعة من الاختبارات الإحصائية القياسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.3): الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة.

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	35.800	0.0000
عدم تجانس التباين	Modified Wald test for gropwise	5993.77	0.0000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	Friedman test	63.317	0.0109
	Pesaran test	7.785	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه حسب اختبار الارتباط الذاتي (Wooldridge test) يتم رفض فرضية العدم وذلك لأن قيمة الاحتمال أقل من (5%)، وقبول الفرضية البديلة التي تقضي بوجود مشكل الارتباط الذاتي، كما يشير اختبار (Modified Wald test for gropwise) إلى قبول الفرض البديل وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

كما أظهر اختبار (Friedman test) إلى قبول أيضا الفرض البديل وعليه وجود مشكل الارتباط الذاتي بين المقاطع بسبب أن قيمة الاحتمال أقل من مستوى المعنوية(5%).

ومن أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم تجانس التباين ومشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع، قمنا باستخدام طريقة (Driscol and Kraay) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات، وبالتالي التخلص من المشاكل القياسية الثلاث في نموذج التأثيرات الثابتة، وقد تم حساب الحد الأعلى للتأخير (Maximum Lag) والذي وجدت قيمته (2) من دراسة (Hoechle)، ونتائج التقدير المتوصل إليها حسب طريقة (Driscol and Kraay) موضحة في الملحق رقم (11).

الجدول رقم (6.3): نتائج تقدير طريقة (Driscol and Kraay) للتخلص من المشاكل القياسية

المتغيرات	المعاملات	قيمة الاحتمال	القرار
COORIDEX	0.0186	0.290	غير معنوي
EDUSEK	1.3469	0.000	معنوي
PV	0.0264	0.000	معنوي
GE	0.0660	0.002	معنوي
TRADE	0.0384-	0.0270	معنوي
GOVEXP	0.7098-	0.000	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata.17

وعليه وعلى ضوء نتائج الجدول رقم (7.3)و الملحق رقم (11)، يتبين أن لمتغير الفساد (CORRINDEX) تأثير موجب وغير معنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول النامية محل الدراسة، وهو ما توافق مع بعض الدراسات السابقة، متفقة على أن الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم. فقد قدمت الدراسات السابقة أدلة مختلطة نحو العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي بين السلب والإيجاب، حيث يعتبر بعض الدول الفساد "قوة دافعة " للاقتصاد لأنه يسمح للأفراد لتجنب التأخير الإداري والبيروقراطي، وربح الوقت.

أما مؤشر التعليم (EDUSEK)، فكان تأثيره موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي فزيادة مؤشر التعليم ب (1%) يؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (1.3469%)، فالتعليم يعد من أهم المؤشرات التي تقوم عليها النظرية لرأس المال البشري، وأداة فعالة لتطور أي بلد. وكانت نتائجه موافقة لكل من دراسة (صغيري،2020)، ودراسة (shera,2014).

أما مؤشر الاستقرار السياسي (PV)، فكانت نتيجته موافقة لمنطق العلاقة ومعنوية فعند زيادته بوحدة واحدة أي (1%) فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (0.0264%). ففي ظل الاستقرار السياسي يكون الازدهار والتطور، ويتنوع الاقتصاد وتنفذ المشاريع الضخمة التي تدر على البلد أرباح طائلة، تساعد في تحقيق النمو للدول.

كما جاءت معلمة مؤشر فاعلية الحكومة (GE)، موافقة لمنطق العلاقة ومعنوية فزيادة مؤشر فاعلية الحكومة بـ (1%) يؤدي زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.0660%). حيث يتجلى دورها في تلبية احتياجات المواطنين المشروعة من خلال جودة الخدمات العامة وتحقيق الرفاهية للإنسان، ولا يتحقق ذلك إلا بوضع سياسات لاستقرار النشاط الاقتصادي ومنع التقلبات قي مستوى الإنتاج والأسعار وضمان معدلات نمو عالية، وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وبأحسن صورة ممكنة.

بالنسبة لمتغير التجارة (TRADE)، الذي يعبر عن الانفتاح التجاري فكان تأثيره سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي حيث، عند زيادة هذا المؤشر بـ (1%) سيؤدي هذا إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (0.0384%).

وفي الأخير أظهر متغير الإنفاق الحكومي (GOVEXP)، أثر سلبي وهام على النمو الاقتصادي، أي بزيادة الإنفاق الحكومي بـ (1%)، يؤدي إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.7098%)، وهو ما توافق مع دراسة (GRABOVA , SHERA, DOSTI,2014) وتعارضت مع دراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013)

المبحث الثالث: نمذجة قياسية لأثر الفساد على النمو الاقتصادي لحالة الجزائر خلال الفترة (1996-2020).

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة قياسية تهدف لاختبار العلاقة التي تربط بين الفساد والنمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، في الجزائر خلال الفترة (1996-2020)، حيث يتم في البداية استخدام اختبارا ت الإحصاء الوصفي ودالة الارتباط، ومن ثم نقوم بالدراسة القياسية مستخدمين نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

المطلب الأول: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

بعد التطرق في المبحث الثاني إلى تقديم النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها التي هي نفسها المعتمدة في معرفة أثر الفساد في النمو الاقتصادي لحالة الجزائر وخلال نفس الفترة أيضا والممتدة من سنة (1996-2020) وذلك من أجل المقارنة بينها وبين عينة من الدول النامية محل الدراسة سنتناول مباشرة التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة في الجزائر.

*** التحليل الوصفي**

من أجل القيام بالتحليل الوصفي للبيانات لابد من استخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تمكننا من استكشاف ما تمثله أو ما تصفه البيانات وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (7.3): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر

المتغيرات	Obs	Mean	Std.Dev	Min	Max
LnGDPPC	N=25	3.563764	0.0552282	3.460013	3.625728
CORRINDEX		0.65503-	0.14185	0.93791-	0.47348-
PV		1.29845-	0.31475	1.87587-	0.82659-
GE		0.62843-	0.180379	1.08876-	0.44392-
EDUSEK		0.58516	0.074292	0.443	0.672
TRADE		0.6119662	0.84624	0.450944	0.76684
GOVEXP		0.166189	0.306695	0.112315	0.215603

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17

من خلال الجدول رقم (7.3) أعلاه الذي يعبر عن النتائج الخاصة بالمقاييس الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة، يمكن استنتاج ما يلي:

- يتبين لنا أن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية الذي قدر ب (3.563764%)، والذي يعادل تقريبا المعدل العالمي للنمو الاقتصادي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه، كما نجد أن الوسط الحسابي المتعلق بمؤشر الفساد والذي قدر هو الآخر بـ (0.6550-)، والتي تعبر هذه القيمة على تفشي ظاهرة الفساد في دولة الجزائر مما يدل على عجز هذه الأخيرة في محاربته والسيطرة عليه، في حين نجد الوسط الحسابي الخاص بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف قد سجل بقيمة سالبة أيضا (1.29845-)، وهي قيمة تدل على أن الجزائر تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي وفي هذه الحالة تعرف تراجع وعدم رضا لدى المواطنين، أما الوسط الحسابي الخاص بمؤشر فاعلية الحكومة فكانت قيمته سالبة (0.62843-)، وهي تختلف عن قيمة المؤشر السابق التي تعبر أيضا عن حالة من عدم فاعلية الحكومة وفي هذه الحالة فإن الجزائر تعرف حالة من

تراجع وعدم رضا المواطنين. أما الوسط الحسابي المتعلق بمؤشر التعليم فكانت قيمته (0.58516)، وهي قيمة ضئيلة ومتباينة بين الدول النامية محل الدراسة والجزائر فيوجد من هي أكبر منها في حين نجد قيم أخرى اقل بكثير من هذه القيمة، كما أنها تعد قريبة نوعا ما من أعلى قيمة لهذا المؤشر المسجلة خلال طول فترة الدراسة. أما بالنسبة لقيمة الوسط الحسابي لمؤشر الانفتاح التجاري فكانت (0.6119662)، وهي قيمة تختلف من دولة إلى أخرى وتمثل قيمة منخفضة لحالة الجزائر مقارنة مع القيم الأخرى المسجلة على طول السلسلة الزمنية محل الدراسة للدول النامية. وفي الأخير نجد المتوسط الحسابي الخاص بالإنفاق الحكومي الذي قدر بـ (0.166189) وهي نسبة لا تبتعد كثيرا عن القيمة العظمى لهذا المؤشر مقارنة مع القيم المسجلة للدول النامية محل الدراسة على طول السلسلة الزمنية.

- من الانحراف المعياري يلاحظ أن متوسط الفروقات، أي معامل الاختلاف في معدل النمو الاقتصادي للجزائر والذي قدر ب(0.0552282%)، يختلف قليلا عن باقي الدول الأخرى مثل دول الآسيوية كدولة ماليزيا واندونيسيا لديها نسب نمو مرتفعة ما يقارب (5%) مقارنة مع دول شمال إفريقيا، في حين نجد الدول الإفريقية وصلت معدلات النمو لديها تساوي أو تفوق(2%)، أما الانحراف المعياري لمؤشر الفساد قدر ب (0.14185)، وهي قيمة تفوق المتوسط الحسابي مما يعني أنه يوجد تباين في هذا المؤشر بين الدول النامية والجزائر أي لا يوجد تجانس، ونفس النتيجة أو الملاحظة بالنسبة لمؤشري الاستقرار السياسي وغياب العنف وكذا مؤشر فاعلية الحكومة، أما التعليم فقد كان الانحراف المعياري الخاص به (0.074292)، وهو قريب من المتوسط الحسابي مما يعني أن هناك تجانس في البيانات، كما أن معظم قيمه للدول النامية محل الدراسة تتمحور بين 0.1% و 0.8%. وهكذا الحال بالنسبة لمؤشري الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي فكانت قيم الانحراف المعياري المتعلق بهم على التوالي (0.84624) و(0.306695)، وهي لا تختلف كثيرا عن قيم المتوسط الحسابي الخاص بهم مما يدل على تجانس بياناتهم للدولة محل الدراسة خلال الفترة (1996-2020).
- كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر قدرت بـ(3.625728) خلال سنة (2016) وهذا ما يدل على أن الدولة كانت تعيش حالة من

الاستقرار، وأقل معدل نمو قدر بـــ (3.460013) سنة (1997) بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها الدولة، أما أقل نسبة لمؤشر الفساد كانت(-0.93791) سنة (1997)، وأعلى قيمة قدرت بـــ (-0.47348) سجلت سنة (1997)، في حين نجد أعلى نسبة للاستقرار السياسي وغياب العنف قدرت بـ(-0.82659) في دولة الجزائر سنة (2018) أما أقل نسبة فكانت سنة (1998) بقيمة (-1.87587) ، أما مؤشر فاعلية الحكومة فقد سجل أقل قيمة (-1.0887) سنة (1996)، أما أعلى قيمة التي سجلت في الجزائر حيث قدرت بـ (- 0.44392) سنة (2018)، وفيما يخص التعليم فقد سجلت أعلى قيمة له (0.672) في الجزائر سنة (2020)، وأقل قيمة شهدتها بقيمة (0.443) وذلك سنة (1996)،أما بالنسبة للانفتاح التجاري فكانت أكبر قيمة له سنة (2008) بقيمة (0.76684)، وأصغر قيمة كانت سنة(1998) بقيمة (0.450944)، وفي الأخير نجد أقل قيمة (0.112315) للإنفاق الحكومي التي سجلت في الجزائر سنة (2006)، أما أكبر قيمة (0.215603) فقد كانت سنة (2015).

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL)

منهجية Autoregressiv Distributed Lag Model (ARDL) للتكامل المشترك في الآونة الأخيرة أصبحت شائعة الاستخدام، وقد اشتهر هذا النموذج بواسطة كل من Pesaran and Smith (1999) و Pesaran et al (2001) ومن خلال هذه المنهجية يتم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressiv Model ونماذج فترة الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model في نموذج واحد بحيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر وعلية تكتب صيغة النموذج كالآتي[1]:

- $Y_t = c_0 + c_1 t + \sum_{i=1}^{P} \phi_i Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \beta_i X_{t-i} + u_t \cdots\cdots (1)$

ويقاس وفق نموذج تصحيح الخطأ المشروط (Conditional EC) كمايلي:

[1] بوالكور نور الدين، محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL، مجلة العلوم الإحصائية، العدد التاسع، 2019، ص 52.

- $\Delta Y_t = c_0 + c_1 t - \alpha(Y_{t-1} - \theta X_{t-1}) + \sum_{i=1}^{P-1} \psi_{yi} \Delta Y_{t-1} + \omega' \Delta X_t + \sum_{i=0}^{q-1} \psi'_{Xi} \Delta X_{t-1} + u_t \cdots\cdots (2)$

بحيث معامل سرعة التعديل والرجوع إلى الوضع التوازني تكتب بالصيغة التالية:

- $\alpha = 1 - \sum_{j=1}^{p} \phi_i$

ومعاملات الأجل الطويل بالصيغة التالية:

- $\theta = \frac{\sum_{j=0}^{q} \beta_j}{\alpha}$

وتقاس معلمات نموذج تصحيح الخطأ البديل (Alternative EC) كما يلي:

- $\Delta Y_t = c_0 + c_1 t - \alpha(Y_{t-1} - \theta X_t) + \sum_{i=1}^{P-1} \psi_{yi} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q-1} \psi'_{Xi} \Delta X_{t-1} + u_t \cdots\cdots (3)$

1) منهجية اختبار الحدود:

تقوم منهجية اختبار الحدود حسب (Pesaran, Shi, and Smith (2001)) على الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: استخدام إحصائية F مع اختبار الفرضيتين التاليتين كالآتي:

- $\begin{cases} H_0^F: \alpha = 0 \cap \sum_{j=0}^{q} \beta_j = 0 \\ H_1^F: \alpha \neq 0 \cup \sum_{j=0}^{q} \beta_j \neq 0 \end{cases}$

الخطوة الثانية: إذا تم رفض الفرضية الصفرية تستخدم إحصائية (t-statistic) ونختبر الفرضيتين التاليتين:

- $\begin{cases} H_0^F: \alpha = 0 \\ H_1^F: \alpha \neq 0 \end{cases}$

الخطوة الثالثة: إذا تم رفض الفرضية البديلة، يستخدم اختبار (Wald tests) واختبار ما إذا كانت المعلمات θ تختلف إحصائيا عن الصفر.

ومن ثم يمكن اعتبار وجود علاقة طويلة الأجل أي علاقة تكامل مشترك إذا تم رفض الفرضية الصفرية في جميع الخطوات الثلاث[1].

المطلب الثالث: تحليل نتائج تقدير نموذج (ARDL) ومناقشتها.

أولا. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة:

يعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية كمرحلة أولى وشرط من شروط التكامل المشترك، ومن أجل أن يتم تطبيق نموذج (**ARDL**) بشكل صحيح يجب أن تكون كل متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة I(0) أو I(1) أو مزيج بين الاثنين، أي عدم وجود متغيرات من رتب أعلى، وذلك لتفادي مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات التفسيرية، والمتغير التابع الناتج عن عدم استقرارية السلاسل الزمنية، وعليه تم الاعتماد على كل من اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP) والنتائج موضحة في الجدول كالآتي

جدول رقم (8.3): نتائج استقرارية المتغيرات لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP)

	(ADF)			(PP)		
	level	1 st diff	Decission	level	1 st diff	**Decission**
LNGDPPC	-1.57	-7.1427***	I(1)	-1.24	-7.0637***	**I(1)**
CORRINDEX	-0.1297	-4.1316***	I(1)	-0.2167	-4.1281***	**I(1)**
EDUSEK	4.5305***	/	I(0)	4.5305***	/	**I(0)**
PV	-1.4232	-4.2147***	I(1)	-2.8257***	/	**I(0)**
GE	-2.0372	/	I(0)	-2.36	/	**I(0)**
TRADE	-0.4556	-4.1416***	I(1)	-0.4553	-4.1226***	**I(1)**
GOVEXP	0.2991	-3.1918***	I(1)	0.2991	-3.0446***	**I(1)**

[1] Kripfganz, S , Schneider,D, C, ardl : estimating autoregressive distributed lag and equilibrium correction models, in proceedings of the 2018 london stata conference 2018, p 15.

(*) (**) (***) تشير إلى مستوى المعنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS 12.

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (8.3) أن كل المتغيرات متكاملة من الرتبة I(0) أو I(1) باستخدام كل من اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP) وبالتالي التأكد من غياب تكامل المتغيرات من الرتبة I(2)، (Pasaran. Shin. & Smith.2001)[1] وعليه يمكننا تطبيق نموذج (ARDL).

ثانيا. اختيار فترة الإبطاء

بعد التأكد من رتبة استقرارية المتغيرات محل الدراسة يستلزم معرفة فترة الإبطاء المثلى للفروق، وذلك من اجل تقدير العلاقة في الأجل الطويل والأجل القصير وفق نموذج (ARDL)، بين الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر، ويتم ذلك وفق خمسة معايير مختلفة. وعليه من خلال نتائج الجدول رقم (9.3) نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي (1)، والذي بدوره أجمعت عليه أغلب المعايير، حيث أنه سجلت له أقل قيمة حسب كل من معيار (FPE , ACI,SC, HQ).

جدول رقم (9.3): نتائج اختبار درجة الإبطاء الزمني للنموذج محل الدراسة.

درجة الإبطاء	FPE	AIC	SC	HQ
0	1.68e -18	-21.0658	-20.7222	-20.7146
1	1.11^{e} -21*	-28.5718*	-25.8230*	-27.8426*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS 12.

ثالثا. اختبار الحدود للنموذج

[1] Pesaran, M, H, Shin, Y , & Smith, R, J , Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, Journal of applied econometrics, 16, 2001, p 290.

يتم استخدام اختبار الحدود للنموذج لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج، حيث يلاحظ من نتائج الجدول رقم (10.3) الذي نختبر من خلاله وجود علاقة طويلة الأجل (علاقة التكامل المشترك) بين الفساد والنمو الاقتصادي من عدمه، وعليه يلاحظ أن:

- قيمة إحصائية (F) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها والمحسوبة من قبل (Kripfganz, S , Schneider 2018) عند مستوى معنوية 1% ، حيث بلغت قيمة (9.097) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة $H_1^F : \alpha \neq 0$.

- قيمة إحصائية (t) المحسوبة أيضا أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها والمحسوبة أيضا من قبل (Kripfganz, S , Schneider 2018) عند مستوى معنوية 1% ، حيث بلغت (-5.596) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة $H_1^t : \alpha \neq 0$.

وعليه وعلى أساس النتائج المتحصل عليها مما سبق يمكننا الحكم على وجود علاقة طويلة الأجل بين الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2020).

جدول رقم (10.3): نتائج اختبار الحدود للنموذج محل الدراسة.

الاختبار	%10		5%		1%		P –value	
	I(0)	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**	**I(0)**	I(1)
اختبار F	**2.650**	**4.196**	**3.341**	**5.183**	**5.219**	**7.829**	**0.001**	0.005
اختبار t	**-2.476**	**-3.934**	**-2.909**	**-4.491**	**-3.842**	**-5.704**	**0.000**	0.003

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية STATA.17.

رابعا. نتائج تقدير نموذج (ARDL) ونماذج تصحيح الخطأ المشروط والبديل

من أجل اختيار الفجوات الملائمة، يتم الاستعانة بدوال المعلومات، من بينها دالة AIC , SIC وفي دراستنا تم استخدام دالة SIC ومن خلال الملحق رقم (23)، فإن النموذج المناسب هو

ARDL(1.0.1.0.1.1.1) ونتائج تقدير معلمات نموذج ARDL ونماذج تصحيح الخطأ البديل موجودة في الملاحق رقم (21)، (22)، على التوالي.

خامسا.الاختبارات التشخيصية للنموذج

بعد الانتهاء من تقدير النموذج فإنه من الضروري أن يخلو من مختلف المشاكل القياسية، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقا، وللتحقق من ذلك قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للنموذج وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (11.3): الاختبارات التشخيصية للنموذج محل الدراسة.

الاختبار	اسم الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test	F-Statistic	0.1989	0.6615
عدم تجانس التباين	ARCH	F-Statistic	0.3857	0.3627
التوزيع الطبيعي	Skewness	Chi-Square	0.5128	0.5233
	Kurtosis		2.5070	
	Jarque-Bera		1.2951	
مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج	Ramsey REST	F-Statistic	0.1374	0.7260

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS 12.

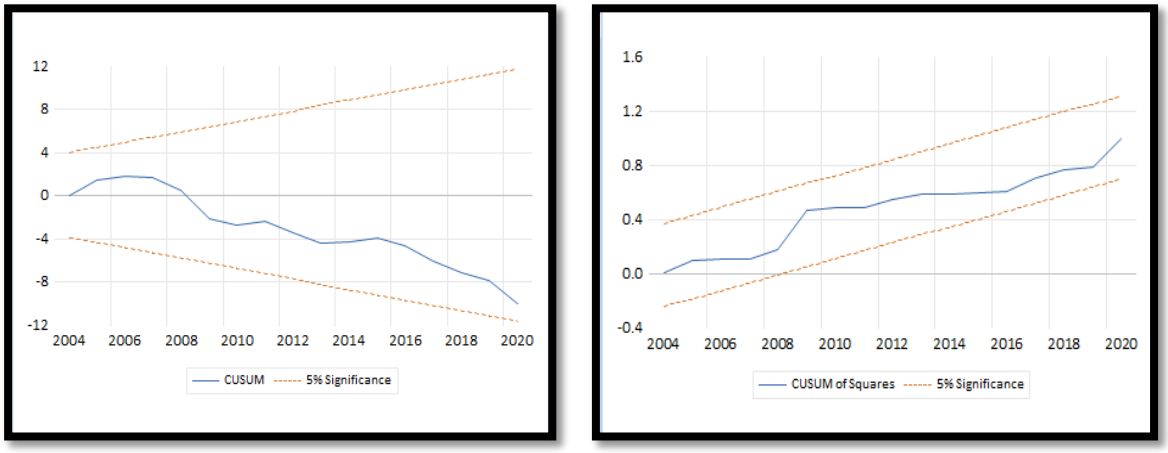
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

- حسب اختبار Breusch-Godfrey Correlatio LM Test معنوية قيمة الاحتمال الحرج الذي بلغت قيمته (0.6615)، وبالتالي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5%، وعليه عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- حسب اختبار ARCH قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين. أما فيما يخص اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وحسب كل من اختبار (Skewness / Kurtosis)،(Jarque-Bera) فقد تم قبول أيضا فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. أما عن اختبار(Ramsey REST) الذي يوضح مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من خلال الشكل الدالي أو قيمة الاحتمال الحرج الذي بلغ (0.7260) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم وعليه نحكم بصحة الشكل الدالي أي الخطي المستخدم في النموذج.

ومن أجل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدرة تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)، ومن خلال الشكل (1.3)، يتضح أن النموذج يقع داخل الحدود الحرجة في كلا الاختبارين، عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي قبول فرضية العدم وعليه نحكم بالاستقرار الهيكلي للنموذج.

الشكل رقم (1.3): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق اختبار (CUSUM) و(CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS 12

سادسا. تحليل نتائج نموذج تصحيح الخطأ البديل

الجدول رقم (12.3): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ البديل.

المتغيرات	مقدر معامل تصحيح الخطأ		
	المعاملات	قيمة الاحتمال	القرار
ADJ	-0.1025	0.000	معنوي
المتغيرات	مقدرات معلمات الأجل الطويل		
	المعاملات	قيمة الاحتمال	القرار
CORRINDEX	-0.0852	0.01	معنوي
EDUSEK	1.2495	0.012	معنوي
PV	0.0521	0.04	معنوي
GE	0.1674	0.000	معنوي
TRADE	0.3286	0.003	معنوي
GOVEXP	0.8516	0.016	معنوي
المتغيرات	مقدرات معلمات الأجل القصير		
	المعاملات	قيمة الاحتمال	القرار
EDUSEK	0.6342	0.176	غير معنوي
GE	-0.1044	0.035	معنوي
TRADE	-0.1547	0.189	غير معنوي
GOVEXP	-1.0254	0.001	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية STATA.17.

نلاحظ من خلال نتائج الملحق رقم(22) والجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ (0.1025-) ذو إشارة سالبة ومعنوي، ومختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 1% (أي احتمال t أقل من 0.01). وعليه يتم تصحيح الصدمات على النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهو

المتغير التابع. وعليه وجود آلية تصحيح الخطأ في الأجل الطويل. وبالتالي الاختلالات في النمو الاقتصادي ويتم تصحيحها بنسبة 10.25.% خلال سنة واحدة من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

أما نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير فكانت متباينة فهناك من جاءت موجبة ومن جاءت سالبة ويمكن تفسير أو تحليل ذلك كما يلي:

– وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الفساد والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1% في الأجل الطويل، أي زيادة مؤشر الفساد (CORRINDEX) بوحدة واحدة، يؤدي إلى انخفاض في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـــ (0.0852%) في الجزائر وهذا موافق لمنطق النظرية الاقتصادية على عكس الدول النامية المدروسة أين كانت العلاقة طردية وغير معنوية بين الفساد والنمو الاقتصادي. حيث أن الجزائر في السنوات الأخيرة عرفت نمو اقتصادي ضعيف نوعا ما وذلك بسبب أن الفساد يقلل من جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية والمحلية مما يؤدي إلى تقليل معدلات النمو الاقتصادي، كما يقلل من كفاءة الإنفاق الحكومي أي عندما يكون هناك فساد في القطاع العام، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تخصيص غير فعال للموارد وتبديدها، مما يقلل من فعالية الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى انحياز التوزيع غير العادل فيمكن أن يؤدي الفساد إلى توزيع غير عادل للثروة والفرص الاقتصادية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد بشكل عام ويزيد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن الفساد يؤدي إلى تشويه السوق وتقييد المنافسة، مما يقلل من الابتكار والإنتاجية ويعيق النمو الاقتصادي. كل هذا كان نتيجة تبني الجزائر عدة برامج تنموية وهي نفس الفترة التي شهدت فيها الجزائر تفشي الفساد بشكل واسع بمختلف أشكاله، وبالتالي تراجع آليات مكافحته والحد منه، ويظهر ذلك من خلال قضايا فساد كبيرة كقضية الخليفة، قضية سوناطراك 1و2، قضية طريق (شرق–غرب) وغيرها من القضايا، التي تم الإشارة إليها في الفصل الثاني من الدراسة. وبشكل عام يظهر الفساد تأثيرا سلبيا على الاقتصاد من خلال إخفاقه في خلق بيئة اقتصادية شفافة وعادلة تسمح بتنمية القطاعات المختلفة بشكل صحيح ومستدام.

– وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 1% في الأجل الطويل، أي زيادة مؤشر التعليم (EDUSEK) بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1.2495%)، وهذا أيضا موافق لمنطق النظرية الاقتصادية. أما في الأجل القصير

فكانت العلاقة طردية ولكن غير معنوية أي زيادة مؤشر التعليم (EDUSEK) بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.6342%)، وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية. ذلك لأن التعليم يعد أحد أهم المؤشرات الخاصة بنظرية رأس المال البشري، وأداة فعالة لنمو وازدهار أي بلد.

– وجود علاقة عكسية و معنوية، بين مؤشر الاستقرار السياسي (PV) ونمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وعليه فزيادة مؤشر عدم الاستقرار السياسي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.0521%)، وهذا ما يفسر عدم الاستقرار السياسي الذي مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من أعمال العنف والإرهاب، وفترة الربيع العربي والحراك الشعبي وآثاره التي آلت إلى خلع الرئيس السابق، وخلو منصب الرئاسة وذلك حوالي سنة. كل هذه الأحداث أثرت على مستوى الاستقرار السياسي في الجزائر وتراجع مستوى النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

– كما جاءت العلاقة موجبة ومعنوية بين مؤشري فاعلية الحكومة والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1% في الأجل الطويل ، أي زيادة مؤشر فاعلية الحكومة بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.1674%)، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. وذلك لتوفر جودة الخدمات العامة والمدنية، وكذا وجود استقلالية بين المدنيين والضغوط السياسية، ومع ظهور سياسات اقتصادية بمصداقية ودرجة عالية من الشفافية. بينما كانت العلاقة سالبة أي عكسية بين نفس المؤشرين ومعنوية عند مستوى معنوية 5% في الأجل القصير، أي زيادة مؤشر فاعلية الحكومة بوحدة واحدة، يؤدي إلى انخفاض في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.1044%).

– وجود علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1% في الأجل الطويل، بين مؤشري الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.3286%)، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. أما بالنسبة للأجل القصير فكانت العلاقة عكسية وغير معنوية.

–وجود كذلك علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1% في الأجل الطويل، بين مؤشري الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أي زيادة مؤشر الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة في نمو حصة

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.8516%)، على عكس المدى القصير أين أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1%. أي زيادة مؤشر الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة، يؤدي إلى انخفاض في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1.0254%).

خلاصة الفصل:

هدف هذا الفصل إلى تحليل وقياس تأثير الفساد على النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول النامية (41 دولة) خلال الفترة (1996-2020)، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بستة مؤشرات (الفساد، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، التعليم، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري). وذلك باستخدام نماذج بانل الساكن، وبالاستعانة باختبار (Husman) وتوصلنا إلى أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة. وبوجود مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم تجانس التباين، ومشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع، قمنا باستخدام طريقة (Driscol and Kraay) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات، وبالتالي التخلص من المشاكل القياسية الثلاث في نموذج التأثيرات الثابتة.

وجاءت النتائج لتبين أن للفساد أثر موجب على النمو الاقتصادي للدول النامية محل الدراسة، وهذا ما تنافى مع منطق النظرية الاقتصادية فالفساد يعد مشكلة اجتماعية وأخلاقية لها آثار اقتصادية، اجتماعية، سياسية، على جميع الدول وهي بالتالي تشكل مشكلة بالنسبة للاقتصاد، فهو يعد أحد أهم العوامل التي تشارك في الحد من النمو الاقتصادي في العديد من البلدان خاصة منها النامية، أما مؤشر الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة والتعليم فكان أثرهم معنوي وايجابي وهو ما توافق مع منطق العلاقة الاقتصادية، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري سلبي على النمو الاقتصادي. فالفساد بمثابة تكاليف إضافية يتحملها المستثمرون، وبالتالي تراجع تدفق رأس المال الأجنبي، ويفضي في كثير من الأحيان إلى سوء توزيع الموارد ولإنفاق العام، حيث يتسبب في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وتدهور قطاعات حساسة كالصحة والتعليم.

كما هدف هذا الفصل إلى تحليل وقياس تأثير الفساد على النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2020)، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) مع الاستعانة بنفس المؤشرات المستخدمة في نموذج البانل. وتوصلت النتائج إلى أن سرعة التعديل بلغت 10.25% من أجل تصحيح الاختلالات والعودة إلى الوضع

التوازني وذلك خلال سنة واحدة. وإلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي وهي علاقة عكسية ومعنوية.

كما خلصت النتائج إلى جود علاقة موجبة ومعنوية بين مؤشر التعليم ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل، على عكس المدى القصير حيث، كانت العلاقة طردية بين المؤشرين وغير معنوية، بينما مؤشر الاستقرار السياسي فكان تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما المؤشرات المتبقية (فاعلية الحكومة، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي) فكان تأثيرهم موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 1% في الأجل الطويل، على عكس المدى القصير أين شهدت المتغيرات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر موضوع الفساد والنمو الاقتصادي من أكثر المواضيع رواجا وانتشارا في الدراسات المعاصرة، وذلك لكونهما سمة ملازمة للاقتصاد الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع ومعاناة معظم دول العالم من آثاره الاقتصادية بشكل ملحوظ فقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1996-2020)، حيث تم اختيار 41 دولة نامية وهي(الجزائر، المغرب، مصر، تونس، العراق، الأردن، الأرجنتين، بنغلاديش، كازاخستان، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، موريتانيا، نيبال، النيجر، فيتنام، باكستان، صربيا، سيراليون، سيري لانكا، السودان، طاجيكستان، تنزانيا، توغو، الترك، تايلاند، باراغواي، أرمينيا، أذربيجان، البرازيل، إكوادور، السلفادور، أوكرانيا، كرواتيا، غابون، غامبيا، سنغال، غانا، غواتيمالا، غينيا). وبغرض الوصول إلى ايجابيا ت لإشكالية البحث تم تقسيم هذه الأطروحة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي. وعلى ضوء ما جاء في هذا البحث من تحليل واستنتاجات في الشق النظري والشق التطبيقي يمكن أن نلخص نتائج هذا البحث على حسب كل فصل على حدى على النحو الآتي:

في الفصل الأول عرضنا أهم المفاهيم المتعلقة أو المرتبطة بالفساد والنمو الاقتصادي، فلقد تطرقنا أولا إلى مفاهيم عامة حول الفساد وكذا طرح أسبابه وآثاره المختلفة، وأهم ما يمكن استخلاصه هو أن الفساد قد استشرى في الدولة والمجتمع على حد سواء، كما أنه يعتبر عقبة للوصول للتنمية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، فهو يستهدف بالدرجة الأولى الموارد العامة لخدمة أهداف خاصة. كما أن أهم الأنواع التي يأخذها الفساد تتمثل أساسا في الفساد السياسي، الإداري، الاقتصادي، الاجتماعي، الأخلاقي، القضائي، الثقافي. أما في ما يخص مستوياته فيمكن تلخيصها في أربعة أنواع وهي، أولا حسب الأطراف المتعاملة فيه (يوجد فساد داخلي وفساد خارجي)، حسب درجة تغلغله في المجتمع (فساد كبير وفساد صغير)، أما حسب درجة التنظيم (فنجد فساد منظم وفساد عشوائي)، والنوع الأخير يتمثل في الفساد حسب انتشاره ويضم الفساد الدولي والفساد المحلي. كما تناولنا أيضا قياس الفساد وطرق مكافحته. فمحاربة هذه الظاهرة أصبح اليوم مطلبا حقيقيا لحكومات الدول خاصة النامية منها، لما يوفره من فرصة مثمرة تحقق مكاسب جمة على المستوى الاقتصادي وكونه يعمل على الاستخدام الفاعل للموارد المالية وحسن استغلالها، وتعزيزه لقيم الشفافية والمساءلة والرقابة في إدارة الأموال العامة. وإقحام كل الأطراف الفاعلة في المجتمع للمساهمة في ذلك، لضمان حسن تدبير المال العام وعدم السماح لتعرضه للاختلاس

أو التبديد، بما يساعد على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي تقود لتحقيق أهداف وأولويات السياسات العامة لهذه الدول. التي يمكن اعتبارها عناصر أساسية ترتكز عليها شرعية واستقرار أي نظام سياسي، له قدرته على تخصيص المارد وتوزيعها بشكل عادل ومتكافئ.

كما خلصنا إلى أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي معين ، فهو يعتبر المقياس الأول لتقييم مستوى التنمية الاقتصادية. ولقد تناول الفكر الاقتصادي هذا المفهوم وقدمت له العديد من النظريات. وبما أن النمو الاقتصادي له دلالة كمية فقد استخدم التحليل الكمي من أجل بناء نماذج للتنبؤ وأهم النماذج الكمية للنمو الاقتصادي نجد نموذج هارود–دومار الذي يعتبر الادخار والاستثمار أحد أهم محددات النمو الاقتصادي. في حين نجد نموذج صولو يرتكز على العمل ورأس المال كأحد أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وذلك بافتراض الاستخدام الكامل للعمل ورأس المال.

ومن خلال دراستنا وتحليلنا لواقع الفساد في الدول النامية في الفصل الثاني، تبين لنا أن الدول الآسيوية النامية لم تستقطب معدلات فساد مرتفعة وذلك كون هذه الدول تملك آليات لمكافحة هذه الظاهرة، ثم تليها الدول العربية النامية محل الدراسة فقد حصلت غالبيتها على تصنيف فاسد جدا ما عدا دولتين عربيتين هما الإمارات وقطر وذلك بسبب فاعلية الإدارة العامة في هذين الدولتين والقدرة الإحصائية ومستوى التنمية البشرية والناتج المحلي والصحة والتعليم. ومن ثم الدول الإفريقية النامية التي كانت مؤشر متوسط الفساد قيمه سالبة على طول فترة الدراسة تتراوح بين (-0.05) و (-1.70). وهذا ما يشير إلى أن هذه الدول (غينيا، الغابون، غامبيا، غانا، النيجر، السنغال، سيراليون، توجو، تانزانيا)، تعاني من مشكلة الفساد ولا تملك آليات لمكافحته.

أما في الفصل الثالث والأخير الذي كان الهدف منه تحليل وقياس تأثير الفساد على النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (1996–2020) مع إشارة خاصة لحالة الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام ستة مؤشرات هي(مؤشر السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، والتعليم). وذلك باستخدام نماذج بانل الساكن، وبالاستعانة باختبار (Husman) توصلنا إلى أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة. وبوجود مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم تجانس التباين، ومشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع، قمنا باستخدام طريقة (Driscol and Kraay) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات، وبالتالي

التخلص من المشاكل القياسية الثلاث في نموذج التأثيرات الثابتة. كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لحالة الجزائر. فكانت النتائج مختلفة مقارنة مع تقدير نماذج بانل الساكن، حيث كان أثر الفساد على النمو الاقتصادي سالبا و معنويا في الجزائر على عكس الدول النامية محل الدراسة، كما كان أثر مؤشر الاستقرار السياسي أيضا سالب على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للمؤشرات (التعليم ،فاعلية الحكومة، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي) فكانت العلاقة طردية ومعنوية على النمو الاقتصادي.

وجاءت النتائج لتثبت صحة الفرضيتين الأولى والثانية وذلك كون أن قيم مؤشر الفساد كانت غير مستقرة تتراوح بين السلب والإيجاب وذلك حسب قوانين وظروف كل دولة، كما أكدت النماذج القياسية (نموذج بانل الساكن، ونموذج ARDL) صحة الفرضية الثانية في تحديد أهم عوامل الفساد المؤثرة في النمو الاقتصادي. كما جاءت النتائج لتبين أن للفساد أثر موجب على النمو الاقتصادي لعينة الدول النامية المدروسة، في حين كان أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر سالب ومعنوي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة، فالفساد مشكلة اجتماعية وأخلاقية لها آثار اقتصادية، اجتماعية، سياسية، على جميع الدول وهي بالتالي تشكل مشكلة بالنسبة للاقتصاد، فهو يعد أحد أهم العوامل التي تشارك في الحد من النمو الاقتصادي في العديد من البلدان خاصة منها النامية، أما مؤشر الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة والتعليم فكان أثرهم معنوي وايجابي وهو ما توافق مع منطق العلاقة الاقتصادية وهذه النتيجة تثبت قياسيا صحة الفرضية الرابعة وهذا بالنسبة للدول النامية محل الدراسة، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري سلبي على النمو الاقتصادي.

وعليه، ومن أجل تحقيق وتحسين الدور الذي تلعبه متغيرات (مؤشرات) الدراسة في تحقيق ورفع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرجو تحقيقها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب الاهتمام بدور الإعلام والمؤسسات التربوية في التصدي للانحراف عامة والفساد خاصة، وهذا بالوعي الشامل لمدى خطورة ذلك على الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

- ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين أعمال الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص وكذا مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد لتحقيق النمو الاقتصادي.

- ضرورة إيجاد آليات مناسبة لمكافحة الفساد.

- نشر القيم الحميدة وتعزيز التعليم الأخلاقي، للحد من تفشي الفساد بين أفراد المجتمع.

- الإسراع في تطبيق الإصلاحات الهيكلية في الجزائر في الوقت الراهن جراء ارتفاع أسعار البترول التي تضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر مما عليه في المدى الطويل.

- حتمية إصلاح الجهاز المصرفي لمواصلة الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد وإرساء آليات ومعايير الحكم الراشد من خلال المشاركة في صنع السياسات الاقتصادية، وتقوية آليات الرقابة، والرفع من مستويات الشفافية والمساءلة.

المراجع

المراجع:

أولا. باللغة العربية:

1.الكتب

1- أحمد الكواز، الحسابات القومية والفساد الإداري، بعض المعالجات والآثار، المعهد العربي للتخطيط.

2- أحمد سليم، عزمي الشعبي، مؤشر الفساد في الأقطار العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

3- اللامي، مازن زاير، الفساد بين الشفافية والاستبداد، الطبعة الأولى، مطبعة دانية، بغداد، 2007.

4- أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية – إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد.مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، لبنان.

5- إبراهيم العيسوى، "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها

6- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1997.

7- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999،

8- أحمد محمد مندور، إيمان محمد زكى، إيمان عطية ناصف، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2002.

9- الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، تنوير للنشر والإعلام، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2013.

10- أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"،الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

11- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.

12- أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، الطبعة الرابعة، دار الأمة للطبع والنشر والتوزيع، 1999.

13- القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2006.

14- بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

15- باولو ماورو، تأثير الفساد على النم والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول، ترجمة محمد جمال إمام، مكتبة الأسرة، مصر، 2008.

16- تومي صالح، "مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي"،دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،بدون سنة النشر.

17- ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

18- جيمس جوارتيني، ريجارد داستروب، "الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص"، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.

19- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

20- حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.

21- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.

22- رنان مختار، "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.

23- سميع مسعود، "الموسوعة الاقتصادية"، شركة المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 1997.

24- عامر الكبيسي، الفساد وعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، العراق، 2005.

25- عنترة مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر (دراسة الجذور والأسباب والحلول)، دار النشر جيلطي، الجزائر، 2000.

26- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد العلاقة الجهنمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

27- عبد الستار سلمي، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

28- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.

29- عبد الرحمان محمد سلطان، "النظرية الاقتصادية الكليةة"، الطبعة الأولى، جامعة الإمام، الرياض، السعودية، 2018.

30- عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، الطبعة السادسة، مصر، 1999.

31- علي جدوع شرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع، العوائق، سبل النهوض، الطبعة الأولى ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

32- عمار طارق عبد العزيز، الفساد الإداري وطرق معالجته، المركز العراقي للأبحاث، 2006.

33-عبد الحميد براهيمي، دراسة حالة الجزائر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

34- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

35- عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأساليب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009.

36- غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)، إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسؤول للتنمية، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2009.

37-فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

38- كميل حبيب وحازم البني، "من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2000.

39- كيمبرلي آن إليوت، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر،2008.

40- محمد محمود معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان،2011.

41- محمد حسين، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

42- محمد جمعة عبدو، الفساد أسبابه، ظواهره، آثاره، الوقاية منه، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2019.

43- محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر(الأسباب والآثار والإصلاح)، الطبعة 2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

44- محمد عبد الرحمان الجنديل، أثر الرشوة في تعثر النمو الاقتصادي وأساليب دفعها في ظل الشريعة الإسلامية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض السعودية،1982.

45- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003.

46- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مكتبة الإشعاع، 1999، القاهرة.

47- محمد أحمد الأفندي، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، صنعاء، الأردن، 2010.

48- محمد فرحي، "التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

49- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

50- مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية من منظور (اقتصادي-بيئي-إعلامي) ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2017.

51- محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.

52- ماجد المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو، بحوث عربية اقتصادية، القاهرة، 1998.

53- محمد مصطفى، سمير أحمد، النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية (مصر)، 1999.

54- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة الغربية السعودية، 2006.

55- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، وآليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2013.

56- نور أحمد، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004.

57- هاشم الثمري، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

58- هلال مراد، الوقاية من الفساد التشريعي الجزائري على ضوء القانون الدولي، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2006.

59- يوسف يوسف حسن، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، الطبعة 1، دار التعلم الجامعي، الإسكندرية، 2014.

2.الرسائل الجامعية:

60- إبراهيم خليل سلطان القصير، الفساد المالي والإداري أثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2014)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، 2017.

61- إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014-2015.

62- بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015/2014.

63- تلمساني حنان، "أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017.
64- تهتان موراد، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة قياسية للفترة (1980- 2006)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010.
65- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013/2012.
66- جهرة شنافة، "أثر سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1980-2016"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018.
67- خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، -دراسة حالة الأردن- للفترة (1984-2010)، أطروحة دكتوراه، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015.
68- رواكسي خالد، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، دراسة قياسية للفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013.
69- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013-2014.
70- سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2012-2013.
71- سهيلة إمنصوران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
72- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2006.
73- عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3، 2006-2007.

74- عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر (1999-1974)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2001.
75- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، الجزائر.
76- عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة، حالة الجزائر(1995-2006)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
77- عثماني فاطمة، التصريح بالممتلكات كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الوظائف العمومية للدولة، مذكرة ماجستير، القانون العام، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011.
78- علي حبيش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، ، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
79- عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2007، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة يحي فارس المدية، 2011-2010.
80- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
81- مروة عاطف أبو عودة، أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية – دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (2013-1996)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2015.
82- مصطفى زيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية، حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2000.
83- موسى بودهان، دور السلطات الثلاث في محاربة الفساد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2019-2020.
84- نسيمة شراطي، تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، 2017.
85- نور الدين كناي، آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني – سبل الوقاية والعلاج- دراسة اقتصادية تحليلية،حالة الجزائر، الفترة مابين 2000-2012، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

3. المجلات:

86-أحمد محمد مندور، إيمان محمد زكى، إيمان عطية ناصف، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2002.

87- أزهار حسن علي،تحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، 2017.

88- أزهار عبد الصبار، "**أثر** الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي وكمتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2012-2000)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 11.

89- البسام، بسام العبد الله، الحوكمة الرشيدة دراسة حالة الربية السعودية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 67، 2014.

90- الشمري، مايح شبيب، حسين علي، العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، 2016.

91- المرسي السيد الحجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 266، 2007.

92- أوديا واجل، ترجمة عثمان مصطفى، إعادة النظر في الفقر، تعريفه ومقاييسه، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 171، لبنان، 2002.

93- بدلال علي، الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية، حالة الجزائر، دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 04، 2008.

94- بن رجم محمد خميسي، الفساد المالي والإداري في الجزائر: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، العدد 40، 2016.

95- بودلال علي، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمت، العدد 01، 2002.

96- بوالكور نور الدين، محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL، مجلة العلوم الإحصائية، العدد التاسع، 2019.

97- خالفي علي وخليل عبد القادر، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته، دراسة اقتصادية حول الجزائر، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، العدد 88، 2009.

98- خضري حمزة، الوقاية من الفساد ومكافحته غي إطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، 2012.

99- خلفي علي، خليل عبد القادر، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته- دراسة اقتصادية حول الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد الثاني، 2009.
100- داوود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد309، 2004.
101- زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.
102- سامية حمريش، الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، 2018.
103- سعد عبد نجم العبدلي، هبه سعد رشيد، "تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي (2013-1980)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 89، 2016.
104- سارة بوسعيود، عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2018.
105- ستي سيد أحمد، بن نجي أيمن صلاح، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي كمتغير وسيط دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2003-2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3،العدد 1، 2019.
106- صالح عيسى سعد، قاسم ذياب أساور، قياس أثر الفساد المالي والإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (2015-2013)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد، 40، 2017.
107- صغيري سيد علي، أثر الفساد و مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (2017-1996). مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 6، العدد 2، 2020.
108- طارق السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للفساد للقطاع المصرفي المصري، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، القاهرة، العدد الثامن، 2003.
109- عباس ناجي جواد العودي، عبد الرحمان زيدان خلف، "دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الآثار غير الطاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية –العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي نموذجا"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 13،جامعة الكويت، 2009.
110- عبد الجسين جليل الغالبي، الحكم الصالح والتنمية واتجاهات التغيير مع إشارة خاصة للواقع غي العراق، مجلة الغري، المجلد1، العدد2006،5.

111- عبد الستار سلمي، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
112- عبد السلام عطية، جبار بوكثير، اثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في دولة منظمة الأوبك خلال الفترة (1990-2016)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، 2019.
113- عدنان مناني صالح، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة خاصة للتجربة الصينية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
114- عمران بشراير، موراد تهتان، أثر كفاءة الدولة على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1996-2014)، دراسات مجلة دولية محكمة- العدد الاقتصادي، العدد 27، 2016.
115- علي سيف علي المزروعي،إلياس نجمة،"أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2009)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد28،العدد01،سوريا،2012.
116- علي نبع صايل، عمر إبراهيم عناد، "مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 18، العراق، 2017.
117- علي عبد القادر، مؤشرات قياس الفساد الإداري، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي، الكويت، العدد 70، 2008.
118- غزازي فريدة، أثر أسعار النفط على استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي للفترة (1990-2014)- دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل- مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد1، 2018.
119- فرحول ميلود، بوكدرون يوسف، "دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، 2019.
120- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد 2، 2019.
121- قديد عبد القادر، تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018.
122- كمال أمين الوصال، الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد2، 2008.

123- لشهب مسعود، دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نماذج var، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8، 2017.
124- ماجد أبو حمدان، حلا صالح، الموقف الأخلاقي من نظرية روبرت مالتوس السكانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 06، 2017.
125- محمود عبد الفضيل، الفساد الاقتصادي والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد309، 2004.
126- محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، 2004.
127- محمد حسن عودة، "دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997 -2012)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 37، 2016.
128- محمد رتيعة ، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الجزائر للاقتصاد والمالية، العدد 2، 2014.
129- محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 09.
130- مروى محمود عمر، الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
131- مخزومي لطفي، عصام جوادي، عقبة عبد اللاوي ، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد، مجلة رؤى الاقتصادية، عدد 11، 2016.
132- مكيد علي، وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي، حوليات جامعة الجزائر، العدد16/1- 2006 ،الجزائر.
133- ميلود بورحلة، سليمة لفضل، دراسة تحليلية لتأثير الفساد والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، 2017
134- وارث محمد، الفساد وأثر على الفقر بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 8، 2013.
135- يحي سعيدي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفساد وسبل مكافحته، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 2، 2009.
136- يحي مناصري، محمد نجيب بوشو، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية-، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 8، 2017.
137- يوسف خليفة اليوسف، الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 30، العدد 2، 2002.

4. الملتقيات والندوات العلمية:

138- اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.
139- احمد صقر عاشور، وقائع مؤتمر: آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية، منظور استراتيجي ومؤسسي، القاهرة، مصر، 2001.
140- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الفساد آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، الكويت، 1999.
141- أماني غانم، الجهود الدولية لمكافحة الفساد، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة، 1999.
142- بابكر عبد الله الشيخ، العولمة والفساد، المؤتمر العربي لمكافحة الفساد: المحور الثاني مكافحة الفساد من منظور عالمي، مركز الدراسات والبحوث،الرياض، السعودية، 2003.
143- خبابة عبد الله، الشكل الجديد للتجريم على ضوء الاتفاقية الدولية، مداخلة ضمن الندوة الدراسية التي نظمتها دار الثقافة ببرج بوعريريج بالتنسيق مع منظمة المحامين بسطيف ومجلس قضاء برج بوعريريج ، 2007.
144- رابح خوخي، رقية حساني، مروى كرامة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد وسبل علاجها، الملتقى الوطني الثاني حول الفساد وآليات معالجته، جامعة بسكرة، 2012.
145- زايري بلقاسم، المؤسسات وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، بالتطبيق على الاقتصاد الجزئي، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2010، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
146- شرقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي،" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2009.
147- عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي(أنواعه-أسبابه- آثاره وعلاجه) من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
148- محمد خال الميهايني، مكافحة أعمال الرشوة، ورقة مقدمة في ورشة عمل " مكافحة أعمال الرشوة، المنعقد في الرباط، المملكة المغربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008.

5. التقارير:

149- أ.د عطا الله خليل، مكافحة الفساد في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين (القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري)

والمنعقدة في الرباط، المملكة المغربية، في يونيو 2008، المملكة الأردنية الهاشمية،2009.
150- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، الدولة في عالم متغير، واشنطن،1997.
151- المرسوم الرئاسي رقم 96-33، المؤرخ بتاريخ 02 جويلية 1996، يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها.
152- المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، 2006.
153- الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منشورات الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة شؤون المعاهدات، فيينا، 2008.
154- برويس ملنيكوف، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2008.
155- بيان فيان، p, veyne، الفساد بين التعريف والواقع وضرورة التصدي له،نظام النزاهة العربي، المنظمة العربية للتنمية العربية، 2009.
156- عمر حمدان الحضرمي، ظاهرة الفساد(الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا)، منشورات عمادة البحث العلمي، عمان، 2014.
157- مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، العدد سبعون، 2008.
158- موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر،2009.
159- نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات، لبنان،2005.

ثانيا. باللغات الأجنبية:

1. les livres :

160- AbdElkader Sid Ahmed ,"Croissance et Développement", OPU , Alger , 1981.
161- Barro.R.J , Saha -I-Martin.X , la croissance économique, Ediscience international, France, 1996.
162- Blatagi, B ,H,2005, Econometric Analysis of panel Data, 3rd (ed), Jahn Wiley & Sons, ltd, west susex.
163- BENACHENHOU A. "Formation du sous-développement en Algérie" SNED, 1978, Algérie.
164- C. Gaillard, Economie et droit de développement. Sned, 0990, Algérie.

165- Daron Acemoglu: "Introduction to modern economic growth ", Princeton university press, USA2009.
166- Green, William H, Econometric analysis, Prentice Hall, Edition :7a ed, 2012
167- Hermansen. T , Development Poles and development Centres in national and regional development, in Unrisd Geneva, 1971.
168- JacqueBrasseul, ‘’Introduction Du L’économie De Développement”, Paris, Armond Colin Edition, 1993.
169- Jean Arrous, "**les théories de la croissance**", Edition du seuil Paris 1999.
170- Jean-Didier Lecaillon, & Autres, "**Économie contemporaine: Analyse et diagnostics**", 3e édition, De Boeck, Paris, 2008.
171- jean-olivier hairault, "**Analyse macroéconomique**", Éditions la découverte, Paris, France, 2000.
172- [1] Lamberr D-C, Op Ct, P134. [1] LAMBERT D-C. Les économies des pays du tiers monde. A. Colin, 1974, Paris.
173- Lien, D,A Note on Competitive Bribery Games , Economies Letters , 1986.
174- M, Hashem Pesaran, time series and panel data econometrics, oxford university press, First Edition, 2015.
175- Ne. Thi. Somashekar , " Développent and Environmental Economics " New Age International (P) limited, Publishers , New Delhi.
176- P. AYDALOT. Essai sur la théorie de développement. Cujas, 1975, Paris.
177- Samir Amin. Accumulation à l’échelle mondiale. ed. atropos, paris, 1971.
178- Schubert, Macro économie, comportement et croissance, Vuibut, 2éme édition, France,2000.
179- Todaro Michailp,"Economic development in the third world" , Longman, new York and London, 1989.
180- T. R. Jain ; Anil Malhotra , " Développent Economics ", V. K. Publications ; New Delhi ; 2009.

2. les articles :

181- Adela SHERA, phd, Bernard DOSTI, phd, Perseta GRABOVA, Corruption impact on Economic Growth : An empirical analysis, Journal of Economic Development , Management, TT, finance and Marketing, N 2, 2014.

182- A.P. Thirlwall ; " Keynes and Economic Development " , in Geoffrey Colin Harcourt and Peter Kriesler , The Oxford Handbook of Post-Keynesian Economics, Theory and Origins , Vol. I , Oxford University Press , New York , 2013.

183- Barry W. Ickes, "**Endogenous Growth Models**", Department of Economics, Penn State University, 1996.

184- D'Agostino G , Dunne J.P, Pieroni L. , Government Spending, Corruption and economic growth, A Southern Africa labour and development Research Unit Working Paper Number 74. Cape Town : Saldru, University of Cape Town.

185- Darwent, David (1969): Growth poles and growth center in regional planning: a review. Environment and Planning, vol. 1.

186- Dr. Nwankwo, Odi, FCIB, Impact of Corruption on Economic Growth in Nigeria, Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome – Italy, vol 5, no 6, 2014.

187- Eatzaz Ahmad, Muhammad Aman Ullah, Muhammad Irfanullah Arfeen, Does Corruption Affect Economic Growth ?,latin american journal of economics, vol 49, no 2, 2012.

188- E.Domar,"Capital Expansion, Rate of growth and Employment", Econometrica N°14, 1946.

189- Emara, N, & Jhonsa, E , Gevernance and economic growth : tha case of middle Eastern and North Afracan countries, Journal of Development and Economic Policies, n 16, 2014.

190- Esener, S , & Ipek, E, The Impact of public Expenditure, Government Stability and Corruption on Per capita Grawth : An Empirical Investigation on Devloping Countries. Sosyoekonomi, 26(36),2018.

191- Jihéne Sbaouelgi, The Impact of Corruption on Economic Growth in Mena Region, Romanian Economic and Business Review, vol 14, no 2, 2017.

192- Kaufmann, D, Kraay, A, & Mastruzzi, M, the wirldwide governance indicators : Methodology and analytical issues, World Bank policy research working paper, 2010.

193- Kripfganz, S , Schneider,D, C, ardl : estimating autoregressive distributed lag and equilibrium correction models, in proceedings of the 2018 london stata conference 2018.

194- Little, w, 1996, corruption and democracy i latin America, IDS, Bulletin,vol 26, no 2.

195- Lui, Francis, T, « An Equilibrium Queuing Model of Bribery », Journal of Political Economy, Vol 93, 1980.
196- Mauro paslo –corruption and growth- the quarterly, journal of economics, 110(3),1995.
197- MEBTOUL A. "Introduction au processus de sous-développement" OPU, 1982, Algérie.
198- MladenM.Ivic, "Economic Growth And Development", Journal Of Process Management New Technologies International, vol 03, no 01, 2015.
199- Ouail Miloud, Haidochi Achour, Behiani ridha, Coruuption and Economic Growth in Arab Countries- An Econometric Study using Dynamic Panel Modelsand (GMM) Technique during the period (2003-2017)-, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review,Volume 13, N 02, 2020.
200- Pesaran, M, H, Shin, Y , & Smith, R, J , Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, Journal of applied econometrics, 16, 2001.
201- Sbaouelgi, J, The impact of Corruption on economic growth in mmena region, Romanian Economic and Business Review, 14(2),2019.
202- Verinika Linhartova, Eva Zidova, Coruption as an Obstacle to Economic Growth of National Economies, International Scientific Cinference on Economic and Social Development-« Building Resilient Society »- Zagreb, Croatia, 9-10, 2016.
203- Wallce- Bruce, Nii Lance, Corruption and Competitiveness in Global Business- The Dawn of a New Era, « (2000) Melb Ulawrw 13.(2000) 24(2) Melbourne University Law Review 349, avalable in //www.austlii.edu.au/au/journals/MULR/200013/html .
204- Woutre Ebben, Albert de Vaal, Institution and the relation between corruption and economic growth, Nijmegem centre for Economics Institute for Mangement Research, paper 09-104, 2009.

3. les rapports :

205- Amin S , L'économie du Maghreb, Op Ct,.
206- Brunetti A , G, Kisunko and B.Weder, Credibiliy o Rules and Economic Growth, Evidence from a Worldwide Private Sector Survey, Background Paper for the World Development Report 1997, Washington D.C , World Bank.
207- Djilali Hadjadj ,Ou Prospére la Corruption , le soirnd'Algérie, 24 septembre 2005.
208- KathelineSchubert ,op.cit.

209- Lambsdorf Johann Graf, Corruption in International Research- A Review, Transparency International Working paper Berlin, December 1999.
210- World bank.1997 b.world development report 1997 :the state in a changing world. New york : oxford univesity.

الملاحق

الملحق رقم (01):التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

	LNGDPPC	CORRINDEX	PV	GE	EDUSEK	TRADE	GOVEXP
Mean	3.367458	-0.615910	-0.597227	-0.501311	0.533144	0.701404	0.131988
Median	3.451999	-0.621850	-0.441728	-0.504965	0.557000	0.650471	0.124305
Maximum	4.152297	0.910395	1.257015	3.683616	0.855000	2.204068	0.280883
Minimum	2.561121	-2.095752	-3.604671	-2.129077	0.101000	0.000000	0.024420
Std. Dev.	0.414251	0.483341	0.822628	0.591705	0.169021	0.354318	0.044588
Skewness	-0.115755	-0.084176	-0.757362	0.431736	-0.336259	1.236624	0.371599
Kurtosis	1.919736	2.845909	3.225173	5.530076	2.190766	5.316007	2.522938
Jarque-Bera	52.12836	2.224529	100.1549	305.2307	47.28414	490.3277	33.30957
Probability	0.000000	0.328813	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	3451.644	-631.3078	-612.1574	-513.8439	546.4730	718.9392	135.2879
Sum Sq. Dev.	175.7221	239.2253	692.9583	358.5175	29.25389	128.5544	2.035824
Observations	1025	1025	1025	1025	1025	1025	1025

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews 12.

الملحق رقم (02): تقدير نموذج بانل الساكن.

```
. estimates table Pooled Fixed LSDV Random, star stats(N r2 r2_a F sigma_u sigma_e)
```

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random
CORRINDEX	-.0095658	.01864207	.01864207	.01908393
EDUSEK	1.4288391***	1.3469511***	1.3469511***	1.3504623***
PV	.00690172	.02646186***	.02646186***	.02625633***
GE	.20290183***	.06604794***	.06604794***	.06742805***
TRADE	-.06231573*	-.03846218**	-.03846218**	-.03811952**
GOVEXP	1.6816326***	-.70987068***	-.70987068***	-.68848032***
_Icountry_2			-.5675893***	
_Icountry_3			-.33757381***	
_Icountry_4			-.5889253***	
_Icountry_5			.07229755***	
_Icountry_6			-.14176265***	
_Icountry_7			-.1136341***	
_Icountry_8			-.28282083***	
_Icountry_9			-.27186159***	
_Icountry_10			.12285243***	
_Icountry_11			-.55713962***	
_Icountry_12			-.42531076***	
_Icountry_13			-.5896927***	
_Icountry_14			-.70187758***	
_Icountry_15			.05340907**	
_Icountry_16			-.35853739***	
_Icountry_17			-.58492124***	
_Icountry_18			.13740475***	
_Icountry_19			-.25804194***	
_Icountry_20			-.15033655***	

_Icountry_20			-.15033655***	
_Icountry_21			-.53590797***	
_Icountry_22			-.19638244***	
_Icountry_23			-.23752576***	
_Icountry_24			-.05639139*	
_Icountry_25			-.49912806***	
_Icountry_26			-.67579047***	
_Icountry_27			-.3003925***	
_Icountry_28			-.09149485***	
_Icountry_29			-.16055086***	
_Icountry_30			.13453735***	
_Icountry_31			-.66000296***	
_Icountry_32			-.20081241***	
_Icountry_33			-.23853204***	
_Icountry_34			-.79231792***	
_Icountry_35			-.02795712	
_Icountry_36			-.93154162***	
_Icountry_37			-.25229181***	
_Icountry_38			.12667428***	
_Icountry_39			-.63210896***	
_Icountry_40			-.59216275***	
_Icountry_41			-.59990106***	
_cons	2.5283943***	2.8307367***	3.1469329***	2.8266493***

N	1025	1025	1025	1025
r2	.61876622	.65100201	.97857014	
r2_a	.61651927	.63458697	.97756219	
F	275.3796	304.05139	970.85341	
sigma_u		.28534482		.25984378
sigma_e		.06205167		.06205167

Legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (03): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg $ylist $xlist, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       1,025
Group variable: country                         Number of groups   =          41

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.6510                                         min =          25
     Between = 0.5312                                         avg =        25.0
     Overall = 0.5358                                         max =          25

                                                F(6,978)           =      304.05
corr(u_i, Xb) = 0.2109                          Prob > F           =      0.0000

------------------------------------------------------------------------------
      LNGDPPC |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
--------------+---------------------------------------------------------------
   CORRINDEX |   .0186421   .0108392     1.72   0.086    -.0026287    .0399129
      EDUSEK |   1.346951   .0372058    36.20   0.000     1.273939    1.419963
          PV |   .0264619   .0047344     5.59   0.000     .0171712    .0357525
          GE |   .0660479    .010345     6.38   0.000      .045747    .0863489
       TRADE |  -.0384622   .0118307    -3.25   0.001    -.0616787   -.0152456
      GOVEXP |  -.7098707   .0907904    -7.82   0.000    -.8880371   -.5317043
       _cons |   2.830737   .0236074   119.91   0.000      2.78441    2.877064
-------------+---------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .28534482
     sigma_e |  .06205167
         rho |   .9548456   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(40, 978) = 410.51                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (04) : اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        LNGDPPC[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

        Estimated results:
                         |       Var     SD = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                 LNGDPPC |    .1716036        .4142507
                       e |    .0038504        .0620517
                       u |    .0675188        .2598438

        Test: Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =  9531.72
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (05) : اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. hausman fixed random

                 ---- Coefficients ----
                 (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 fixed        random         Difference        Std. err.
------------------------------------------------------------------------------
> -
   CORRINDEX |    .0186421     .0190839       -.0004419              .
      EDUSEK |    1.346951     1.350462       -.0035112        .0036688
          PV |    .0264619     .0262563        .0002055              .
          GE |    .0660479     .0674281       -.0013801              .
       TRADE |   -.0384622    -.0381195       -.0003427              .
      GOVEXP |   -.7098707    -.6884803       -.0213904              .
------------------------------------------------------------------------------
> -
                           b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg
> .
            B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg
> .

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
        = -21.73

Warning: chi2 < 0 ==> model fitted on these data
         fails to meet the asymptotic assumptions
         of the Hausman test; see suest for a
         generalized test.
```

```
. *** if husman test chi-deux inf a 0  used command xtoverid

.
. xtoverid

Test of overidentifying restrictions: fixed vs random effects
Cross-section time-series model: xtreg re
Sargan-Hansen statistic  13.993  Chi-sq(6)    P-value = 0.0297
```

```
. xtoverid

Test of overidentifying restrictions: fixed vs random effects
Cross-section time-series model: xtreg re
Sargan-Hansen statistic  13.993  Chi-sq(6)    P-value = 0.0297
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (06) : نتائج اختبار friedman test

```
. **************Using Friedman's test

.
.  xtcsd, friedman


Friedman's test of cross sectional independence =    63.317, Pr = 0.0109
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (07) : نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي.

```
. xtserial $ylist $xlist

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
     F(  1,       40) =      35.800
           Prob > F =       0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (08) : نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين.

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (41)   =     5993.77
Prob>chi2 =       0.0000
```

.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (09) : نتائج التخلص من المشاكل الثلاثة بطريقة driscoll and kraay

```
. *** if Had cross-sectional dependence be present Hoechle suggests to use Driscoll and
>  Kraay standard errors

.
. **********fixed effect

.
. xtscc $ylist $xlist, fe lag(2)

Regression with Driscoll-Kraay standard errors   Number of obs      =      1025
Method: Fixed-effects regression                 Number of groups   =        41
Group variable (i): country                      F(  6,     24)     =    474.41
maximum lag: 2                                   Prob > F           =    0.0000
                                                 within R-squared   =    0.6510

------------------------------------------------------------------------------
             |               Drisc/Kraay
      LNGDPPC |  Coefficient  std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
    CORRINDEX |    .0186421   .0172436     1.08   0.290     -.016947    .0542312
       EDUSEK |    1.346951   .0454281    29.65   0.000     1.253192     1.44071
           PV |    .0264619   .0052871     5.00   0.000     .0155497     .037374
           GE |    .0660479   .0186205     3.55   0.002     .0276171    .1044788
        TRADE |   -.0384622    .016316    -2.36   0.027    -.0721367   -.0047877
       GOVEXP |   -.7098707   .1009834    -7.03   0.000    -.9182902   -.5014512
        _cons |    2.830737   .0260025   108.86   0.000      2.77707    2.884403
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (10) : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر.

```
. summarize LNGDPPC CORRINDEX EDUSEK TRADE GOVEXP PV GE
```

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
LNGDPPC	25	3.563764	.0552282	3.460013	3.625728
CORRINDEX	25	-.6550347	.1418537	-.9379111	-.4734841
EDUSEK	25	.58516	.0742926	.443	.672
TRADE	25	.6119662	.084624	.4509445	.7668452
GOVEXP	25	.166189	.0306695	.1123158	.2156035
PV	25	-1.298459	.3147594	-1.875876	-.8265918
GE	25	-.6284353	.180379	-1.088766	-.4439246

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (11) : نتائج استقرارية المتغير(LNGDPPC) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNGDPPC)

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.063781	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNGDPPC)

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.142703	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (12) : نتائج استقرارية المتغير(COORINDEX) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CORRINDEX)

Null Hypothesis: D(CORRINDEX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.131659	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Phillips-Perron Unit Root Test on D(CORRINDEX)

Null Hypothesis: D(CORRINDEX) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.128109	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (13) : نتائج استقرارية المتغير(EDUSEK) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EDUSEK

Null Hypothesis: EDUSEK has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.551483	0.0152
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EDUSEK)
Method: Least Squares
Date: 11/22/23 Time: 23:16
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDUSEK(-1)	-0.057484	0.016186	-3.551483	0.0018
C	0.042971	0.009485	4.530535	0.0002

Phillips-Perron Unit Root Test on EDUSEK

Phillips-Perron test statistic		-4.759073	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.99E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.59E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EDUSEK)
Method: Least Squares
Date: 11/22/23 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDUSEK(-1)	-0.057484	0.016186	-3.551483	0.0018
C	0.042971	0.009485	4.530535	0.0002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (14) : نتائج استقرارية المتغير(GE) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GE

Null Hypothesis: GE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.037240	0.0421
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (15) : نتائج استقرارية المتغير(PV) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PV)

Null Hypothesis: D(PV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.214722	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Null Hypothesis: PV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.825726	0.0068
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (16) : نتائج استقرارية المتغير(TRADE) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(TRADE)

Null Hypothesis: D(TRADE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.141698	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Phillips-Perron Unit Root Test on D(TRADE)

Null Hypothesis: D(TRADE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.122632	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (17) : نتائج استقرارية المتغير(GOVEXP) لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP).

Phillips-Perron Unit Root Test on D(GOVEXP)

Null Hypothesis: D(GOVEXP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.044617	0.0040
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GOVEXP

Null Hypothesis: GOVEXP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.299175	0.7641
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (18) : يمثل نتائج اختيار فترة الابطاء المثلى حسب نموذج (VAR)القياسي.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDPPC CORRINDEX EDUSEK GE GOVEXP PV TRADE
Exogenous variables: C
Date: 11/24/23 Time: 21:11
Sample: 1996 2020
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	259.7901	NA	1.68e-18	-21.06584	-20.72225	-20.97469
1	398.8624	185.4297*	1.11e-21*	-28.57187*	-25.82308*	-27.84261*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (19) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bonds test).

```
. estat ectest

Pesaran, Shin, and Smith (2001) bounds test

H0: no level relationship                                       F =     9.097
Case 3                                                          t =    -6.596

Finite sample (6 variables, 24 observations, 4 short-run coefficients)

Kripfganz and Schneider (2018) critical values and approximate p-values

   |      10%          |      5%           |      1%           |    p-value
   |    I(0)     I(1)  |    I(0)     I(1)  |    I(0)     I(1)  |    I(0)     I(1)
---+-------------------+-------------------+-------------------+-------------------
 F |   2.650    4.196  |   3.341    5.183  |   5.219    7.829  |   0.001    0.005
 t |  -2.476   -3.934  |  -2.909   -4.491  |  -3.842   -5.704  |   0.000    0.003

do not reject H0 if
    both F and t are closer to zero than critical values for I(0) variables
      (if p-values > desired level for I(0) variables)
reject H0 if
    both F and t are more extreme than critical values for I(1) variables
      (if p-values < desired level for I(1) variables)
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (20) : يمثل اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلية في تقدير نماذج (ARDL)

```
. matrix list lagcombs

lagcombs[64,8]
       LNGDPPC  CORRINDEX    EDUSEK        PV        GE     TRADE    GOVEXP       bic
 r1          1          0         0         0         0         0         0 -110.29771
 r2          1          0         0         0         0         0         1 -125.00446
 r3          1          0         0         0         0         1         0 -111.74518
 r4          1          0         0         0         0         1         1  -122.1797
 r5          1          0         0         0         1         0         0 -108.09996
 r6          1          0         0         0         1         0         1  -126.8498
 r7          1          0         0         0         1         1         0 -109.08017
 r8          1          0         0         0         1         1         1 -126.26354
 r9          1          0         0         1         0         0         0 -112.97501
r10          1          0         0         1         0         0         1 -122.85742
r11          1          0         0         1         0         1         0 -110.69704
r12          1          0         0         1         0         1         1 -121.16434
r13          1          0         0         1         1         0         0 -110.42546
r14          1          0         0         1         1         0         1 -124.05766
r15          1          0         0         1         1         1         0 -108.01114
r16          1          0         0         1         1         1         1 -125.33954
r17          1          0         1         0         0         0         0 -107.11984
r18          1          0         1         0         0         0         1 -123.53104
r19          1          0         1         0         0         1         0 -108.63645
r20          1          0         1         0         0         1         1 -120.83227
r21          1          0         1         0         1         0         0 -104.92316
r22          1          0         1         0         1         0         1 -126.49232
r23          1          0         1         0         1         1         0 -105.98471
r24          1          0         1         0         1         1         1  -126.9093
r25          1          0         1         1         0         0         0 -109.81099
r26          1          0         1         1         0         0         1 -121.02373
r27          1          0         1         1         0         1         0 -107.52233
```

r28	1	0	1	1	0	1	1	-119.32886
r29	1	0	1	1	1	0	0	-107.25326
r30	1	0	1	1	1	0	1	-123.40897
r31	1	0	1	1	1	1	0	-104.83991
r32	1	0	1	1	1	1	1	-125.3018
r33	1	1	0	0	0	0	0	-110.7281
r34	1	1	0	0	0	0	1	-123.23685
r35	1	1	0	0	0	1	0	-111.2384
r36	1	1	0	0	0	1	1	-120.44386
r37	1	1	0	0	1	0	0	-109.217
r38	1	1	0	0	1	0	1	-125.91559
r39	1	1	0	0	1	1	0	-109.08984
r40	1	1	0	0	1	1	1	-125.78883
r41	1	1	0	1	0	0	0	-111.3065
r42	1	1	0	1	0	0	1	-120.61108
r43	1	1	0	1	0	1	0	-109.16005
r44	1	1	0	1	0	1	1	-118.68272
r45	1	1	0	1	1	0	0	-109.21346
r46	1	1	0	1	1	0	1	-122.78292
r47	1	1	0	1	1	1	0	-106.89062
r48	1	1	0	1	1	1	1	-123.82775
r49	1	1	1	0	0	0	0	-107.5523
r50	1	1	1	0	0	0	1	-121.56851
r51	1	1	1	0	0	1	0	-108.10305
r52	1	1	1	0	0	1	1	-118.8971
r53	1	1	1	0	1	0	0	-106.03913
r54	1	1	1	0	1	0	1	-125.35611
r55	1	1	1	0	1	1	0	-105.96716
r56	1	1	1	0	1	1	1	-126.28243
r57	1	1	1	1	0	0	0	-108.14407
r58	1	1	1	1	0	0	1	-118.71499
r59	1	1	1	1	0	1	0	-105.98606
r60	1	1	1	1	0	1	1	-116.79424
r61	1	1	1	1	1	0	0	-106.0403

r60	1	1	1	1	0	1	1	-116.79424
r61	1	1	1	1	1	0	0	-106.0403
r62	1	1	1	1	1	0	1	-122.18592
r63	1	1	1	1	1	1	0	-103.72236
r64	1	1	1	1	1	1	1	-123.84942

```
. estat ic

Akaike's information criterion and Bayesian information criterion
```

Model	N	ll(null)	ll(model)	df	AIC	BIC
.	24	56.00406	82.52297	12	-141.0459	-126.9093

Note: BIC uses N = number of observations. See [R] BIC note.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (21) : يمثل نتائج تقدير نموذج (ARDL)

```
. ardl LNGDPPC CORRINDEX EDUSEK PV GE TRADE GOVEXP , maxlags(1) bic

ARDL(1,0,1,0,1,1,1) regression

Sample: 1997 thru 2020                          Number of obs =      24
                                                F(11, 12)     =    8.85
                                                Prob > F      =  0.0004
                                                R-squared     =  0.8903
                                                Adj R-squared =  0.7897
Log likelihood = 82.522975                      Root MSE      =  0.0110

------------------------------------------------------------------------------
     LNGDPPC | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
     LNGDPPC |
         L1. |  -.3095346   .1985374    -1.56   0.145    -.7421104    .1230412
             |
   CORRINDEX |  -.0967306   .0345619    -2.80   0.016    -.1720346   -.0214267
             |
      EDUSEK |
         --. |   .0456183   .4955166     0.09   0.928     -1.03402    1.125256
         L1. |  -.6342802   .4405747    -1.44   0.176     -1.59421    .3256495
             |
          PV |  -.0159186   .0252384    -0.63   0.540    -.0709085    .0390712
             |
          GE |
         --. |   .1148394   .0375095     3.06   0.010     .0331133    .1965655
         L1. |   .1044748   .0439667     2.38   0.035     .0086797    .2002699
             |
       TRADE |
         --. |    .079225   .0829944     0.95   0.359    -.1016043    .2600543
             |
       TRADE |
         --. |    .079225   .0829944     0.95   0.359    -.1016043    .2600543
         L1. |   .1547665   .1111409     1.39   0.189    -.0873888    .3969218
             |
     GOVEXP  |
         --. |  -.4182563   .2430669    -1.72   0.111    -.9478535    .1113409
         L1. |    1.02546   .2250679     4.56   0.001     .5350794    1.515841
             |
       _cons |   .1670893   .1421772     1.18   0.263    -.1426882    .4768669
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (22): نتائج تقدير نموذج (ARDL) حسب طريقة تصحيح الخطأ البديل (Alternative EC)

```
ardl LNGDPPC CORRINDEX EDUSEK PV GE TRADE GOVEXP , bic maxlags (1) ec
ARDL(1,0,1,0,1,1,1) regression
Sample: 1997 thru 2020                          Number of obs =    24
                                                R-squared     = 0.8705
                                                Adj R-squared = 0.7518
Log likelihood = 82.522975                      Root MSE      = 0.0110

------------------------------------------------------------------------------
[D.LNGDPPC | Coefficient   Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
------------------------------------------------------------------------------
ADJ
LNGDPPC
L1.          | -.102535    .125474   -3.60   0.000    -0.52211   -.6469588
------------------------------------------------------------------------------
```

LR						
CORRINDEX	-.0852664	.0276182	-2.67	0.010	-.1340413	-.0136915
EDUSEK	1.2495199	.1524374	-2.95	0.012	.7816524	2.1173875
PV	-.0521559	.0195953	-0.62	0.047	-.0548505	-.0905386
GE	.1674749	.0351782	4.76	0.000	.0908283	.2441215
TRADE	.328683	.0492808	3.63	0.003	.0713093	.2860566
GOVEXP	.8516792	.1664605	2.79	0.016	.1009929	.8263655

SR						
EDUSEK D1.	.6342802	.4405747	1.44	0.176	-.3256495	1.59421
GE D1.	-.1044748	.0439667	-2.38	0.035	-.2002699	-.0086797
TRADE D1.	-.1547665	.1111409	-1.39	0.189	-.3969218	.0873888
GOVEXP D1.	-1.02546	.2250679	-4.56	0.001	-1.515841	-.5350794
_cons	.1670893	.1421772	1.18	0.263	-.1426882	.4768669

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA.17.

الملحق رقم (23): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.198979	Prob. F(1,16)	0.6615
Obs*R-squared	0.294802	Prob. Chi-Square(1)	0.5872

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

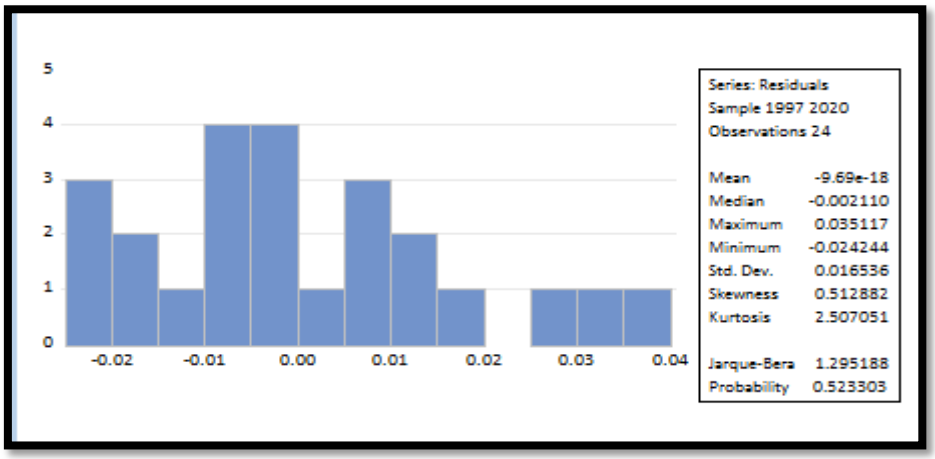
الملحق رقم (24): نتائج اختبار عدم تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.784667	Prob. F(1,21)	0.3857
Obs*R-squared	0.828443	Prob. Chi-Square(1)	0.3627

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (25): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.



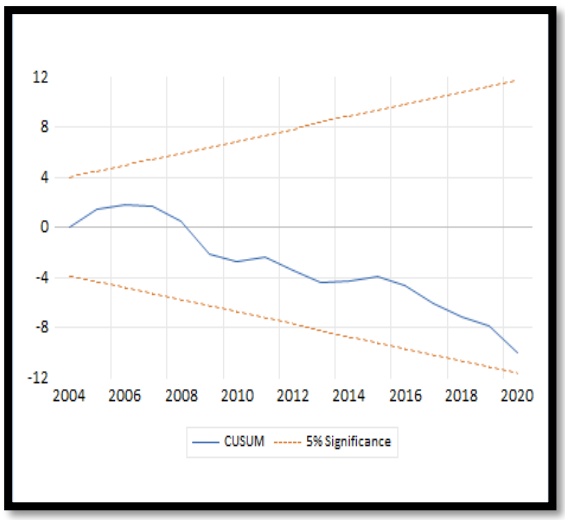
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

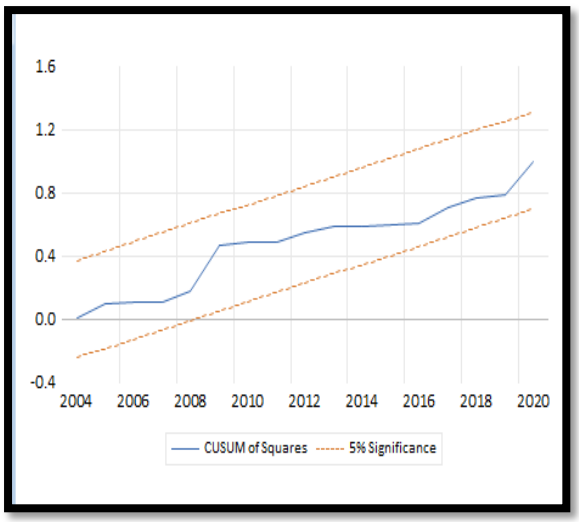
الملحق رقم (26): نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج (Ramsey Rrest).

	Value	df	Probability
t-statistic	0.370805	5	0.7260
F-statistic	0.137497	(1, 5)	0.7260
Likelihood ratio	0.569688	1	0.4504

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.

الملحق رقم (27): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي **(CUSUM of Squares)**





المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS.12.